
إن الله على كل شيء قدير
بعونه وحسن توفيقه قد حلى كسوة الطبع الشرح النافع المصباح
ضوء المصباح
في المطبعة الأحمدية باهتمام آغا جان الأحمدي



بسم الله الرحمن الرحيم

إن أحق ما يتوشح بذكره صدور الكتب والدفاتر ويتنور على نشره
السنة البادي والحاضر حمد الله سبحانه تعالى على زواهر أياديه التي
أشرقت في ظلم الدياجير تباشيرها وأصباحها واستنارت على
صفحات الأيام غررها وأوضاحها حمداً يرتبط أصناف العتيد من أشتات نعمها
ويمتري أخلاف المزايد من لواحقها ثم الصلوة على المتسربل بأعباء
الرسالة المتوشح برداء المجد والسيادة محمد المبعوث من البطحاء المعجز بفصاحته

مصاقع الخطباء عن نزوح كل منطيق شقاشقه الهادرة وفت
في عضد كل مطوق حقائقه النادرة وعلى آله وأصحابه مصابيح
الظلم ومجاديح الكرم اما بعد فان نوع الادب على كثرة شجونه
وتشعب فنونه نوع يابى عن الطلبة مرامه ويستعصي على زمامه يعطس
بانف شامخ من الاباء وينبو بعطف جامح من الاستعصاء على
انه في زماننا مطموس المعالم مخفوض الدعائم عفت رسومه
واندرست صواه وانتكثت مرائره وانتقضت قواه وتزعزعت بنيانه
وتضعضعت اركانه واشرف على الدروس رسمه وشفى لم
يبق من حزبه الاقوام بلدح نحو كان لم يكن بين الحجون الى الصفا
انيس ولم يسمر بمكة سامر قد ابا الحداثة وعفوا الصبا على سوء الثقف

من طالبيه واحتفّ بي جمّ غفير من منتحليه مع قلة بضاعتي

في الصناعة وخيبة قدحي في البراعة يظنون وبعض الظن اثم

ان عندي صبابة من اقداحه او وفور سهم من قداحه بناء

على الاختلاف الي ويتهافتون للاقتباس بين يدي ويتواظبون

على الاعتكاف حول بيتي ابدا ويلحّ الزمها ولدا وكل

صعب وذلول في تحصيل مرامهم اي ركوب وشرّ ما يحيهم والى

محجة عرقوب نقل وقد الحّوا على تشوافع الاقتراح واسفّوا

بالابرام والالحاح ان جمع لهم مجلة في صنعة الاعراب مشتملة

ما يفتقر اليه من الفصول والابواب فلبثت عند اليهم

واعتللت عليهم بالاوتاد والاجلة واخادعهم عما لووا اليه

اخادع الالتماس واواعدهم من يوم الى يوم مضر اخماس

بالاسداس علما مني بان دون مامهم خرط القتاد وتجشم عرق

القربة منه بالمرصاد فلما لم يرتدعوا عن الطمع ولم اجد بدا

من تحقيق آمالهم وتجحت كابي شطر مطالبهم وتوجهت تلقاء

مدين مآربهم وكنت في شرح المصباح كتابا جمعت فيه من

القواعد ما يفتح الغلق وضبطت من الشوارد ما يسيغ الآن الشرق

عاقني عن ترقيحه وتشذيبه والربا بتطي عن تنقيحه وتهذيبه فلم

اقدر لسواده ولم انفق منه ما انا وقد سأل اناسا صدورهم اقلام

وسئلوا واستعجلوا قد برهم فامتلوا وطار الاجزاء فيما بينهم

بسوادهما وخوافيها وشاعت عوارض السقم والاعتلال فيها

الكلم عن مواضعه ويتصحفون في مبادية مقاطعه فمن متصرف فيه

بالزيادة والنقصان نقضا وهدما ومن مفوق نحوه اسهم القدح

والطعن الا وذما جزاء سنمار حين بنى الخورنق للنعمان وتلك

لعمري من خطيات لقمان فما حظيت بغير الابوس من هذل الغوا

ولا حليت الا بتمزيق الاديم من كل كسيس عي ولم ازل احدث

نفسي بان ارأب ما انشعب من صدعه وانفطر واقوم ما انعرج من

لعوبه وانا ملوح فيها قد انهمر الفتق واتسع على الراقع الخرق

من لي بسكن هذا الخرق الهائل وتظليل الجم بالاثلاث في الهواجر وقد

ضيعت اللبن في الصيف وسبقت قوارع العذل مضارب السيف فقر

بقره وطويه غره وهلم جرا ان ورد ما قد ملأ الفضا وملأ على محيطه

الافاضل حضرة مولاي الشيخ الامام علي الانام كاشف استار

وللحقايق منشي اللطائف والدقائق ناشر ادية المعقول والمنقول

عامر ابنية الفروع والاصول مهمد القواعد العقلية مبين

الاحكام الدينية برهان الحق والدين حجة الاسلام والمسلمين

وارث الانبياء والمرسلين قدوة العلماء المتبحرين علم الهدى سياقة

علماء الدنيا لا زالت رباع العلوم بلطائف نكته ماهولة واراجم

الحكم بعواطف فكره مبلولة غنيت بحذر مناقبه عن سمة التعريف

وكبر عمر ماثره عن طوق التقليب والتوصيف بل الاوصاف

تتضاءل دون جنابه والالقاب تتبرى وسعها ان ملحت بمحمدا تحلى

بقاء لكن من مقام محمد فلحظ الى بعين الاعظام والاجلال

على جناح الاكرام والاقبال وتواتر على شوارد فوائده

تتابع على اوائل قلائده فلست اهتدى بانوار دره واغترف من تيار

بحاره واستشرف الى روائع فقره واستطلع طلع اعلام فكره

وانشد مقصود بدائع حكمه واظفر بمنشود من جوامع كلمه

وابداه من نثر قلائد ونظم فرائد ولم ازل التقف من لفظه

ما هو الدر المنثور واللآلى المبثور والسحر الحلال والماء الزلال

الى ان اشار الى ان اجيل قداح نظرى فى ذلك الكتاب

وانتحل ما فيه وامتخض زبدة معانيه والتقط روائع

نكته وعيونه وافتلذ الاناسى من عيونه مستمرا على

وتيرة الايجاز والاختصار صادفا لوجهى عن

الاطالة والاكثار مصرحًا بمحصل الكتاب معرضًا

عن التعرض لما ليس من مسائل الكتاب

فتلقيت اشارته بالامتثال والانقياد واشتر

في مطاوعته علالة الجد والاجتهاد عا

تصديت لتسويد هذه الاجزاء قصيرة عن طويلة

تلبية لدعوته واوفدتها الى حضرته لتكتسى

من ميامن قبوله يمن الاقبال وترتدى

من ملامح نظره برد العز والجلال

والله ولي التوفيق وبتحقيق الامنية

حقيق وهو حسبنا ونعم الوكيل

بسم الله الرحمن الرحيم

قوله اما بعد حمد الله اما كلمة فيها معنى الشرط فلذلك
كانت الفاء لازمة لها قال سيبويه وهم اما زيد
فمنطلق معناه مهما يكن من شيء فزيد منطلق وانما اخرت
الفاء في الخبر كراهة ان يتوالى بين حرفي الشرط والجزاء
لفظا ولتضمنها معنى الابتداء لم يلاصقها فعل فلا يليها
الا الاسم وتستعمل في الكلام على وجهين احدهما ان
يستعملها المتكلم لتفصيل ما اجمله على طريق الاستيناف كما
تقول جاءني اخوتك اما زيد فاكرمته واما خالد فاهنته
واما بشر فقد اعرضت عنه والثاني ان يستعملها اخذا

فى كلام مستانف من غير ان يتقدمها كلام ومنه ما ياتى
فى اوائل الكتب وبعد من الظروف الزمانية وكثيرا ما يحذف
منه المضاف اليه ويبنى على الضم ويسمى غاية وههنا لم يحذف
منها المضاف اليه فلم يبن وترك منصوبا على الظرفية
والعامل فيه اما عند سيبويه وجميع النحويين لانها نابت
عن الفعل تعمل فى الظروف خاصة ولا يجوز ان يعمل فيه اردت
على معنى اردت بعد الفراغ من حمد الله ولا لمظه على معنى
اردت ان المظه بعد الفراغ من حمد الله لان ان تقطع ما
بعدها عن العمل فيما قبلها نص على ذلك سيبويه فلم يجز
فى اما اليوم فانى خارج ان يعمل فى الظرف خارج ويجوز
جعله منصوبا باما وذلك لانهم اذا كانوا ممن يمنعون تقديم
معمول ان عليها فهم لتقديم معمول معمولها عليها امنع اما اذا
قلت اما اليوم فانا خارج فانت فيه بالخيار ان شئت
اعملت فيه اما وان شئت اعملت خارجا لعدم المانع
واما اذا قلت اما زيدا فانا ضارب لم يعمل فى زيد الا ضارب

فيه التوسعة وهو الظروف بخلاف حرف النداء فانها نائبة عن المتعدى والمتعدى اقوى من غيره فيكون نائبه قويا فلا يختص عملها بالظروف ١٢ توضيح الحواشى

قوله ما بعدها فلا يقال يوم الجمعة ان زيدا منطلق بل يقال ان زيدا منطلق يوم الجمعة ١٢ اذ المعمول اضعف من العامل

اما لا تعمل فی المفعول به واذا قلت اما زیداً فانی ضاربٌ فالمسئلة ممتنعة
عند جمیع النحویین الا عند ابی العباس المبرد فانه اجاز نصب
زیداً بضاربٍ جعل لاما خاصیة تصحیح التقدیم لما یمتنع تقدیمه
وقد نقله بعض المتاخرین عن سیبویه ایضاً ولعل قول ابی الدرداء
اما بادئ بدئ فانی احمد الله مما یعضد هذا المذهب فان انتصاب
بادئ علی الحال من الضمیر المستکن فی احمد والعامل فیه هو فقد
عمل مع وقوعه فی حیز ان فیما تقدم مها ولا یمکن ان یجعل العامل
فی الحال اما لانها لا تعمل الا فی الظروف وفاقاً ولا عامل
مانع اخر وهو وقوعه فی حیز ان وشئ مما فی حیزها لا یتقدم مها
قوله جاء النحو فی الکلام کالملح فی الطعام وجه التشبیه بین
الملح والنحو ظاهر وهو الصلاح باستعمالهما والفساد باهمالهما
فان الملح ان استعمل فی الطعام صلح والا فسد وکذا النحو ان
استعمل فی الکلام نحو عرف زید عمراً برفع الفاعل ونصب المفعول
صلح الکلام فصار منتفعاً به فی تفهم المراد واذا لم یستعمل فلم
یرفع الفاعل ولم ینصب المفعول فسد لخروجه عن الانتفاع به

وجاعل مجرور على انه بدل من الله ولا يجوز ان يكون وصفا لله
لكون الاضافة غير محضة لانها اضافة اسم الفاعل الى المفعول
على معنى انه يجعل النحو في الكلام كالملح في الطعام ومن شرط
الموصوف والصفة ان يتطابقا تعريفا وتنكيرا بخلاف البدل
والمبدل منه ونظيره ما ذكره صاحب الكشاف في قوله تعالى
شديد العقاب بعد قوله من الله العزيز العليم بانه بدل من الله دون
الصفة لكونه نكرة في تقدير الانفصال معنى لان اضافة
اسم الفاعل الى مفعوله انما يكون غير محضة اذا اريد به الحال
او الاستقبال فيكون في حكم الانفصال اما اذا قصد
معنى الماضي نحو زيد مالك عبيده امس او زمان مستمر
نحو زيد مالك العبد كانت الاضافة حقيقية والمعنى
ههنا على المضي لان جعله النحو في الكلام كالملح في الطعام
شيء قد وجد قديما ونظيره قوله تعالى مالك يوم الدين
حيث اوقع مالك صفة لله لانا نقول هذا لا يستقيم فيما
نحن بصدده لان اسم الفاعل ههنا لو لم يكن في الحال او الاستقبال

لما عمل على الفعل وقد عمل ههنا فيكون بمعنى الحال او الاستقبا
فيكون اضافة لفظية في حكم الانفصال ولما قلنا انه قد
عمل لان جاعل ههنا من الجعل بمعنى التصيير وهو من
افعال القلوب المستدعية لمفعولين الممتنعة من الاقتصار
على احدهما وقد عمل في الثاني وهو اما الكاف حده في قوله
كالملح ان جعلناه اسما واما الجار والمجرور مع المتعلق به
المحذوف ان جعلناه حرف جر بشهادة نحوي الكلام واذا
عمل في الثاني عمل في الاول والا يلزم الاقتصار على احدهما
وهو ممتنع فوجب ان يكون عاملا في الاول وان تكون
الاضافة غير محضة وهذا مثل قوله تعالى وجاعل الليل
سكنا فان قلت اجعل جاعل ههنا من الجعل بمعنى الخلق
مثله في قوله تعالى وجعل الظلمات والنور اى خلق واجعل
الكاف منصوب المحل على الحال من النحو دون المفعول
الثاني فيتاتى لك جعل اضافة محضة معرفة قلت يمكن
ان يوجه الكلام على هذا ولكن التزامه يكاد يعتاض من جهة

٧

والانتصاب جاء على الحال او على المدح و
الارتفاع على انه خبر مبتداءٍ محذوف وجه
قوله موید ی الاسلام موید ی مجرور على الوصفية
لاصحابه واسم الفاعل ههنا تعرف بالاضافة لكونه بمعنى
الماضی قوله لا زال كاسمه مسعوداً هذه الجملة مع
سیاقها جملة معترضة بین اسم ان وخبرها ولا محل لها
من الاعراب والاوجه ان یجعل كاسمه خبر لا زال و
مسعوداً بدلاً منه ای لا زال كائنا كاسمه او مثل اسمه
مسعوداً قوله لما استظهر مختصر الاقناع ای حفظ وقرأ
عن ظهر القلب ولما هذه ظرف بمعنی حین وهی مضافة
الی الجملة بعدها والعامل فیه اردت ای اردت تلمیظه
وقت استظهاره والجملة اعنی اردت مع ما عمل فیه مرفوعة
المحل علی الخبرية لان الولد الاعز مراد منی تلمیظه
او مرید انا تلمیظه واضافة المختصر الی الاقناع لیشبه
ان یکون من قبیل اضافة المسمی الی اسمه ای المختصر المخصوص

بهذا الاسم كما في فوطم وسرنا ذات ليلة اي مدة مختصة بهذا
الاسم والضمير المجرور المتصل في حفظه جاز ان يعود الى الولد
من اضافة المصدر الى الفاعل وذكر المفعول متروك اي حفظه
اياه ويحتمل ان يعود الى المختصر فيكون من قبيل اضافة المصدر
الى المفعول وذكر الفاعل متروك **قوله** واحاط بمفرداته حفظا
واتقن ما فيه من النحو معنى ولفظا انتصاب حفظا على انه تمييز
اي احاط حفظه بمفرداته وكذا انتصاب معنى ولفظا اي اتقن
معنى ما فيه من النحو ولفظه وهذا كقوله تعالى وفجرنا الارض
عيونا وما اسم موصول والجملة الظرفية اعني فيه صلته
حصل او كان ومن النحو بيان له وانه اعني من النحو ظرف مستقر منصوب
المحل على انه حال من الاسم الموصول او من الضمير المستكن في فيه
والعامل فيه اتقن والظرف المستقر اعني فيه فكان المعنى اتقن الذي
حصل فيه وهو من النحو وانه اعني من النحو وان كان حالا الا انه
يغني غناء التمييز في دفع الابهام لان من فيه ههنا للبيان فان قلت اي
فرق بينه في دفع الابهام ههنا وبين التمييز الذي بعد اعني ولفظا قلت

الابهام الرافع اياه من النحو هو الابهام الكائن في مضمون الاسم
الموصول والابهام الرافع اياه التميز هو الابهام الكائن في
مضمون الجملة اعني وقوع الاتقان على مفعوله لان اتقان الشيء
قد يكون باتقان لفظه وقد يكون باتقان معناه وقد يكون بهما
جميعا الى غير ذلك من المحامل فاذا قيل معنى ولفظا ارتفع الابهام
وتبين المراد قوله ان المظه اى اطعمه واذيقه والتلميظ تتبع اللسان
بقية الطعام في الفم وقد يكنى به عن الاكل لانه من روادفه
وتوابعه قوله والحبر المدقق الحبر في الاصل واحد الاحبار ثم قيل
للرجل العالم بتحبير الكلام حبر والفتح والكسر لغتان فيه كذا ذكره
الجوهري في الصحاح قوله من لفظه ظرف مستقر منصوب المحل
على الحال من فاعل يعلق وهو الاسم الموصول اعني ما فيما يتفجر
منه ولا يجوز ههنا ان يكون حالا من الضمير المتصل من لان شيئا
مما في حيز الصلة لا يتقدم الموصول قوله فوجدت اكثرها تعاورا
بين الائمة التعاور التداول اعتوروا الشيء وتعاوروه اي تداولوه
فيما بينهم وانتصابه على التميز قوله كراهة ما فيها من الايثار للعادة

انتصاب كراهة على انها مفعول لها وهو مصدر مضاف الى مفعوله
وذكر الفاعل متروك اي كراهتي ما فيها قوله ونفيت عن كل منها
ما تكرر اي عن كل واحد منها والتنوين عوض عن المضاف اليه كما
في قوله تعالى وكلا آتيناه حكما وعلما وما فيما تكرر مصدرية
والمستكن فيه ضمير كل اي نفيت عن كل تكرره ولا يحسن ان يكون موصولة
لان المنفي هو التكرر دون المتكرر قوله استثقالا للمعاد واستقلالا
للمفاد انتصاب استثقالا واستقلالا على انه مفعول لهما ولا انتصاب
على الحال بمعنى مستثقلا ومستقلا ايضا وجه واراد بالمعاد التكرار
وهو معنى المصدر دون المفعول كمثل ما تقدم والمفاد اسم مفعول
والمراد به الشيء المقدم ذكره واللام فيه للعهد او كل ما يستفيد
منه فاللام للجنس قوله غير مدخر فضل النصيحة انتصاب غير
على انه حال من ضمير المتكلم باستصفيت ومدخر بالدال و
الذال المدغم فيه المنقلبة عن تاء الافتعال ومثله ادكر واذكر
وقد حكي ايضا فيه البيان نحو اذدخر قوله الا ما ندر اوشاع
محل ما الموصولة اما منصوب على الاستثناء او على البدل من كل شيء

اى لم اطوالا ذكرها لئلا يحذف المضاف واما مجرور على البدلية
من شئ او من مسائلها ولا يجوز ان يكون بدلا من الضمير المتصل
بالمسائل لفساد المعنى وكذلك محل ما فى قوله الا ما كان بالرتبة
حريا منصوب على الاستثناء او على البدلية قوله وليستقى مغانم آثاره
اى ليغتنم والمغانم جمع بمعنى الغنائم واضافته الى الآثار من باب خاتم
فضة اى مغانم من آثاره لان الغنائم هى الآثار اى الثمار الحاصلة منه
قوله وكسرته على خمسة ابواب اى طويته او جعلته مشتملا عليها اى المختصر
وهو مستعار من كسر الطائر جناحيه اذا ضمها اليه للوقوع والنقض

الباب الاول فى الاصطلاحات النحوية قوله

كل لفظة دلت على معنى مفرد بالوضع فهى كلمة كل ههنا غير واقعة
موقعها لما فيها من التعرض لاحاطة الافراد والموقع موقع التعريف
والتعريف انما يكون للحقيقة لا للافراد ثم التعريف مشتمل على قيود
القيد الاول كونها ملفوظا بها وقد احترز به عن الدوال الاربع
المشاركة للكلمة فى الدلالة على المعانى التى هى الاشارة والعقد
والخط والنصب وقد اعترض عليه بان المنوى فى زيد ضرب كلمة بالاتفاق

وليس بملفوظ به فاجيب بان اللفظ يتناول ما كان ملفوظا به حقيقة
وما كان ملفوظا به حكما والنوى فى زيد ضرب ان لم يكن
ملفوظا به حقيقة فهو ملفوظ به حكما بدليل اسناد الفعل اليه
وصحة تاكيده والعطف عليه وغير ذلك نحو ضرب هو وعمرو
نحو قوله تعالى اسكن انت وزوجك الجنة القيد الثانى كونها دالة
على معنى وقد احترز به عن المهملات المشاركة للكلمة فى كونها لفظا
وذلك نحو جحب ومهب وجبتق ومستق مثلا وغير ذلك من الالفاظ
اللاتى لا معنى لها ثم ان كل واحد من القيدين اعنى اللفظة والدلالة
ليشبه ان يكون كل واحد منهما جنسا للكلمة بالنسبة الى ما يشاركها
فيه وفصلا لها ايضا بالنسبة الى الذى لا يشاركها فيه القيد
الثالث كون ذلك المعنى الدالة هى عليه مفردا وقد احترز به عن
مثل الرجل فانه يدل على المعنيين التعريف والذكورة مع الوحدة
فهو كلمتان لا كلمة واحدة هكذا ذكره الزمخشرى فى حاشية الكشاف
قلت اليس قد خرج امثال هذا بالافراد المؤذن به التاء فى لفظة
قلنا ان مثل الرجل لشدة امتزاج الحرف بالاسم والصاقه به

ومجاوزة العامل اياه اليه قد تنزلا بمنزلة لفظة واحدة بحيث
يصح اطلاق اللفظة الواحدة عليهما فلا يخرج امثال ذلك بقوله
لفظة فلا بد من التعرض لذكر المفرد احترازا عنها وعلى هذا حكم
سيضرب ضربت ضربنا ونحوها مما يجري فيه الكلمتان مجرى كلمة
واحدة فان قلت اليس التعرض لذكر المفرد يغني عن التاء في
اللفظة اذ المعنى المفرد لا يكون مدلولا الا للفظ مفرد قلنا
مثل عبد الله علما يدل على معنى مفرد مع ان اللفظ متعدد و
لا يعد كلمة بل كلمتين بدليل انهم اعربوا الاسمين باعرابين ا
للمضاف وللمضاف اليه في قولك جاءني عبد الله الكلمة الواحدة
لا تكون معربة باعرابين ولا شك انه اذا كان علما كان معناه
متحدا فاذا افراد المعنى مع تعدد اللفظ ممكن فلا يكون التعرض
لافراد المعنى مغنيا عن التعرض لافراد اللفظ فلا بد من التاء المؤذن
بالافراد في لفظة احترازا عن مثل عبد الله وقول من قال ان
الحد منقوض لانه ما من اسم الا وهو ينطوي على معنيين احدهما
للمعنى المستفاد منه بطريق المطابقة والثاني التعريف او التنكير

الطاريان عليه وكذا الفعل لدلالته على الحدث والزمان غير وارد لان مدلول اللفظ هو المستفاد منه بطريق المطابقة ولا تعدد فيه بل التعدد لو كان لكان في اجزائه واما الذي نفهم من اللوازم الداخلة والخارجة فلا دلالة للفظ عليه بحسب الوضع ولا كلام فيه فان قلت ليست الغنية تحصل عن ذكر المفرد لتنكير القائم في معنى اذ التنكير في الاسم الواحد يقتضي الافراد فانه اذا قال على معنى بالتنوين علم ان ذلك المعنى لا يكون الا واحدا قلنا نعم الا ان المعنى الواحد قد يكون مفردا اي لا ينقسم اجزاء اللفظ على اجزاء المعنى وقد يكون مركبا كما اذا انقسم اجزاء اللفظ على اجزاء المعنى مثل ضربت فانه يدل على معنى واحد الا ان ذلك المعنى مركب غير مفرد فذكر المفرد احترازا عنه عن مثله لا سيما وقد ذكرنا انه لم يخرج بقوله لفظة القيد الرابع كون الدلالة بالوضع قالوا انه احتراز عما يغلط فيه العامة مثل قولهم ميشوم للمشئوم وهو ضد الميمون وغير ذلك مما يحرفونه ويغلطون فيه وقيل انه احتراز عن بخ بخ فانه يدل بالطبع على الوجع

لا بالوضع ولذا اخ اخ فانه يدل على السعال بالطبع الضا
لا بالوضع فان امثال ذلك لا تعد كلمات ولقائل ان يقول
على الاول ان المحرف لا يخلو اما ان لا يكون له دلالة على
معنى ما او كانت فان كان الاول فقد خرج بقوله دلت على
معنى وان كان الثاني فدلالته اما بالوضع او بالطبع ولا سبيل
الى الثاني لان قولنا ميشوم مثلاً لا يدل بالطبع على المعنى فتعين
الاول فيكون كلمة فلا يصح ذكر الوضع احترازاً عنه فالجواب
ان المحرف له دلالة على معنى لانه اذا ذكر فهم عنه المعنى و
تلك الدلالة بحسب الوضع لكونه محرفاً عنه ولا بالطبع ايضاً
بل بطريق استعمال الخطاء ولما كان الفهم حاصلاً كانت
الدلالة حاصلة وان كان اللفظ خطاء فظهر ان المحرف لا يخرج بقوله
دلت على معنى وان ذكر الوضع لا بد منه فهذا شرح القيود المذكورة
في هذا التعريف قوله فهي كلمة ادخلت الفاء في قوله فهي كلمة لانه
وقع خبر المبتداء المتضمن لمعنى الشرط والمبتداء اذا تضمن معنى
الشرط جاز دخول الفاء في خبره وذلك اما ان يكون اسماً موصولاً

صلته فعل او ظرف كقوله تعالى الذين ينفقون اموالهم بالليل والنهار سرًّا وعلانية فلهم اجرهم وقوله تعالى وما بكم من نعمة فمن الله او نكرة موصوفة باحدهما نحو كل رجل ياتيني او في الدار فله درهم وقوله كل لفظة دلت على معنى من قبيل الثاني فان قوله كل لفظة نكرة وصفت بقوله دلت على معنى انث الضمير المستكن في دلت ولكان لفظ كل مذكرا اعتبار المعناه لانه ابدا ياخذ حكم المضاف اليه فدخلت الفاء في الخبر ايذانا بان استحقاق اللفظ لتسميتها كلمة انما هو لسبب دلالته على معنى مفرد بالوضع كما ان استحقاق الرجل للدرهم انما لسبب الاتيان حتى لو لم يات لما استحق قطعا ولو ترك الفاء في الخبر لما افاد الكلام هذا المعنى لما في الفاء من معنى التسبيب قوله وجمعها كلمات وكلم الكلم جمع كثرة يتناول ما فوق العشرة والكلمات جمع قلة يتناول العشرة وما دونها الى الثلثة قوله وهي على ثلثة انواع اسم وفعل وحرف وجه الحصر ان يقال كل كلمة اما ان يكون لها دلالة على اقتران الحدث باحد الازمنة الثلثة او لم يكن

والاول هو الفعلُ والثاني امّا ان يكون بحيث يكون له اعرابٌ بوجه
ما اولم يكن والاوّل هو الاسمُ والثاني هو الحرفُ وقد قالوا
كلّ كلمةٍ امّا ان تكون مستقلةً بنفسها اولم تكن والثاني هو الحرف
والاول امّا يقترن باحدِ الازمنةِ الثلثةِ اولم يقترن والاول
هو الفعلُ والثاني هو الاسمُ ثم فسّر والمستقلّ بانّه الذي تمّ الجواب
به قيل مهم ان يعدّ والاسماءُ للموصولات من قبيل الحرف
لانّ الجواب لايتمّ بها قوله فالاسمُ ما جاز ان يحدّث عنه
عرّف الاسمَ بصحةِ جوازِ الحديثِ عنه ثمّ لمّا علم انّ من الاسماء
ما لايجوز الحديثُ عنه كاسماءِ اللّازمةِ للظرفيةِ ازدفه بقوله
اوكان في معنى مايحدّث عنه ليكون ذلك شاملاً للاسماء
اللّازمةِ للظرفيّةِ مثل متى حيثُ فانّهما وان لم يصح الحد
عنهما الّا انّهما في معنى مايحدّث عنه فانّك اذا قلتَ اٰتيك
متى طلعتِ الشمسُ كان في معنى اٰتيك وقتَ طلوعِ الشمس
وكذا اذا قلتَ اجلس حيث زيدٌ جالسٌ معناه اجلس في مكان
جلوسِ زيدٍ والوقتُ والمكانُ ممّا يحدّث عنه نحو طاب الوقت

الحكم على الاسماء اللازمة للظرفية بانها في معنى الوقت والمكان

مطلقاً مما يستشفه الضعف من وراء الاعراض باحد الشيئين

فان الاسماء اللازمة للظرفية ليست في معنى الوقت والمكان مطلقاً

بل في معناهما مع اعتبار وقوع الفعل فيهما والوقت والمكان مقيد

بهذا القيد مما لا يصح الحديث عنه لامتناع كون الشئ محدثاً عنه

مع كونه محلاً للفعل والا يلزم كونه مرفوعاً ومنصوباً معاً

فظهر انها ليست في معنى ما يحدث عنه فان قلت اذا كانت

معنى الوقت والمكان للمقيدين بالقيد المذكور فقد اشتمل معناها

على معنى مطلق الوقت والمكان فيصح ان يقال انهما في معناهما

قلت فعلى هذا يلزم ان يكون عامة الافعال اسماء لكونها مشتملة

على معنى المصدر والمصدر مما يحدث عنه قوله كرؤية والعلم والجهل

ايراد هذه الامثلة ايذان منه بان الاسم ينقسم الى نوعين

عين وهو الدال على معنى يقوم بذاته كزيد وعمرو والى معنى وهو ما

لا يقوم بذاته سواء كان معنى وجودياً كالعلم او عدمياً كالجهل

ومن علامة اللفظية دخول الالف واللام عليه وانما اختص خصوصها

بالاسم لانهما يفيدان التعريف على ما سيجي والتعريف ممتنع
الا في الاسم لان الافعال والحروف انما تدل على معان لا يتصور
فيها التعريف واما قول الشاعر قوله ويستخرج اليربوع من نافقائه *
ومن جحره بالشيحة اليتقصع * فلا يعتد به لقلته وندرته والذي
شجعه على ادخالهما على يتقصع وهو فعل مضارع انه رآهما
في الصفات بمعنى الذي نحو الضارب غلامه زيد فاستعملهما
على هذا المعنى قوله وحرف الجر انما اختص دخول حرف الجر
بالاسم لان حرف الجر انما دخل على الكلام ليجر معاني الافعال
التي لا تتعدى بنفسها الى الاسماء نحو مررت بزيد واخذت منه
وغير ذلك فامتنع دخولها الا على الاسماء لعدم مجيء فعل لفظا
او تقديرا وانما عملت الجر لانها لما لم يتصور دخولها الا على
الاسم عملت الحركة التي لا تكون الا في الاسم وهو الجر
لا يقال ان الجر قد يدخل في الفعل لوقوعه مضافا اليه
لاسماء الزمان نحو قولك يوم يقوم زيد فيقوم في محل الجر
وان اردت صورة الجر فهي ايضا مما يدخله نحو قوله تعالى لم

يكن الذين كفروا لانا نقول ان الاعراب له اعتبارات ثلثة
ان يظهر صورة لا تقديرا نحو مررت بزيد وان يظهر تقديرا
ولا يظهر صورة كامتناع حرف الاعراب عن الحركة نحو مررت
بقاض وان يظهر محلا لا صورة ولا تقديرا اى كان فى
محل لو كان فيه غيره من المعرب لظهرت تلك الحركة كقولك
ممن عرفته فاذا تقرر هذا فنقول الجر المستفاد من العامل ممتنع في
الفعل على الوجهين الاولين دون الثالث الا ترى انهم حكموا على
مثل من وما والذى وغيرها بانه مبنى مع كونه البتة مرفوعا بالمحل
او منصوبا به او مجروره فلم يعتدوا بالحركة المحلية وكذلك في
الفعل لم يعتدوا بالحركة المحلية قوله والتنوين انما اختص
لحاق التنوين بالاسم لانه انما يدخل فى الكلام اما فرقا بين
المنصرف وغير المنصرف نحو زيد ورجل واحمد واحمر وذلك
لا يتصور الا فى الاسم واما فرقا بين المعرفة والنكرة كما
فى صه فانك اذا قلت صه بغير التنوين فمعناه افعل السكوت
واذا نونت كان المعنى افعل سكوتا ما وذلك لا يتصور

ايضا الا في الاسم واما عوضا عن المضاف اليه في نحو
اذ في حينئذ والاضافة لا يتصور الا في الاسم فقد عرفت
ان التنوين الداخل لاجل هذه المعاني لا يتصور الا في الاسم
واما التنوين اللاحق قافية الشعر بدلا عن حرف الاطلاق
في نحو قول جرير شعر اقلي اللوم عاذل والعتابن + وقولي
ان اصبت فقد اصابن + فان الاصل عتابا واصابا
فحذف حرف الاطلاق وناب التنوين منابه والتنوين
الغالي الذي يلحق القافية المقيدة في نحو قول رؤبة وقاتم
الاعماق خاوي المخترقن + فان الاصل المخترق ساكنا ثم
لحقه التنوين فلا اختصاص لهما بالاسم وقولهم التنوين
مختص بالاسم اراد وابه الثلثة الاول دون الاخرين قوله
والفعل ما دخله قد والسين وسوف اعلم ان للفعل
حدا وعلامات فحده على ما ذكره الزمخشري وغيره هو
ما دل على اقتران حدث بزمان معين واما العلامات
فمنها دخول قد وانما اختص دخوله بالفعل لانه وضع

للماضي من الحال نحو قد قامت الصلوة اي قرب حال
القيام الى الصلوة او لتقليل الفعل في المستقبل نحو ان الكذوب
قد يصدق او للتحقيق نحو قد يعلم الله المعوقين وهو مختص
بالفعل فيمتنع دخوله الا على الماضي وللمضارع ومنها دخول
السين وسوف وانما اختص دخولهما بالفعل لانهما وضعا
للاستقبال والاستقبال ممتنع الا في الفعل بل دخولهما ايضا
ممتنع الا في الفعل نحو سيخرج وسوف يخرج وفي سوف زيادة
تسويف وتاخير ومنها دخول الجوازم نحو لم يخرج ولما يخرج
انما اختص دخولهما بالفعل لاختصاص الجزم بالفعل كاختصاص
الجر بالاسم على ما سيجيء من بعد ومنها اتصال الضمائر البارزة
المرفوعة نحو اكرمت واكرما واكرموا احترزنا بالبارزة
عن المستكنة فانها لا تختص بالافعال بل تستكن في الصفات
ايضا نحو زيد ضارب اي ضارب هو كما تقول زيد يضرب
واما البارزة فلا تتصل الا بالافعال ولم يتعرض المصنف
لذكر البارزة ولعله اراد بالاتصال في قوله وما اتصل

به الضمير المرفوع العرفي اللغوي دون النحوي وحينئذ لا يتناول
هذا الا الضمير البارز الاتي انك اذا قلت ضربت ضربنا صح
ان يقال قد اتصل بهذا الفعل شيء بخلاف ما اذا قلت زيد
ضارب فانه يمتنع ان يقال ان الفعل قد اتصل به شيء الا باصطلاح
النحوي لان الحس يشهد بانه ما اتصل به شيء واما المرفوعة فقد
احترز بها عن المجرورة والمنصوبة فان المجرورة لا يتصل بالفعل اصلا
وانما تتصل بالاسم والحرف نحو غلامك ومررت بك واما المنصوبة
فقد تتصل بالحرف نحو انني وانك وكذا اخواته وبالاسم ايضا عند
الشيخ عبد القاهر رحمة الله عليه فانك اذا قلت الضاربك الضاربه
فالضمير ههنا ضمير منصوب عنده على ما سيجئ من بعد لا يقال ان اسماء
الافعال قد اتصل بها الضمير المرفوع البارز نحو هات هاتيا هاتوا
ونحوها لانا نقول لا نسلم ان ما اتصل بها من الحروف ضمائر مسندة
اليها بل هي حروف لا محل لها من الاعراب كالكاف في اياك
وهنالك واولئك والتاء في انت وانما اسنادها الى الضمائر المستكنة
فيها ابدا لانها لو كانت ضمائر لفظا لوجب ان يكون اسنادها جميعها

اليهما كما في الافعال واذا كانوا يقولون يا هولاء علم وياقوم تزوّ
ونحوهما فلا شك في اسنادهما الى ما استكن فيهما
وكذلك هاتوا مسند الى ضمير مستكن وانما الحقا به الواو ايذانا
بان المستكن فيه ضمير الجمع لا الواحد فهي نحو الواو في كلتي
البراغيث وفي قوله تعالى واسروا النجوى الذين ظلموا على
احد التاويلات الثلث ومنها لحوق تاء التانيث الساكنة
واحترز بالساكنة عن المتحركة فانها تختص بالاسم نحو مسلمة
وقائمة واما الساكنة فلا تكون الا في الفعل نحو نصرت ونعمت
وبئست وانما اختص المتحركة بالاسم والساكنة بالفعل لثقل
الفعل وخفة الاسم للتعادل بينهما قوله وله ثلثة امثلة
المفتوح الاخر ويسمى الماضي وهو الدال على اقتران حدث بزمان
قبل زمانك وهو مبني على الفتح وسبب بنائه ظاهر وهو انه فعل
والاصل في الافعال البناء لان المعاني الموجبة للاعراب
اعني الفاعلية والمفعولية والاضافة مفقودة فيها فبالحري
يبنى ولا يعرب واما سبب بنائه على الحركة وان كان الاصل في البناء

السكون فهو ان له ادنى مشابهة بالاسم وهو وقوعه موقعه في نحو مررت

برجل قام كما تقول مررت برجل قائم فتفضل بالحركة على الفعل الامر

الذي لا يشابه الاسم بوجه من الوجوه فالحاصل ان المضارع لما

ضارع الاسم مضارعة تامة من غير وجه اعرب والماضي لما كان مضارعا

غير تامة لم يعرب لكن عدل عن اصل البناء الذي هو السكون الى الحركة

والامر لما لم يضارعه بوجه ما ترك على اصل البناء وهو السكون وانما

اختيرت الفتحة من بين الحركات لخفتها وثقل الفعل فهو ابدا مفتوح

الا ان يعرض له ما يوجب سكونه او ضمه اما السكون فعند الاعلال

نحو دعا ورمى الاصل دعو ورمى وقد ثبت في اصول التصريف ان الواو

والياء اذا تحركتا وانفتح ما قبلهما انقلبت الواو والياء الفا والالف لا تقبل

الحركة وكذا عند لحوق بعض الضمائر نحو ضربنا وضربت وانما اسكن عند

لحوق هذه الضمائر احترازا عن توالي اربع حركات فيما هو في حكم كلمة واحدة اعني الفعل

وفاعله اذ الفاعل كالجزء من الفعل على ما سيجيء واما الضم ففي الضمير نحو

ضربوا لان الواو اذا كانت مدة ثم ما قبلها مضموم ابدا قوله والثاني ما يتعاقب له الزوائد

الاربع والمضارع على ... هذه الزوائد وانما سمي المضارع لانه ... المضارعة في اللغة الماضي للمضارع

من جهة المعنى وجب ان يخالفه من جهة اللفظ ولما كان الفعل اما
صادرا عن المتكلم وحده او عنه مع غيره او عن المخاطب او عن
الغائب فطلبوا حروفا تدل على المضارعة وعلى هذه المعاني
جريا على سننهم في طلب الايجاز فوجدوا اولى الحروف بالزيادة
حروف المد واللين لكثرة دورها في الكلام اذ الكلام لا يخلو
عنها او عن بعضها اعني الحركات فعمدوا الى الالف لتحركوها
في الابتداء ليتأتى الابتداء بها واختصوها بالمتكلم لموافقتها انا
او لانها في الاصل اخف فاستوفى للمتكلم بالاخف ثم عمدوا الى
الواو فوجدوا زيادتها اولا يفضي الى الاستثناء عن الفاء
العاطفة لادى الى اجتماع الامثال وكان يشتبه بنباح الكلب وو
فعوضوا عنها التاء لانها كثيرا ما تبدل منها نحو تراث تجاه والاصل
وراث ووجاه جعلوها للمخاطب وللتأنيث لكونها علما للمخاطبة
والتأنيث في الماضي ولم يكن الفرق هنا باسكانها في احد الموضعين
لوقوعها اولا بخلاف الماضي ولم يمكن ضمها ايضا لالتباس
الفعل المبني للفاعل بالفعل المبني للمفعول ولم يمكن كسرها ايضا

لان ذلك يلتبس بلغة من يكسر حرف المضارعة فيقول تِعلم
بالكسر ثم عمدوا الى الياء فلم يجد وامّا لغا يمنع من زيادتها
اولًا فزادوها وتعينت للغائب اعني غير المتكلم والمخاطب ثم طلبوا
للمتكلم مع غيره حرفًا تزاد في اول الفعل فوجدوا الين الحروف
بذلك الموضع النون لانها علم المتكلمين في الماضي ولموافقتها او
نحن ولانها اقرب الحروف شبهًا بحروف المد واللين لكونها غنة
في الخيشوم كما انها مدة في الحلق فان قلت فلم اختص صيغة
المضارع بالحاق الزيادة دون الماضي قلنا لان الصيغة المزيد
عليها بعد الصيغة المجردة والزمان الحاضر والمستقبل بعد
الزمان الماضي فجعلوا الصيغة السابقة للزمان السابق واللاحقة
للاحق **قوله** ويسمى المضارع وانما سمي مضارعًا لانه يضارع
الاسم اي يشابهه وذلك من جهة المعنى والاستعمال اما اللفظ فلموافقة
اسم الفاعل في حركاته وسكناته وعدد حروفه في نحو ضارب
ويضرب ومدحرج يدحرج اما المعنى فمن جهة احدها انه شائع
فيتخصص اعني انه صالح للزمان الحاضر والمستقبل ثم يختص باحدهما

بدخول اللام او السين او سوف كما ان اسم الجنس شائع في امته فيخص
بواحد بعينه بدخول لام العهد وثانيها انه بذلك قد تمثاله الاسم
في كونه صالحا للفاعلية والمفعولية والاضافة واختصاصه بواحد
منها عند دخول احد العوامل وثالثها انه بالشيوع قد اشبه
الاسماء المشتركة كالعين ونحوه ورابعها مبادرة الفهم في كل واحد
منهما اعني في اسم الفاعل والفعل المضارع الى الحال عند الاطلاق
نحو زيد يصلي وزيد مصلي واما الاستعمال فمن وجهين احدهما
وقوعه موقعه نحو زيد قائم وزيد يقوم والثاني دخول
لام الابتداء على كل واحد منهما نحو ان زيدا القائم وان زيدا
ليقوم فلما اشبه هذا النوع من الفعل الاسم من هذه الوجوه
سمي مضارعا واعرب بوجوه اعراب الاسم وعوض الجزم
مكان الجر على ما سنبينه في موضعه ان شاء الله تعالى

قوله واذا دخلت عليه لام الابتداء خلص
للحال يعني ان اللام في قولك ان زيدا ليفعل
مخلصة للحال فان قلت اذا كان اللام للحال

فكيف جامعت حرف الاستقبال في قوله تعالى

وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ وَلَسَوْفَ أُخْرَجُ حَيًّا قلنا ان اللام

يفيد التاكيد والحال وفي الايتين قد تجرد لمعنى التوكيد

ونظيره حرف التعريف في يا الله فانه يفيد التعريف مع

انه عوض عن همزة اله ثم تجرد في النداء للتعويض منسلخا

عنها معنى التعريف فلهذا اجيز ندائه مع ان الجمع بين

حرف التعريف وحرف النداء ممنوع ولذا اقطع همزته

نحو يا الله قوله والثالث الموقوف الاخر ويسمى الامر اعلم ان صيغة

الامر المخاطب توخذ من المستقبل لانه لا مخالفة بين

صيغتهما الا ان تنزع الزوائد ثم بعد ذلك ينظر ان كان ثانيه

ساكنا تجتلب همزة الوصل ضرورة امتناع الابتداء بالساكن

وان كان متحركا تركته على حاله فتقول من تضرب اضرب

وَمِنْ تَعِدُ عِدْ ومن تُجَرِّبُ جَرِّبْ ومن تُحَاسِبُ حَاسِبْ وهذا معنى قوله

كل ما كان مشتقا على طريقة افعل اي لشتق من مضارعه كاكرم

افعل من يفعل واما قولهم في تكرم اكرم بقطع الهمزة فلان الاصل في تكرم تؤ

بالهمزة لكون ماضيه على أكرم فجاؤا بالأمر على الأصل تفاديا
بذلك عن الالتباس بين الأمر من المجرد الثلاثي وبينه من المزيد فيه
وانما حذفوا الهمزة من المضارع فرارا عن اجتماع الهمزتين
في فعل المتكلم نحو أأكرم وقد حذفوا من الكل اجراء للباب على
وتيرة الاطراد ثم اعلم ان الأمر موقوف عند البصريين أي مبني
على السكون لان الأصل في الأفعال البناء على ما سبق الاشارة
اليه والاصل في البناء السكون وانما اعرب منها ما اعرب وبني
على الحركة ما بني لحصول المشابهة بينه وبين الأسماء ولا مشابهة
بين فعل الأمر وبين الاسم بوجه من الوجوه فبالحري يكون باقيا
على اصل البناء والكوفيون على انه معرب مجزوم لان الاصل
في افعل لتفعل عندهم كما في امر الغائب ليفعل وعلى ذلك
قراءة النبي صلى الله عليه وسلم فبذلك فلتفرحوا فحذفوا اللام
جريا على سننهم في طلب التخفيف فيما يكثر استعماله ثم حذفوا حرف
المضارعة تفاديا بذلك من وقوع اللبس بينه وبين المضارع
فبقي الفاء ساكنا فاجتلبت همزة الوصل وابتدئ بها واصحابنا

ذكروا ان علة وجود الاعراب فى الفعل المضارع وجود حرف
للمضارعة فما دام حرف للمضارعة ثابتا كانت العلة ثابتة سلمية
عن المعارضة فكان حكمها ثابتا ولهذا كان قوله فبذلك فلتفرحوا
وأمثاله معربا لوجود حرف المضارعة وحرف المضارعة محذوف
فى محل النزاع فكانت علة الاعراب منتفية فيكون الاعراب
منتفيا وهو المطلوب قوله والحرف ما جاء لمعنى ليس معنى اسم
ولا فعل اعلم ان الحرف ما دل على معنى فى غيره وذلك لان الحروف
وصل وروابط تتلاقى بها المعانى الاسمية والفعلية ولا عبرة
لمفهوماتها على الانفراد لان معنى فى مثلا لا يتحصل
على الانفراد الا ترى لا يتوسط بين الكلمتين على هذا سائر
الحروف لا يقال ان فى قد تدل على الاشتمال وعلى على الاستعلاء
والى على الانتهاء وهذه كلها معان لا يحتاج فى تصورها
الى غيرها لانا نقول ان هذه الحروف قد تدل على المعانى لكن
ولكن عند انضمامها الى الاسماء والافعال ولا يدل عليها
دلالة الاستقلال اذ لا يصح ان يقال فى واقع كما يقال

واوقع على هذا سائر الحروف فهذا معنى قوله والحرف اذا ة
لايكون حديثا ولا محدثا عنه قوله واذ قد عرفت ان كل واحد
من هذه الثلثة يسمى كلمة فاعلم انه اذا ائتلف منها اسم و
وافاد اسميا كلاما وجملة اعلم ان الكلام انما يطلق على ما
يحسن السكوت عليه وذلك لا ياتى الا بعد الاسناد
وهو فى عرفهم عبارة عن ضم احدى الكلمتين الى الاخر على
وجه الافادة التامة اى على وجه يحسن السكوت عليه والاسناد
لا ينعقد بين فعلين ضرورة امتناع قيام الفعل بالفعل ولا
بين حرفين ولا بين حرف واسم ولا بين حرف وفعل لما عرفت ان دلالة
الحرف ليست دلالة الاستقلال وانما هى عند انحيازها الى الاسم
والفعل والاسناد الصحيح انما ينعقد بين اسم وفعل لان الاسم
هو الدال على الذات والتشخص والفعل هو الدال على المعنى النسبة
فالاسناد الصحيح ينعقد بينهما لا محالة وكذا بين اسمين لشرط ان
يكون فى احدهما معنى الفعل لان الاسناد لا يتصور
بدون المعنى النسبى وهذا معنى قوله ان الجملة لابد

من ان یکون فعلا او فی معنی فعل وقد نصوا علی ان زید اخوک
فی تاویل مواخیک وعمرو غلامک مأول بمملوک فمن هنا
عرفت ان الکلام یفتقر الی شرائط احدها التالیف تحقیقا
او تقدیرا نحو زید قائم واقوم تقدیرہ اقوم انا والثانیة کون
ذلک التالیف من اسمین او اسم وفعل والثالثة کون ذلک
التالیف علی وجه الاسناد لا علی وجه التعداد والاضافة وا
اعنی التوصیف وغیر ذلک نحو غلام زید وغلام زید والرجل الذ
فقوله اذا ائتلف منها اشارة الی الشریطة الاولی وقد
احترز به عن افراد الکلم وقوله اسمان او اسم وفعل اشارة
الی الشریطة الثانیة وقد احترز به عن الاقسام الاربعة ا
الیها وقوله وافاد اشارة الی الشریطة الثالثة وقد احترز به عن
التعداد والاضافة والتوصیف ونحوها ثم اعلم ان الجملة قد یطلق
علی ما یطلق علیه الکلام بالترادف بین النحویین فقوله والجمل اربع قد
عرفت ان الکلام الجملة لا یتاتی بدون الاسناد فقوله المسند والمسند الیه
ان لم یعرض لهما ما عن صلاحیة السکوت علیهما بجعلها جملة اخری وقد لهما ذو لتنا

الجملة الشرطية نحو ان تأتني اكرمه والاول اما ان لا يكون للمسند موخراً عن المسند اليه لا لفظاً ولا تقديراً او يكون موخراً عنه اما لفظاً واما تقديراً والثاني هو الجملة الاسمية نحو زيد قائم او قائم زيد والاول اما ان يسد مسد المسند ظرف او ما جرى مجراه اولا والثاني هو الجملة الفعلية نحو ضرب زيد واقائم الزيدان وهيهات الامر وغير ذلك والاول هو الجملة الظرفية نحو أفي الدار زيد وامامك بكر فان قلت قولهم عندي مال جملة اسمية لان ارتفاع مال على الابتداء والظرف المقدم مرفوع المحل على الخبرية فكيف عدها ظرفية قلنا الجواب عن هذا مبنى على مقدمة وهي ان الظرف المستقر اعني الساد مسد الفعل لا يخلو من ان لا يعتمد على احد الاشياء التي هي المبتداء والموصوف والموصول وذو الحال وحرف الاستفهام وحرف النفي قبله او اعتمد والثاني لا يعمل في الاسم الواقع بعده عمل كل فعل في فاعله وفاقاً لان الظرف ههنا لنيابته عن الفعل يعمل عمله لاسيما اذا اعتمد وقد تقوى بالاعتماد وذلك نحو قولك زيد في داره عمرو وجاء الذي في الدار غلامه

ومررت برجل فى كمه كتاب ولقيت زيدا وعليه جبة وشئ نحو
أفى الدار أخوك وما فيها أبوك وأما الأول وهو الظرف الذى لم يعتمد
على شئ قبله فالاسم الواقع بعده لا يخلو من ان يكون حدثا
أو غير حدث والثانى لا يعمل فى المظهر بعده عند اصحابنا رح
بل ارتفاعه بالابتداء والظرف المقدم محتمل لضمير وهو مع
ما تضمنه من الضمير مرفوع المحل بالخبرية نحو عندى مال فارتفاع
مال بالابتداء عندهم وفى الظرف المقدم ضمير وهو معه واقع
خبرا له وعند الكوفيين ارتفاع الاسم بعده بالفاعلية مثله
اذا اعتمد فانهم لا يشترطون لعمله الاعتماد كما لا يشترطونه لاعمال
اسمى الفاعل والمفعول ووافقهم الاخفش منا فى المسلمين أى
فى اعمال الظرف واعمال الصفات من غير شرط اعتماد هذا
اذا كان الاسم الواقع بعد الظرف غير حدث فان كان
حدثا فارتفاعه بالفاعلية عند سيبويه ايضا وان لم يعتمد
الظرف وذلك نحو قولهم يوم الجمعة الخروج وامامك الوقوف
ومنه قوله تعالى ومن آياته انك ترى الارض لان التقدير

وقوله تعالى ومن آياته ان تقوم السماء اذا التقدير فيا بالسماء

وعند الخليل لا فرق بين الحدث وغيره في اشتراط الاعتماد فارتفاع

هذه الاسماء عنده بالابتداء وهو الاقرب الى القياس فاذا

تلخص هذا فنقول عندى مال جملة ظرفية عند الكوفيين لا[illegible]

وعند البصريين جملة اسمية لان الخبر اعنى الظرف مع ما تضمنه

من ضمير المبتداء جملة ظرفية عندهم لكونه متاولا بالفعل

نحو استقر او حصل دون اسم الفاعل بدليل وقوعه صلة

للموصول نحو الذى في الدار زيد والصلة لا تكون الا جملة و على

كلا المذهبين فالاستشهاد به للجملة الظرفية صحيح لان المجموع

او الجزء الثانى جملة ظرفية بلا شبهة قوله وكل منها تقوم

مقام المفرد فتكتسى اعرابه اعلم ان الجملة كثيرا ما تقوم مقام

المفرد فيقدر في محلها اعراب المفرد القائم هى مقامه وهو

المعنى من قوله فتكتسى اعرابه وذلك بحكم الاستقراء في ستة مواضع

احدها خبر المبتداء وذلك نحو قولك زيد ذهب ابوه وزيد اخوه ذا[illegible]

وبكر امنطلقه يشكرك وخالد في الدار قولنا الا جملة عند اصحابنا رحمهم الله

لسده مسد استقر او حصل على ما ذكرناه انفا وعند الكوفيين
لان التقدير فيه اسم الفاعل عندهم انه مع الضمير لتشبه الجملة
على ما سنبين ذلك في موضعه انشاء الله تعالى وثانيها
الخبر في باب ان نحو ان زيدا ذهب ابوه وابوه ذاهب وبلغني
عمرا قد ذهب اخوه وكان عمرا غلامه اسد جاءني زيد لكن عمرا
لم يجئ وليت زيدا ابوه يكرمك ولعل زيدا في الدار وثالثها
الخبر في باب كان نحو كان زيد قام ابوه او ابوه قائم او ان
لتكرمك او امامك فهذه الجمل منصوبة المحل على الخبرية ورابعها
المفعول الثاني في باب حسبت نحو حسبت زيدا قام ابوه وقياس
ما تقدم وحكم هذه الثلثة حكم خبر المبتداء وخامسها
صفة النكرة نحو مررت برجل يعجبني كرمه او ابوه كريم او ان
اعجبك حسنه او في جيبه شرف والجملة لا تقع الا صفة للنكرة
لوجوب التطابق بين الصفة والموصوف تعريفا وتنكيرا والجملة نكرة
لكونها خبرا شائعا كالفعل فموصوفها لا يكون الا نكرة
وسادسها الحال واعلم اولا ان الحال لا استغناء صاحبها

عنها وشبونها له فی حال دون حال ومجیئها فضلة ابدا لتحکم
بصاحبها ذلک الاتحاد فاقتضت الحال لذلک ان تو کون
وشیجة الاشتباک بینهما بمزید ربط و ذلک عند کونها جملة
واما عند کونها مفردة فلدلالة الاعراب لفظا علی النسبة
وتعلق هناک معنوی لم تفتقر الی تکلف تعلق اخر ثم ان للحال
اصلا واسلوبا ونهجا فی الاستعمال ملحوظا به اما الاصل فهو
ان تکون صفة منتقلة دالة علی الحدوث التجدد اللهم الا فی الحال
المؤکدة نحو زید ابوک عطوفا فلا تنحرف بها عن ذلک الاصل
الا بتاویل واما النهج فی الاستعمال فهو ان یکون مثبتا لفظا
بدون حرف النفی فلا یکاد یقال جاء نی زید لا راکبا اللهم الا
فی الالفاظ العامیة وکلام المولدین بل یقال غیر راکب ثم
الجملة الواقعة موقع الحال متی سیقت مساق هذا الاصل و النهج
جرت مجری المفرد فی استغنائها عن رابطة یجمع بینها وبین
صاحبها بخلاف ما اذا انحرفت عن هذا الاصل والنهج فانها
تتوسط ما یدل علی الربط بینها وبین صاحبها حتی واذا تمهد

هذا فنقول ان الجملة الاسمية وجب ان تتصل بما يدل على
الربط وهو الواو والموضوعة لافادة معنى الجمع لكونها منحرفة عما هو
اصل الحال اعني التجدد والانتقال لكون الجملة الاسمية في الا
العام مفيدة لمعنى الثبات والدوام نحو جاءني زيد وغلامه
راكبين وقد تحذف في الندرة نحو كلمته فوه الى في ورجع
عوده على بدئه ونحو قول الشاعر شعر ولولا جنان الليل
ما آب عامر الى جعفر سرباله لم يمزق وعلى هذا اذا كا
منفية نحو لقيت زيدا ولا مال له بل الواو ههنا لانحرافها عن
اصل الحال وعن نحوها في الاستعمال جميعا اوجب اللهم الا ان
تكون الحال موكدة نحو هو الحق لا شبهة فيه وقوله تعالى الم ذلك
الكتاب لا ريب فيه على احد الوجوه فههنا لا يسوغ الواو لكون
الحال تامة التعلق بصاحبها بل جارية مجراه في المعنى فتخلل الفاصل
ههنا كتخلله بين العصا ولحائها واما الفعلية فلا تخلو
من ان يكون مضارعا او ماضيا اذ الامر لا ياتي وقوعه في
هذا الموقع لكونه طلبا غير ثابت بنفسه فمحال ان يكون ثابتا لغيره

مضارعا فلا يخلو من ان يكون مثبتا او منفيا فان كان مثبتا
فهو وارد على اصل الحال وهيئته فلا يجوز الواو نحو جاء الامير
تقاد الجنائب بين يديه وان كان منفيا فقد جاز فيه الامران
لوروده على اصل الحال دون هيئته في الاستعمال نحو جاء
زيد لا يركب او ولا يركب وان كان ماضيا فكذلك يسوغ الامران
لانحرافها عن هيئتها اذ لا بد فيه من قد ظاهرة او مقدرة
مثبتا او من حرف النفي اذا كان منفيا نحو جاءني زيد قد
ركب او وقد ركب وقوله تعالى او جاؤكم حصرت صدورهم
اي قد حصرت صدورهم وعلى هذا قولك كنت قد اسعى في
كذا ما كان يغنيني السعي او وما كان اما الجملة الظرفية فالنظر
فيها لا يخلو من ان يكون عاملا في ضمير صاحب الحال المستكن فيه
او في اسم مظهر بعده اما الاول فبغير الواو البتة لانخراطها
في سلك المفرد بل هو مفرد عند بعضهم على ما سبقت اليه
الاشارة وذلك نحو جاءني زيد على فرس اما الثاني فسائغ فيه
الواو وتركه نحو جاءني زيد وعلى كتفه سيف او على كتفه سيف

لما يتجاذبها من شبهتي الجملتين الاسمية والفعلية لفظا ومعنى
واما الجملة الشرطية فلا تكاد تقع بتمامها موقع الحال فلا
يقال جاءني زيد ان يسأل يعط على الحال بل لو اريد ذلك
تجعل الجملة الشرطية خبرا عن ضمير ما اريد الحال عنه نحو جاء
زيد وهو ان يسأل يعط فيكون الواقع موقع الحال هو الاسمية
دون الشرطية ولعل السر فيه هو ان الجملة الشرطية لتصدرها
بالحرف المقتضية لصدر الكلام لا تكاد ترتبط بشيء قبلها الا ان
يكون هناك فضل قوة ومزيد اقتضاء لذلك كما في الخبر والصفة
فان المخبر عنه لعدم استغنائه عن الخبر يصرف الى نفسه ما وقع بعده
مما هو ادنى صلوح لذلك وكذا الموصوف لما بينه وبين الصفة من
الاشتباك والاتحاد المعنوي حتى انهما قد جعلا شيئا واحدا في غير
موضع بخلاف الحال فانها تنقطع عن صاحبها جدا ولذلك سموها
قطعا فلم يسوغوا وقوعها حالا الا بعد ان ابرزوها في معرض الاسمية
التي ليست بتلك المثابة نعم قد اوقعوا الجملة المصدرة بحرف الشرط موقع الحال
ولكن بعد ما اخرجوها عن حقيقة الشرط وتلك الجملة لا تخلو من ان عطف عليها ما يناقضها او لم يعطف

مستمر فيه نحو اٰتيك ان اتيتني وان لم تاتني اذ لا يخفى ان النقيضين
من الشرطين في مثل هذا الموضع لا يبقيان على معنى الشرط
بل يحولان الى معنى التسوية كالاستفهامين المتناقضين في
نحو قوله تعالى ءَانذرتهم ام لم تنذرهم لا يؤمنون وقوله تعالى
استغفرت لهم ام لم تستغفر لهم واما الثاني فلا بد فيه من الواو
نحو اٰتيك وان لم تاتني اكرمتك وان اهنتني ولو تركت الواو لالتبس
بالشرط حقيقة وقد ذكر الجاري في مسائل العشرين باب الواو
هذا للعطف دون الحال والمعطوف عليه محذوف والتقدير اٰتيك
ان اتيتني وان لم تاتني واكرمتك ان اهنتني وان لم تهني محتجا
بانّ انْ للمستقبل والمستقبل لا يقع حالا والجواب عنه ظاهر
فان الجملة المصدرة لم تجعل حالا الا بعد ما انسلخ عنه معنى
الشرط واذا كان كذلك لم يبق لان دلالة على الاستقبال واذا
جاز وقوع الشرطين المتناقضين حالا لجعلها عن معنى الشرط
فليجز في الواحد على ان قوله انّ انْ للمستقبل والمستقبل لا يقع موقع
الحال ممنوع اذ يصح وقوع المستقبل موقع الحال على ضرب من التاويل ومثله في الكتاب

وهي رب رجل معه صقر صائدا به غدا اي مقدرا الصيد به غدا
كما في قوله لتدخلن المسجد الحرام ان شاء الله امنين محلقين
رؤسكم ومقصرين اي مقدرين التحليق والتقصير ولا يحلق و
يقصر عند الدخول بل عند الخروج فوضح ان المستقبل لا يمتنع و
حالا في الجملة فهذه هي المواضع الستة التي ذكرها المصنف رحمه الله
ان الجملة فيها تقع موقع المفرد ووراءها اشياء اخر وهي كالمتفرعة
عن هذه منها المفعول الثالث في باب اعلمت نحو اعلمته زيدا عمروا
شرف ابوه او ابوه شريف او ان تاته يكرمك او عنده مال ومنها
خبر لا التي لنفي الجنس نحو لا رجل شرف حسبه على قياس ما تقدم
ومنها خبر ما ولا المشبهتين بليس نحو ما زيد ولا رجل ابوه قائم على
قياس ما تقدم ويجمع هذه المواقع التسعة قولنا ان الجملة انما تقع
موقع المفرد اذا كانت خبرا للمبتدأ قبل دخول العوامل اللفظية او
بعده او صفة للنكرة او حالا وقد يظن ان منها الجمل المضاف
اليها اسماء الزمان والمكان نحو يوم يقوم زيد اذ الخليفة عبد الملك
وليس بصواب لان المراد بالجملة في مثل هذه المواقع هي الجملة الحقيقية

التي لا تكون في معنى المفرد بل واقعة موقعه والجمل المضاف

اليها اسماء الزمان او المكان جمل في اللفظ دون المعنى لان الجملة

الحقيقية لا تقع مضافا اليها لاسماء الزمان والمكان ولهذا قالوا

المضاف اليه في مثل هذه المواضع هو المصدر حقيقة دون

الجملة قوله ويكون فيها ضمير عائد الى الاسم الاول والسبب في اشتراط الضمير

في هذه المواضع لفظا او تقديرا ظاهر اذ لولا ذلك لكانت الجملة منقطعة

التعين عما قبلها بالكلية فلا يصلح وقوعها خبرا او وصفا او حالا

له فان قلت هذا ينتقض بالجملة الحالية الخالية عن الضمير نحو لقيتك

والجيش قادم وبالجملة الواقعة خبرا عن ضمير الشأن نحو قوله تعالى

قل هو الله احد قلنا كلامنا في الجملة الواقعة موقع المفرد وما ذكرتم من

الجملتين غير واقعة موقع المفرد فلا يرد نقضا علينا اما الاولى فلان

الحال المجردة عن ضمير صاحبها لا تكون الا جملة والحال المفردة يتحتم فيها

عن ضمير ذي الحال بحال فلا تقول جاء زيد راكبا عمرو مثلا فالجملة

الحالية الخالية عن الضمير غير واقعة موقع المفرد اصلا واما الثاني

فلان ضمير الشأن لا يخبر عنه بالمفرد البتة فالجملة الواقعة خبرا له لا تكون

واقعة موقع المفرد فالحاصل انا قد حكمنا ان الجملة الواقعة موقع المفرد

انما هي الواقعة في هذه المواضع ولا يلزم من هذا ان كل ما هو واقع

وهذه المواقع هي الواقعة موقع المفرد ثم السبب في جواز اخلاء الجملة

الحالية عن الضمير جريها مجرى الظرف لانعقاد الشبه بينهما الا

انك اذا قلت اتيتك والجيش قادم كان المعنى اتيتك في هذا الحال والظرف

لا يفتقر الى ضمير عائد منه الى ما تقدمه فكذا ما جرى مجراه واما الجملة

الواقعة خبرا عن ضمير الشان فانما جاز اخلاؤها عن الضمير لانها

عبارة عما كنى عنه بالضمير وبابه فهي هو في المعنى فجرى مجرى قولك

اخوك في كون الخبر هو المبتدأ فلا يفتقر الى ما يصل بينهما وستر ذلك

لبيان هذه الاشياء الستة لا لتفصيل وقوع الجملة هنا اذ ليس في الكتاب منه

ولا اثر فهذا الذي بسط من عذري في بسط الكلام هذا الموضع وقد

هنا على ما نرجع عنه المنتجب هو عنه قوله فصل الاعراب يختلف آخر الكلمة

باختلاف العوامل انما سمي الاعراب اعرابا لانه يتبين المعاني ويوضحها ماخوذ

من قولهم اعرب الرجل عن حجته اذا بين الا ترى انك اذا قلت ما احسن زيد ولم

تعرب لم يعلم امتعجب انت من حسنه ام مستفهم عما حسن منه او ام نا في

واذا رفعته ظهر ان المراد نفي الاحسان عنه واذا جررته مع رفع
احسن علم ان المراد منه الاستفهام وقيل انه ماخوذ من قولهم
عربت معدته اذا فسدت والهمزة للسلب لان الاعراب ازالة اللبس
والفساد وانما جعل الاعراب اختلافا في اخر الكلمة دون اولها
واوسطها لان الاعراب علم احوال الكلمة ولا يحسن المصير الى الحال الا
بعد الفراغ من الاصل فلهذا جعل الاعراب اختلاف اخر الكلمة
باختلاف العوامل ولم يطلق احترازا عن الاختلاف في اخر من
ونحوه في قولك اخذت من زيد مر ابنك من الرجل فان مثل ذلك
الاختلاف لا يكون اعرابا لانه لا بعامل لان الحرف لا حظ
في الاعراب وانما جئ بالحركة في نون من لاجل التقاء الساكنين
قوله وما في اخره الف مقصورة لا يظهر فيه الاعراب اعلم ان الاسم
المعرب غير التثنية والجمع على حدها لا يخلو من ان يكون صحيح
الاخر او معتله فالاول يختلف بالحركة لفظا في الاحوال الثلث نحو
جاءني زيد ورايت زيدا ومررت بزيد واما الثاني فلا يخلو من ان يكون
اخره الفا او واوا او ياء فان كان الفا فالاختلاف تقديرا لا

الحركة على الالف وذلك نحو هذه عصًا ورايت عصًا ومررت بعصًا
والفرق بينه وبين المبنى ان اعرابه تقديرى من حيث ان الحركة مقدرة
فى اخر الكلمة ولولا ذلك لما انقلبت الواو والياء الفا فى عصا ورحى
واعراب المبنى محلى لا تقدير للحركة فيه وقد سبق الفرق فيما تقدم
بين المحل والتقدير وان كان ياء نظر فان تحرك ماقبلها كالقاضى
والعمى فارتفاعه تقديرى وكذا انجراره لاستثقال الضمة
والكسرة على الياء المتحرك ماقبلها اما الضمة فلكونها اثقل الحركات
واما الكسرة فلافضائها الى اجتماع ثلث كسرات على الياء وكسرتها
وكسرة ماقبلها واما انتصابه فلفظى لعدم ما يمنعه من الفتحة و
ذلك نحو جاءنى القاضى ومررت بالقاضى ورايت القاضى وان كان ماقبلها
ساكنا فهو جار مجرى الصحيح فى تحمل الحركات الثلث نحو هذا ظبى و
رايت ظبيا ومررت بظبى وان كان اخر الاسم واوا فلا يكون ماقبلها
الا ساكنا فهو جار مجرى الصحيح نحو دلو لعدم وجدانهم فى الاسماء المتمكنة
اخره واو قبلها حركة وقلبهم واو دلو وحقو فى الجمع افعل ادل وادحق
مما يحققه قوله واصل الاعراب بالحركات الى اخره اعلم ان الحركات

التي جعلت دلائل الاعراب ولذلك تراهم لا يعدلون عنها
الى الحروف الا عن ضرورة وذلك في ثلثة مواضع احدها
الاسماء الستة مضافة واعلم اولا بانها اسماء محذوفة الاعجاز
حالة الافراد فاصل اب ابو لعصوية ليل ابوان فكان القياس
ان تقلب الواو الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها كما في عصا الا
انهم حذفوه حذفا غير قياسي وقال الزجاج حذفوه فرقا بين
المنتسب وبين غير المنتسب والحذف بالمنتسب اولى لما فيه من النقل
المعنوي وهو تضمنه الاضافة ودلالته على المضاف اليه غير
المذكور التزاما فاذا اضيف الى غير ياء المتكلم زال بعض النقل
اذ الاضافة ازالت التضمن اذ المتضمن هو المضاف اليه وقد صرح
فرد ما حذف منها لاجل الثقل واذا رد المحذوف لم يتاط من ان
جعلوا اعرابها بالحركات لتعدد الواو لاستثقالها عليها ولم يجعل الواو
الفا في الاحوال الثلث مع تحركها وانفتاح ما قبلها بل جعلوا اعرابها
بالحروف تمهيدا لما نووه من اعراب التثنية والجمع على حدها بالحروف وعلى ما
فاعربوا هذه الستة من الاحاد بالحروف ايقاعا للانس بها وانسنا للطبائع

قال قاعدة الاعراب بالحروف في التثنية والجمع على حدها لئلا يبقيا كالمبنى

بلا نظير لهما في الآحاد وخصوا هذه الستة لانها مقتضية للاضافة والاضافة

فرع الافراد فصار التثنية في كونها فرع الواحد فقالوا جاءني ابوه ورأيت اباه و

مررت بابيه ولهم في ذلك التغير طريقان احدهما انهم حذفوا حركة ما قبل الواو في

الاحوال الثلث واتبعوها حركة الواو كما فعلوا في ابنم وامرئ ثم سكنت الواو في حالة

الجر والرفع تخفيفا فصار ابوه وابيه بعد الانقلاب في المجرور بناء على اصلها في الميزان لوقوعها

ساكنة بعد كسرة وانقلبت الفا في حالة النصب لتحركها وانفتاح ما قبلها

فصار اباه وثانيهما انهم نقلوا حركة الواو في حالة الرفع الى ما قبلها بعد حذف حركتها

وقلبوها الفا في حالة النصب لما تقدم ونقلوا حركتها في حالة الجر الى ما قبلها وقلبوها

الفا في حالة النصب لما تقدم ونقلوا حركتها في حالة الجر الى ما قبلها فقلبت

ياء لما ذكرنا ففيها النقل في حالة الرفع والقلب في حالة النصب والنقل والقلب في حالة

الجر وذكر جار الله حججا في تعليل اعراب هذه الاسماء ووجها اخر وهو ان الواو على احد

من المثنى للمفرد على النصف من المضاف وكذا الحركات الثلث على النصف من هذه

الحروف لان الواو ضمة ومدة والضمة ومدة ضمة وكذلك الالف والياء فلما اعرب الواحد المفرد بالحركة لزم اعراب

المثنى والمضاف الزائد عليه بشطر بالحروف واعربوا على الحركات بشطر الحروف وخصوا هذه الستة دون سائر المضافات

للاضافة المحذوفة وفاء الاخرى كانها اطرد ردها الى الاصل في
التثنية اعني ابوان واخوان ولا يقال يديان الا فيمن يقول في
الواحد يدي وفي العرب من يجعل اعراب هذه الاسماء مضافا بالحركة
مثلها مفردة ذهابا بالمضاف مذهب المفرد فيقول ابُه وابَه
واعلم ان هنو وهنة لغتان مشهورتان وكذلك حموه
وفوه وفمه وفي الحديث من تعزّى بعزاء الجاهلية فاعضوه
بهن ابيه ومن ابيات الكتاب قد بدا هنك من المئزر +
وفي كلامهم قلت لبوّاب لدى دارها + تيذن فاني حمؤها
وجارها * وفي الحديث الا حموها الموت وقولهم ولصيح طمآن
وفي البحر فمه وفي فمي ماء وهل ينطق من في فمه ماء واصل
فم فوه فحذف الهاء حذفا غير قياسي كما حذف حرف العلة
لمشابهتها في خفائها اياها ولم يكن في كلامهم اسم متمكن على
حرفين ثانيهما واو فابدلت منها الميم لتقارب مخرجيهما فلما
اضيف رد الى اصله ذهابا به مذهب اخواته ومنهم من يجعل هذه
الاسماء مقصورة فيقول اباه في الاحوال الثلث كما تقول عصاه قال الشاعر

ان اباها وابا اباها * قد بلغا في المجد غايتاها * وقول ابي
حنيفة رضي الله عنه لا ولو رماه بابا قبيس وارد على هذا
ثم ان هذه الاسماء متى اضيفت الى ياء المتكلم ليس ترد حرف
العلة اذ لو ردت لاشتبه الواحد بالجمع نحو ابي واخي ولما
لم يلتبس ذلك في فم حيث لم يكن له جمع سلامة ردت
فقيل في وقد جاء فمي كما جاء فمه واما ذو فانها لا تضاف
الا الى اسماء الاجناس الظاهرة لانها موضوعة وصلة
الى الوصف باسماء الاجناس على ما سيجيء ونحو شعر صبحنا
الخزرجية مرهفا * ابار ذوي ارومتها ذووها * شاذ
والثاني التثنية والجمع المصحح وانما جعل اعرابهما بالحروف
لانهما متفرعان على الواحد والاعراب بالحروف فرع الاعراب
بالحركة فجعل الفرع للفرع كما جعل الاصل للاصل
وانما خصت التثنية بالالف والجمع بالواو واشتركا في الياء لان
الحروف ثلثة فاختص واحد منها بهذا وواحد بذلك
واشتركا في واحد ضرورة ووجه اختصاص الالف بالتثنية والواو

بالجمع هو ان التثنية اكثر في الاستعمال من الجمع السالم لاختصاصه

بالعقلاء الذكور بخلاف التثنية والالف اخف من الواو فاختص

الاخف بما هو اكثر في الاستعمال والاثقل بما هو الاقل فيه وانما

جعلا علامتي الرفع لان الواو هي اخت الضمة فهي على الرفع ادل

منها على غيره فجعل علامة للرفع والالف لما كانت منتزعة في

التثنية حملت عليها فان قلت هلا جعلوا الالف في التثنية علامة للنصب

لكونها اخت الفتحة وحملوا الواو في الجمع عليها قلنا لما في ذلك من وقوع

الشركة بين الرفع والجر وهذا على خلاف ما توجبه المناسبة اذ المناسبة

انما هي بين الجر والنصب دون الرفع فاشتراكهما في الحكم اولى ولما جعلا

الالف والواو علامتي الرفع في التثنية والجمع جعلوا اليا علامة الجر

لكونها اخت الكسرة وكسر لما قبلها في الجمع وفتحوا في التثنية فرقا بينهما والفتحة

اولى بالتثنية لما مر فلم يبق للنصب علامة فيهما فحملوه على الجر دون الرفع

من وجوه احدها ان الجر الزم للاسماء من الرفع لانه لا يدخل الفعلين

بخلاف الرفع فالحمل عليه اولى لان الاسما في التثنية والجمع المخصوص

بالاسماء والثاني ان الجر اخف من الرفع فالحمل عليه

اولى لكون الخفة مطلوبة والثالث ان بين النصب والجر من التآخي
ما ليس بينه وبين الرفع لاشتراكهما في ان كل واحد منهما فضلة
يتم الكلام بدونهما بخلاف الرفع واشتراكهما في معنى المفعولية نحو
ضربت زيدا ومررت بزيد وفي الكناية نحو مررت بك ورأيتك والرابع ان
الجر اقرب منه الى الرفع في المخرج فالحمل عليه اولى وذلك لان ا
من اقصى الحلق والجر من وسط الحنك والرفع من الشفتين ثم انهم اختلفوا
في هذه الحروف هل هي حروف الاعراب ام دلائل الاعراب ام نفس الاعراب
والصحيح ما ذهب اليه سيبويه وهو انها حروف الاعراب فالالف في رجلا
بمنزلة الدال المرفوع من زيد وفيه اختصاص الضمة بالفاعلية والياء
في زيدين بمنزلة الدال المنصوب او المجرور من زيد واما النون فيهما
عوض من الحركة والتنوين الثابتين في الواحد فان قلت اذا كان الالف في زيدان
بمنزلة الدال المرفوع من زيد فاحتاج الى زيادة النون بدلا من الحركة
قلنا ليس معنى قولنا ان الالف بمنزلة الدال المرفوع من زيد انه بمنزلة الدال المتحركة بالحركة الضمة بل معناه انه
بمنزلة الدال وفيه اختصاص الضمة بالفاعلية في هذه الحروف دليل على معنى اختصاص الحركة بها دون الحركة حالة ثبت
الحاجة الى زيادة النون بدلا من لفظ الحركة ومعلوم ان الحركة في الاعراب انما هو في الجمع ومن نون التثنية

بينهما فانقلت اليست الغنية قد حصلت عنه باختلاف صيغتهما قلنا
ان الصيغتين قد تتحدان في بعض الاسماء المعتلة فلا يظهر الفرق
بينهما ثمه الا باختلاف حركة نونيهما نحو المرامين والمعلين
والمصطفين ووجه اختصاص الكسرة بنون التثنية والفتحة
بنون الجمع هو ان اصل هذه النون ان تكون ساكنة لانها
حرف مبني والاصل في البناء السكون الا انها قد حركت
لالتقاء الساكنين والاصل في تحريك الساكن هو الكسر
لان حركة الساكن لا يكون الا بنائية فاوثر ماهو العدل
الحركات من المعرب وهو الكسرة اذ قد وجد نا ما لا تدخل
النوعين من المعرب وهما الاسم الغير المنصرف والفعل المضارع
بخلاف اختيهما فاستوثرت نون التثنية بماهو الاصل لكونها
قبل الجمع ثم فتح نون الجمع فرقا بينهما ولم يضم لثقل الضمة وو
اخر وهو ان نون التثنية انما وقعت بعد الف او ياء مفتوح
ما قبلها فلم يستثقل فيها الكسرة واما نون الجمع فقد وقعت
بعد واو مضموم ما قبلها او ياء مكسور ما قبلها فاستثقلت فيها الكسرة

اما التوالی الاجناس واما الخروج من الضمة الی الکسرة ففتحت تخفیفا

والثالث کلا اذا اضیف الی مضمر جعل اعرابه کاعراب المثنی وجهین

احدهما قول المتقدمین وهو ان کلا وان کان اسما مفردا والفه منقلبة

عن الواو والیاء علی اختلاف فیه فکان القیاس ان یبقی فی جمیع

احواله علی الالف کعصاک وعصا زید الا انه شبه بالی وعلی

للزومه الاضافة لکن فی معناهما بل خلافه علیه من الاسماء فقلبت

الفه یاء مع المضمر دون المظهر فتقول ان کلا اخویک فی الاحوال

الثلث وکلاهما فی الرفع اذلاحظ الالیه وعلیه فی الرفع فیحمل کلا

علیهما فتقول فی النصب والجر کلیهما کالیهما وعلیهما وانما فعلوا ذلک

فی الی وعلی لانهم لما راوا الی وعلی یفتقران الی ما بعده خلافه علیه

وراو الضمیر المجرور یحتاج الی ما یتصل به ولا یمکن ان یکون مبتدأ

به فلما دخلت الی وعلی علی المضمر المجرور کان الاول فی فادته

محتاجا الی الثانی والثانی فی وجوده الی الاول فامتزجا امتزا

جا تاما فصارا کاسم واحد فی ان احد الشطرین لا یستقل بل والثانی

فلما حصل هذا الامتزاج مع المضمر دون المظهر لان المظهر یستقل

يستقل بنفسه غير محتاج الى ما يتصل به اجوان ينصبوا علاماً

يستدل بها على هذا الامتزاج فقلبوا الالف ياء لان مثل

هذا الياء لا توجد صلاً في اواخر الكلم وانما توجد كثيراً في اوسطها

كسيّد وميّت وذيل وغيب ونحو ذلك اذا لم توجد الامتزاج

في المظهر لم تقلب فان قلت ان هذه الاتحاد توجد مع جميع الحروف

الداخلة على المضمر قلنا نعم ولكن قد امكن ههنا نصب العلامة

ففعلوها لان الميسور لا يسقط بالمعسور والوجه الثاني هو ما

ذكره المتاخرون وذلك ان كلا اسم مفرد اللفظ مثنى المعنى

فجعل حكمه عند الاضافة الى المضمر حكم المثنى وعند الاضافة

الى المظهر حكم المفرد المقصور توفيراً على الاعتبارين حقهما وانما

تنعكس القضية لان المظهر هو الاصل والمفرد هو الاصل والمضمر

فرع والمثنى فرع فجعل الفرع مع الفرع والاصل مع الاصل وهذا

معنى قوله واذا اضيف الى المظهر فحكمه حكم العصا لفظاً اي كما

ان لفظ العصا لا يتغير في الاحوال الثلث فكذلك لفظ كلا وفي

ان قوله لفظاً احتراز عن الخط فان كلا ليس حكمه حكم العصا

حظا لان العصا لا تكتب الا بالالف لان الفها منقلبة عن

الواو قطعا وفي الف كلا اختلاف فمن جعلها منقلبة من الواو

يكتب بالالف ومن جعلها من الياء كان القياس ان يكتبها بالياء

وقيل انها في حال الرفع تكتب بالالف وفي حال النصب والجر تكتب

بالياء نظيرها بعرف الى الياء في حالتين لصيرورتها معربة بالياء في

الحالتين والف عصا تكتب في جميع الاحوال بالالف قوله

وليستوي النصب والجر في خمسة مواضع قد سبقت الاشارة الى

العلة الموجبة لاستواء لفظي النصب والجر في التثنية والجمع السالم

واما جمع المونث بالالف والتاء فانما استويا فيه اطرادا

للفرع وهو المونث على وتيرة الاصل وهو المذكر وان لم

تقم فيه العلة التي اوجبت الحكم هنالك ولهذا نظائر لا تحصى

واما ما لا ينصرف فانما استويا فيه لانه لما منع الجر لشبه

الفعل على ما سنبين ذلك كان اولى الحركات بان

تقوم مقام الكسرة الفتحة لما بينهما من التآخي

والتشاكل واما التسوية في الضمير بينهما فيجيء من بعد قوله

ومن قيام الحروف مقام الحركة النون في يفعلان اعلم ان النون
في الافعال الخمسة عوض من الحركة في يفعل وانما عوضوها عنها
لانه لما وجب ان تكون هذه الافعال معربة ولم يمكن ان يجعل
اللام معتقب الاعراب لان هذه الضمائر بعدها اوجبت
كونها على جهة واحد ولم يمكن ايضا ان يجعل الضمائر حروف الاعراب
لانها في الحقيقة من نفس الفعل فلا بد من زيادة حرف ينوب مناب الحركة
فوجدوا اولى الحروف بذلك حروف المد واللين لكثرة دورها في
كلامهم ولم يمكن زيادتها ههنا لمكان الضمائر فزادوا حرفا اشبهها
وهو النون واختصت بحال الرفع لانه اول احوال الاعراب فلما ترد
بها ثم حذفوها في حال الجزم حذف الحركة التي هي عوض عنها وحملوا النصب
على الجزم لانه في الفعل بمنزلة الجر في الاسم فقيل هما يفعلان ولم يفعلا
ولن يفعلا وكذلك البواقي ثم انهم اجروا حروف المد واللين في الفعل
المعتل اللام مجرى هذه النون في ان حذفوها في حال الجزم
وان كانت من نفس الكلمة لانها اشبهت الحركات من حيث انها
مركبة منها على قول بعضهم وعلى كلا التقديرين فالمناسبة حاصلة وا

ان الحركات لا تقوم بها كما لا تقوم بنفسها المحذوف في الجزم حذف الحركة فقيل لم يغز ولم يرم ولم يخش واثبتت ساكنة فى الرفع لاستثقالهم الضمة عليها وحركوا الواو والياء فى النصب نحو لن يغزو ولن يرمي وتثبت الالف فى النصب تبا لها فى الرفع لامتناعها من الحركة وهذا الحكم اعنى حكم حروف المد واللين غير مذكور فى المتن فى اكثر النسخ وفى بعضها مذكور فلهذا شرحناه قوله والاسماء على ضربين الخ لما كان المعرب هو ما اختلف اخره باختلاف العوامل لفظا او تقديرا كان المبنى هو الذى يقابله وهو ما لا يختلف اخره باختلاف العوامل لا لفظا ولا تقديرا فيكون حركة اخره او سكونه لا بعامل اوجب ذلك بل هو مبني عليه قوله ثم المعرب على ضربين منصرف وهو ما يدخله الجر مع التنوين وانما جعل التنوين علامة للانصراف لان اولى الحروف بالزيادة للعلامة حروف المد واللين لم يمكن زيادتها فى الواحد للالتباس الواقع بين الواحد والتثنية والجمع فزادوا ما يناسبها وهو التنوين قوله غير المنصرف هو ما لا يدخله الجر مع التنوين

التنوين قوله غير منصرف وهو ما لا يدخله الجر مع التنوين

اعلم ان احد مذهبي النحويين هو ان غير المنصرف لما شابه الفعل وقد كان التنوين علامة للتمكن ولا تمكن في الفعل قصدوا ان يمنعوه اياه لموجب الشبه ولم يكن الجر مقصودا بالمنع الا انه منع لانه شريكا للتنوين في اختصاصه بالاسم وقد حصل له ايضا انه قام مقام التنوين وعاقبه في الاضافة والدليل على ان الجر غير مقصود بالمنع وانما منع لمشابهة التنوين انهم لما امنوا الحاق التنوين بالاضافة ودخول الالف واللام اعادوا الجر فلو كان من قصدهم منع الجر على انفراده لما اتوا به حيث امنوا الحاق التنوين ولهذا اثروا مع على الواو حيث قالوا منع الجر مع التنوين والمذهب الثاني هو ان الجر مقصود بالمنع على حدة وذلك لان الجر ركن من اركان الاعراب وهذا الباب لما شابه الفعل منع التنوين الذي هو علم التمكن ومنع الجر الذي هو بعض وجوه الاعراب وهؤلاء اثروا الواو على مع فقالوا منع الجر والتنوين

قوله وكان فى موضع الجر مفتوحا هذا من عبارة صاحب الكتاب
وقد قيل انه تسامح منه فى العبارة لان الفتح من القاب البناء
وما لا ينصرف ليس بمبنى فحقه ان يقال وكان فى موضع الجر
منصوبا والصواب ان استعمال الفتح هنا تحقيق لان النصب
ليس يدل على الحركة فقط بل يدل عليها مقترنا بالدلالة
على المفعولية مخصوصا بها فاذا قيل الاسم منصوب
فمعناه ان فيه فتحة دالة على معنى مخصوص بها
من شانها ان تزول بزوال ذلك المعنى ومعلوم ان الفتحة
فى دال احمد اذا قلت مررت باحمد لا تدل على ما تدل عليه
فى رايت احمد وضربت زيدا فلا يصح اطلاق النصب عليه
هى حركة قامت مقام اختها ونابت عنها لعلة وذلك علم لم يكن فيها دلالة
على المعنى الذى لاجله سميت نصبا فقيل كان فى موضع الجر مفتوحا ولم يقل منصوبا لم
... اذ هو بمنزلة ان يقال وكان فى موضع الجر مفتوحا قوله والاسباب المانعة من الصرف
انما منع الاسم من الصرف بهذه الاسباب لانه قد تشابه بها الفعل لان الفعل بعد الاسم التام
لانه مشتق من المصدر على ما سيانى بيانه من بعد وكلوا من هذه الاسباب الا وفرع على اصل

اذ العلمية فرع الجنسية والتانيث فرع التذكير لمجيئه في الامر العام مجردا عن الزيادة والمونث مع الزيادة فرتبته مقدمة على رتبته وكذا وزن الفعل لان امثلة الاسماء مخالفة لامثلة الافعال فاذا وجد فيها وزن الفعل كان ذلك دليلا على فرعيته وكذا الوصف لان معرفة حال الشيء متاخرة عن معرفة ذاته وكذا العدل لتاخره عن المعدول عنه وكذا العجمة لان لغة العرب متقدمة عندهم على ما ياخذونه من غيرهم وكذا الجمع والتركيب لتاخرهما عن الواحد المفرد واما الالف والنون المضارعتان لالفي التانيث فيتفرعان على الفي التانيث من حيث اياهما على ما سنبينه عن قريب قوله متى اجتمع في الاسم سببان من الاسباب المذكورة او تكرر واحد منع الصرف وانما منع الصرف لمشابهته الفعل من وجهين من حيث ان الفعل فرع وهذا الاسم قد دخله الفرعية من وجهين واما السبب الواحد فلا يمنع الصرف الا اذا تكرر لان الاسم مع السبب الواحد متمائل بين الاصل والفرع فلم يترجح

بالسبب الواحد جانب الفرع على جانب الاصل فجذبه الاصل

لاصالته لان الاصل فى الاسماء الصرف واذا اجتمع فيه

سببان ترجح جانب الفرع على جانب الاصل فمنع الصرف

منه والله اعلم قوله وما وجد فيه ذلك احد عشر اسما خمسة

حالة التنكير انما منع من الصرف هذه الخمسة حالة التنكير لا

السببين فيها او واحد مكرر وراء التعريف اما افعل صفة فللو صفية

ووزن الفعل الغالب لان افعل فى الفعل اكثر منه فى الاسم واما

فعلان الذى مونثه فعلى فللوصفية والالف والنون المضارعتين

لالفى التانيث فى حمراء ووجه المضارعة ان الالف والنون

هنا زائدتان زيدتا معا كما ان الالفين كذلك ثمه وان

مونث ما فيه الالف والنون مخالف لمذكره نحو سكران وسكرى

كما ان مذكر ما فيه الفا التانيث مخالف لمونثه نحو احمر وحمراء وان

تاء التانيث لا يجتمع مع الالف والنون ههنا كما لا

يجتمع مع الالفين ثمه فلا يقال سكرانة كما لا يقال

حمراءة هذا اذا كان فعلان فعلى اما اذا كان فعلان فعلانة

وهو منصرف نحو سعلان وسعلانة وعريان وعريانة لخروج الالف
والنون عن مضارعة الالفين من الوجهين الاخيرين من
حيث كان مؤنثه من لفظه ودخلته التاء فان سمى به لا ينصرف
لانه قد عرض له بالعلمية وجه من المضارعة وهو امتناع التاء
لان العلمية تمنع من الزيادة كما تمنع من الحذف واما المعدول
نحو أُحادَ ومَوحَدَ وثُناءَ ومَثنى وثُلثَ ومَثلثَ ورُباعَ ومَربعَ
الى عُشار ومَعشر عند بعضهم فللوصفية والعدل قال الله
اولى اجنحة مثنى وثلث ورباع لانها معدولة عن اثنين واثنين
وثلثة ثلثة واربعة اربعة لا يقال ان الوصفية غير مؤثرة
فى المعدول عنها بدليل صرفهم مررت بنسوة اربع ونحوه حيث
كانت عارضية فبالحرى ان لا تؤثر فيها لعدم افتراق الحال
بين المعدول والمعدول عنها لانا نقول ان الاسمية قد غلبت على
المعدول عنها نحو ثلثة رجال واربع نسوة فالوصف بها يشبه الوصف
باسماء الاجناس على ضرب من التاويل ولا اعتداد بهذه الوصفية
حيث كانت عارضية واما المعدولة فلا تستعمل الا وصفا فكانت

الوصفية لازمة لها فتؤثر الا ترى انك لا تقول ثلث رجال
وانما تقول رجال ثلث فانقلت ما عدل عنه ثلث يستعمل الصفة الا
الاوصفا اذ لا يقال ثلثة ثلثة بمعنى ثلثة بعد ثلثة ومع هذا لم
يؤثر الوصفية والا لوجب ان يقال مررت بنساء اربع اربع غير
منصرفين للوصفية والوزن قلنا ان الوصفية له قد لزمت
عند التكرير فلا يلزم في كل واحد منهما وحده فبالحري ان يعرض
واما المجموع فلا يمكن ان يمنع الصرف لان محل الصرف ومنعه هو
الاسم المفرد او ما هو في حكمه لا الاسمان واما ثلث فانه اسم مفرد
قد لزمت له الوصفية فمنع الصرف لهذا وزعم بعضهم ان العدل
قد تكرر فيها يعني الانتقال عن صيغة الى صيغة اخرى وعن الاسمية
الى الوصفية والمحققون انكروا العدل المعنوي لما ذكرنا من عدم الفرق
بين ثلث وثلثة وثلثة في المعنى واما ما فيه الف التانيث ممدودة
او مقصورة فانما منع الصرف منه اسما كان او صفة لان
الف التانيث فيه قامت مقام السببين اذ الالف علم التانيث كالتاء في
طلحة وبنا الكلمة عليه حيث لم يكن في الكلام حبل ضم اليه ابل الكلمة موضوعة على غلبة

مجری تانیث ثان وهذا معنی قولهم انه لا ینصرف للتانیث ولزومه

فانقلت البیت التاء فی طلحة لازمة ایضا فما بالها لم تنزل منزلة

سببین قلنا انما لزمت التاء فی طلحة لعد العلمیة دون الجنسیة

واللزوم فی حبلی وبشری عند وضعهما فالالف فیهما کالحروف

من الکلمة وعلامة التانیث فی حمراء وصحراء هی الهمزة وهی الف

فی الاصل کما فی سکری وعطشی الا انهم لما زادوا قبلها الفا للبناء

قلبوها همزة لوقوعها طرفا بعد الالف الزائدة وانما جعل طرفة

منقلبة عن الالف ولم تجعل اصلا لانهم قالوا فی جمع صحراء صحاری

فجعلوا الهمزة الفا حیث قلبت الالف الاولی یاء لانکسار ما قبلها

ثم جعلوها یاء ایضا لانکسار ما قبلها ایضا ولو کانت الیاء الثانیة

منقلبة عن همزة اصلیة کما کانت الیاء الثانیة فی نحو خطیئة لوجب

ان یظهر الهمزة فی شی من هذا النحو صحاری علی مثل لعل

کما ان اظهار الهمزة فی نحو خطیئة شائع کثیر فانقلت

اذا کان علامة التانیث هی الثانیة والاولی

لیس فی شی من افادة التانیث فما معنی قولهم

الالف والنون المضارعتان لالفي التانيث قلنا انما عبروا
عن هذين الالفين بالفي التانيث ذهابا بهما مذهب
الشمس والقمر والعمرين لابي بكر وعمر رضي الله عنهما وا
الجمع الاقصى فانما منع الصرف لتكرر الجمعية فيه فقالوا
ان الجمع سبب واحد على كل حال الا انه سبب لا يتصور ان
يقترن به سبب اخر مخالف له من الاسباب الثمانية وانما يقترن
به معنى هو كالتكرر له او تكرر على الحقيقة لانه جمع ليس على
زنة واحد كانه جمع مرة اخرى ثم قالوا ان الاصل هذا البا
اساور واناعيم وسائر الجمع الذي ليس على زنة واحد مبنى
عليهما والى هذا اشار المصنف رحمه الله عليه حيث قال ساور
واناعيم وما كان على مثالهما من الجموع وانما قال كذلك لانهما
جمعا مرتين فقيل سوار واسورة واساورة ونعم وانعام و
اناعيم فحصل فيهما سبب متكرر ثم حمل عليهما نحو مساجد
ومصابيح لمشابهتهما اياهما من جهة الجمعية والوزن والامتناع
من الجمع مرة اخرى قوله وان كان الاوسط متحركا

كان الاسم منصرفا كصياقلة وانما صرف هذا الجمع لانه قد خرج عن مثال اقصى الجموع فاشبه الاحاد نحو كراهية وعلانية ورفاهية

قوله فان كان ثانى الحرفين بعد الالف ياء حذفتها فى الرفع والجر ونونت الاسم واثبتها فى النصب بغير تنوين وانما نون نحو جوار فى الرفع والجر لانهم قد حذفوا الياء فى مثل فواعل لانه جمع بناء ممتد وانهم كثيرا ما حذفوا الياء فى المفرد اجتزاء عنه بالكسرة قبلها نحو قوله تعالى يوم يدع الداع والكبير المتعال فلما كان ذلك جائزا فى المفرد التزم فى الجمع نحو ان باب سيد و ميت يجوز فيه التخفيف والتثقيل فاذا جئت الى باب كينونة لم يجز فيه التخفيف لكونه اثقل فلما حذفت الياء حذفا لازما خرج الاسم عن مثال اقصى الجموع وصار على مثال سحاب فصرفت واما فى المنصوب فلم يحذف لانك تقول سال الوادى ومررت بالوادى ولا تقول قطعت الواد بل تقول قطعت الوادى لان الياء مستحق الحركة فى حال النصب فيجرى مجرى الباء فى ضوارب فيكون جوارى كضوارب فلا يكون

للتنوين اليه سبيل فى للكلام وسته حالة التعريف انما الصرف

الاسم الاعجمى حالة التنكير لانه بالتنكير قد زالت العلمية

واذا زالت العلمية لم يبق العجمة سببا موثرا لكونها مشروطة بالعلمية

فى التاثير فى منع الصرف فيبقى بلا سبب وانما اشترطت فيها

العلمية لان الاسم العجمى اذا الحقها التعريب فى حالة العلمية

كان ذلك فرعية العرب اذ لم يكن الاسم متمحضا لهم واما

العجمة النكرية فلا يعتد بها فلا تمنع الصرف نحو لجام وفرند و

ان سمى به لانهم اجروا اسماء الاجناس مجرى ما صاغوه فادخلوا

اللام عليها وتصرفوا فيها تصرفهم فى سائر الاسماء فلم يعتد بعجمتها

وكذا ما فيه الالف والنون المزيدتان وهو ليس بفعلان فعلى

نحو عثمان فانه غير منصرف للعلمية والالف والنون فاذا نكر صرف

لزوال احد السببين وكذا ما فيه وزن الفعل وهو ليس بوصف

كاحمد ويزيد لا ينصرف معرفة وينصرف نكرة لزوال احد السببين وانما لم ينصرف

نحو احمد وان جاوزته فى الاسماء نحو اجدل وافكل لانه فى الافعال اكثر منه فى الاسماء

واذا كان غالبا على الفعل كان بمنزلة المختص به فلا فرق بين الشئ نحو يجل الشئ بين نصر فى الفعل

الصرف وكذا العدل عن المعرفة نحو عمر وزفر لا ينصرف معرفة
وينصرف نكرة لزوال احد السببين وانما قال عدلا عن علم
وزافر المعرفتين لانهما لو كانا معدولين عن نكرتين لوجب
ان يكون كل واحد منهما اسما مستعملا في النكرة وليس في
النكرة شئ يسمى عمر وزفر واما زفر في قوله يا ابي الظلامة
النوفل الزفر فانه نكرة وليس معدلا فلو سميت به فرجلا
صرفته وعمر اذهب في هذا الباب لانه لم يوجد الا في الاعلام
فاذا لم يستعمل في النكرة علمنا انه عدل عن عامر معرفة فيصرف نكرة
وكذا المؤنث بالتاء اما لفظا واما تقديرا نحو طلحة وسعاد فانه لا ينصرف
في المعرفة وينصرف نكرة لان التانيث انما يؤثر في منع الصرف اذا كان
وان يكون لازما ولا يلزم الا اذا كان منقولا عن الجنسية الى العلمية لان التسمية
تمنع الحذف وتوجب لزوم التاء ولا عبارة لزومه في الصفات المؤنثة نحو
ضاربة وكريمة واما التانيث بالالف مقصورة او ممدودة
فلازم ابدا لبناء الكلمة عليها وما وقع في اكثر النسخ من نحو
طلحة وسلمى فالظاهر انه خطاء وقد وجد في بعض النسخ مكان سلمة

سلمی وهو الصواب ولعل سلمی وقع تصحیفاً عنه قوله ولذا

الاسمان اللذان جعلا اسماً واحداً اذا لم یتضمن الثانی معنی

الحرف نحو معدیکرب وبعلبك فانه لاینصرف للعلمیة والتا

فان نکر صرف لزوال احد السببین اما اذا تضمن الثانی معنی

الحرف فالاسمان مبنیان نحو خمسة عشر وسیجیء ویجوز فی

نحو معدیکرب ان یضاف الاول الی الثانی ایضاً فیجوز فی

الثانی اذ ذاك الصرف وترکه علی ان یجعل کرب اسم

قبیلة مثلاً فیقال معدیکرب او کرب فی الاحوال

الثلث قوله وکل ما لاینصرف فی المعرفة ینصرف فی النکرة

الا نحو احمر وانما لم ینصرف نحو احمر اذا سمی به للعلمیة ووزن

الفعل فاذا نکر عن العلمیة لم ینصرف ایضاً عند سیبویه وعند

الاخفش ینصرف وحجة الاخفش ظاهر لان الوصفیة قد

زالت بالعلمیة والعلمیة بالتنکیر فبقی علی سبب احد واما حجة

سیبویه فهی انه کان فی اول احواله غیر منصرف للوصفیة

ووزن الفعل فلما سمی به زال الوصف فلما نکر عاد

اصله الذی ثبت له من منع الصرف وان کانت الوصفية
زائلة ليجری علی الحکم الاصلی بعد ان دخله التنکير الذی
هو الاصل وقد ناظر ابو عثمان الاخفش فی المسئلة فساله
عن سبب صرف اربع فی مررت بنسوة اربع مع الوصفية والوزن
فقال کان فی الاصل اسما منصرفا والوصفية عارضة والحکم
للاصل لا للعارض فالزمه نحو احمر بعد التنکير حيث کان
فی الاصل وصفا والعلمية عارضة واما ما فيه الف التانيث فانه
لا ينصرف نکرة علی ما سبق فاذا سمی به کان العدل من الصرف
واذا نکر بقی غير منصرف ايضا لبقاء السبب المتکرر واما فعلا
فعلی فکاحمر حذو النعل بالنعل واما الجمع الاقصی اذا سمی به
فلم ينصرف لانه قد شابه الاعجمی المعرفة حيث لم يکن له فی الآحاد
نظير فان نکرته لم ينصرف ايضا فی قول ابی الحسن الاخفش
کما ينصرف احمر فی قوله بعد التنکير لان المشابهة
بالاعجمی بمنزلة السببين لان الجمع يقوم مقام
السببين فيکون مشابهته قائما مقام السببين

فاذا كان الامر لذلك يجب ان لا ينصرف عند التنكير على

ايضا اذ التنكير لا يزيل مشابهة الاعجمي وان جعلنا مشابهة

الاعجمي سببا والتعريف سببا يجب ان ينصرف على مذهب ابى

الحسن الاخفش بعد التنكير لزوال احد السببين كما في احمر اما

عند سيبويه فيعود الى اصله قوله والثلاثي الساكن الاوسط يجوز

فيه الصرف وتركه نحو هند و دعد و نوح ولوط قد اجتمع فيهما التعريف والتانيث

وقد اجتمع فيهما العجمة والتعريف فالقياس ان يمنع الصرف الا ان الخفة فيهما قاومت مقام

السببين فصرفت لذلك وقوم يجرونها على القياس فلا يصرفون

لوجود السببين واللغة الفصيحة التي عليها التنزيل هي الاولى

قال الله تعالى كذبت قبلهم قوم نوح وقال ولما جاءت رسلنا لوطا

اما ما فيه سبب ثالث من هذا النوع فلم يجئ فيه الا منع الصرف

لان الخفة قاومت احد الاسباب فبقي اثنان وذلك نحو ماه وجور في اسمي

مكانين فيهما التعريف والتانيث والعجمة فانقلبت لعلة السكون فقاوم العلمية وبقي سببان

العجمة والتانيث ولا اعتبار بهما بدون العلمية قلت المقاومة بعلة ثالثة

السبب واعتبارهما فبقيت له العجمة والتانيث بالعلمية لا باثرها اما الموالثلاثي

الرباعي نحو قدم اسم امراءة وذلك تنزل الحركة منزلة الحرف
الرابع ويدل على اجرائهم الحركة مجرى الحرف انهم قالوا في النسبة الى
حبلى حبلئ وحبلوي بالحذف والقلب ولم يجزوا في نحو حبارى الا
الحذف لوقوع الالف خامسة ثم انهم جعلوا نحو جمزى بمنزلة حبارى
فلم يجيزوا فيه الا الحذف وان كان الالف رابعة لتنزل الحركة منزلة
الحرف حتى كان الالف خامسة فكذلك ههنا اجروا نحو قدم
مجرى عناق فلم يصرفوه اسم امراءة وان سميت به رجلا صرفته
للحركة وان تنزلت بمنزلة الحرف الا انها لا تقوى قوته فلم
يؤثر في منع الصرف ما لم يكن في المسمى تانيث بخلاف الحرف الرابع
في عناق فانه تنزل منزلة تاء التانيث ولهذا لم يرد التاء في الرباعي
في التصغير والحركة لم تنزل منزلة التاء الا ترى ثبوتها في التصغير قديمة
وعنيق فالحاصل ان هذا على ثلث مراتب الاولى ما
فيه التاء لانه يمنع الصرف وان سميت به رجلا او امراءة
والثانية مازاد على ثلثة احرف لان الحرف الرابع لا يمنع الصرف
في التذكير الا بعد ان يكون الاسم قد جرى لها التاء قبل العلمية

الا یری ان کتابا اسم رجل منصرف حیث لم یکن اسم مونث
قبل التسمیة والثالثة المتحرک الاوسط فانه منع الصرف
اذا کان اسم امراة لنقصانه عن التاء بدرجتین قوله ونحو حذام
فیه مذهبان اعلم ان فعال فی کلامهم علی عدة انحاء فالاول
التی بمعنی الامر نحو نزال وتراک وهو قیاس فی کل فعل ثلاثی عند سیبویه
وهی مبنیة لوقوعها موقع فعل الامر عند اصحابنا وعند الکوفیین
لتضمنها معنی لام الامر وانما بنیت علی الکسر دون السکون فرارا
عن اجتماع الساکنین وفعال هذا مونث بدلیل قوله ولانت اشجع
من اسامة اذ + دعیت نزال ولج فی الذعر + وذکر الامام عبد القاهر
رحمه الله ان نزال عدل عن انزلی وانث الفاعل لقصد تانیث
الفعل لما انث الفعل لقصد تانیث الفاعل عند ضربت
وفائدة تانیث الفعل التوکید والمبالغة کانه یدل علی معنی انزلی
ثلاث مرات فجعل الیاء التی هی ضمیر الجماعة فی قولک افعلی یا جماعة
کذا دالة علی قصد تکریر الفعل جمعه ثلاث مرات ونظیره ما ذکره
ابو عثمان فی قوله تعالی رب ارجعون قال ان المعنی رب ارجعنی ارجعنی ارجعنی

ونظيره القبا والمعنى الق الق قال فلما عُدِل عن انزلى استعمل
في الكلام مونثا والثانية ما كان علما وهو اما ان يكون
معدولا عن فاعلة كحذامِ وقطامِ فانهما عدلا عن
حاذمة وقاطمة واما ان يكون معدولا عن المصدر المعرفة
كفجار للفجرة وحماد من المحمدة وهو ايضا علم الا انه من اعلام
الاجناس دون الاشخاص وفي فعالِ هذه سواء كانت
معدولة عن فاعلة او عن المصدر لغتان احديهما وهي
الحجازية البناء على الكسر تشبيها لها بالتي في معنى الامر حيث شاركتها
في الصيغة فجعلوها مشاركة لها في الحكم ذهابا بالحكم مذهب الصيغة
والثانية وهي التميمية الاعراب مع منع الصرف لما فيه من العلمية
والتانيث والعدل فاذا نكر صرف لزوال العلمية والتانيث المؤنث
لما ثبت انه لا يوثر الا مع العلمية واللغة التي عليها استعمال الفصحاء
هي الاولى وعليها البيت الذي انشده اذا قالت حذامِ فصدقوها
فان القول ما قالت حذامِ وهو للخيثم بن صعب في امراته حذام
وقيل انه لامراة من العرب والثالثة فعال التي تختص بنداء المؤنث

نحو یا لکاع و یا خباث وهی الضامنیة علی الکسر لمشاکلته فعال فی الامر ولم تستعمل فعال هذه فی غیر النداء الا نادرا منه قول الشاعر اطوف ما اطوف ثم اوی الی بیت قعیدته لکاع یجوز فی السعة جاءتنی لکاع الا ان تجعل لکعاء علما لامراة لیة تعدل عنها هکذا قال الامام عبد القاهر و انما اختص بالنداء لان التعریف لا یکون الا فیه الاتی ان نحو خبیثة وفاسقة لیس بعلم وانما یتعرف اشباه هذا بالنداء فلهذا اختص بالنداء فی حال السعة قوله وکل ما لا ینصرف اذا اضیف او دخله الالف واللام انجر اعلم ان انجرار ما لا ینصرف عند الاضافة او دخول اللام علی قول من یقول ان المقصود بالمنع فی هذا الباب هو التنوین ومنع الجر بشفاعة التنوین انما هو لخروج الاسم بالاضافة ودخول اللام عن استحقاق التنوین واذا لم یستحقه استحال تقدیر سقوطه فلا یسقط الجر اذ ذاک لان سقوطه تبع لسقوط التنوین واذا لم یتصور سقوطه لخروجه عن حیز الوجود لم یتصور سقوط الجر اذ لا یتصور نفی حمل ما علی قول من یقول ان الجر مقصود بالمنع فانجراره هنا فی اصح الوجهین هما حدا ان تعالی القصد ان منع بعض ما لا یکون فی الفعل فمنع لانه الجر بعض

يجري اعرابه مجرى اعراب الفعل في تعريته من الجر في كل حال والوجه

الثاني ان يقال ان الاسم اذا دخلته الاضافة او لام التعريف

خرج عن شبه الفعل لدخول ما لا يكون في الفعل فاعيد اليه ما

اخذ عنه لاجل مشابهته وهو الجر واما التنوين فلم يعد لعدم

لا يقال ان حروف الجر لا يدخل الفعل فكان يجب ان يعاملها

الجر والتنوين لان الاضافة واللام اشد تغييرا للاسم من حروف الجر

لانهما يجعلان النكرة معرفة بخلاف حروف الجر فانها لا تحدث

في معنى الاسم شيئا من هذا فلم يعتد بدخولها وجواب ثان

هو ان حروف الجر جاءت لتوصل الافعال الى الاسماء فقولك ذهبت

بزيد بمنزلة اذهبت زيدا فكانت معدودة في جملة الفعل من

جهة المعنى فتصير كانها لم تتصل بالاسم واما اللام فبخلاف هذا

اذ هو من جملة الاسم واحد حروفه قوله والمبني نوعان لازم وعارض

اعلم ان الاصل في الاسم الاعراب لانه ابدا عرضة لتوارد المعاني

الموجبة للاعراب عليه وانما بني منهما ما بني لمناسبة بينه وبين ما

لا تمكن له اعني الحروف والفعل ثم ان الاسم المبني اما ان لم يكن له حالة

الاعراب او كان له ذلك فالاول هو المبنى اللازم والثانى هو العارض

وتعريف المصنف للمبنى اللازم بانه الذى تضمن معنى الحرف او ما

اشبهه ليس على وجه لفساده طردا وعكسا لان المبنى المفرد المنفى

بلا التى لنفى الجنس يتضمن معنى الحرف والغايات لشبه الحرف وثانى

الصدر من المركب لشبه الحرف والعجز يتضمن معناه ومثل هذه

الاشياء ليس مبنى بناء لازما واسماء الافعال نحو هيهات وشتان تشبه

الحرف ولا يتضمن معناه وهى من المبنى اللازم قوله كاين ومتى وكيف وانما

بنى اين لتضمنه اما معنى حرف الاستفهام او المجازاة لانك اذا قلت

اين زيد فكانك قلت افى الدار ام فى السوق ام فى المسجد او فى غيرها

المواضع واذا قلت اين تجلس اجلس فمعناه ان تجلس فى الدار اجلس

فيها وان تجلس فى المسجد اجلس فيه وهكذا وكذلك متى لانك

اذا قلت متى القتال كان المعنى اليوم ام غدا ام بعد غد واذا

اذا قلت متى تخرج اخرج فالمعنى ان تخرج اليوم اخرج اليوم

وان تخرج غدا اخرج غدا وهكذا وكذلك كيف فانه يتضمن معنى

حرف الاستفهام لان معنى قولك كيف زيد اصحيح ام سقيم

ولا يكون للمجازاة قوله او ما اشبهه كالذى والتى سشبه
الموصولات بالحروف من حيث انها تفتقر الى جملة توصل بها
ولا تستقل بالفائدة وانما تبنى اين كيف على الحركة والاصل
فى البنا السكون للهرب من التقاء الساكنين اختير الفتحة
قوله والعارض خمسة اشيا المضاف الى ياء المتكلم على الكسر
لان الاعراب فيه يودى الى احد الامرين اما انقلاب اليا الفا
او واوا فى حال النصب والرفع واما خروج اليا عن المدة
وكلاهما خلاف الاصل فبنى على الكسر ابقاء على المدة واليا
واما المنادى المفرد المعرفة فانما يبنى لوقوعه موقع كاف الخطاب
وهو مبنى ضمنى ما وقع موقعه الا ترى انك اذا قلت يا زيد فقد
توجهت بالخطاب اليه وانما بنى على الحركة لعروض البنا فرقا
بين ما يكون البنا فيه عارض وبين ما يكون هو غريق فى البنا
وانما بنى على الضم لانه لم يمكن بناؤه على الفتح لالتباس الحركة
الاعرابية بالحركة البنائية فيما لا ينصرف اذا كان المنادى
منكرا بنحو يا احمد ولا على الكسر للالتباس بالمضاف الى يا المتكلم

المحذوف وعنه اليا اجتزاء بالكسر نحو يا غلام ولم يبن المنادى النكرة

لانه لم يقع موقع كاف الخطاب اذ المراد عنه واحد غير معين

كقول الاعمى يا رجلا خذ بيدي ولا المضاف لان الاضافة تمنع البناء

لكون المضاف اليه بمنزلة التنوين والتنوين لكونه علما للتمكن لا

يجتمع مع البناء واما النكرة المفردة مع لا لنفي الجنس نحو لا رجل

في الدار فانما بنيت لتضمنها معنى من الاستغراقية كانه قيل لا

من رجل في الدار وبني على الحركة لعروض البناء وعلى الفتح

لتناسب عمل لا وهو النصب واما المركب نحو خمسة عشر فانما بني

الصدر منه لتنزله منزلة وسط الكلمة والعجز لتضمنه معنى الحرف

اذ الاصل خمسة وعشر وبنيا على الفتح للخفة المطلوبة على الخصوص

ههنا واما نحو بعلبك فلا يبني منه الا الصدر حيث لا يتضمن الثاني

معنى الحرف واما ما حذف منه المضاف اليه نحو حيثك من قبل فانما بني

لان الاسم اذا حذف منه المضاف اليه ونوي فيه كان معنى الاضافة مقدرا

فيه والاضافة معنى من معاني الحروف واذا اظهر المضاف اليه نحو من قبل هذا

كان معنى الاضافة مفهوما من لفظ المضاف اليه فلم يتضمن المضاف معناها وانما بني الضمة منه بالفتح على حركة المحذوف

الحركات وقيل بني على الضم لا النصب والجر فلا يلتبس بحالة الاضافة نحو قبل هذا ومن قبله فلم يبن على الفتح والكسر اتقاء عن المخالفة بين الحركة الاعرابية والبنائية قوله والمبني اللازم من الافعال الماضي والامر بغير اللام قد سبق في صدر الكتاب ان الماضي والامر بغير اللام لا يستحقان الاعراب اصلا وهما لا يكونان الا لازما واما المضارع فقد استحق الاعراب بسبب المضارعة فما بني منه بني بناء عارضا وهو ما لحقه نون جماعة النساء نحو يفعلن وانما بني لتشبهها بالماضي نحو فعلن عند سيبويه رحمه الله عليه وقال غيره انه قد ترك على اصل البناء كما صح اخو اتقو د تنبيها على ان اصل باب ثواب وانما بني عند لحوق نون تاكيد ثقيلة او خفيفة على الفتح لانه لما اقترن به الزيادة نحو يفعلنك فبني على الفتح كما بني هو قوله واعلم ان هذه الكلمات منها ما يعمل ويعمل فيه اعلم ان هذه الكلمات الثلثة ينقسم بحسب القسمة العقلية الى اربعة اقسام لانها اما ان تكون عاملة ومعمولة فيها وهو واقع كالمضارع وعامة الاسماء المتمكنة او لا تكون عاملة ولا معمولة فيها وهو واقع كالحروف وغير العاملة والاسماء غير المتمكن الا ما تضمن منها معنى حرف الجزاء

واما ان تكون عاملة ولا معمولة فيها وهو ايضا واقع كالفعل الماضي والامر بغير اللام والاسماء الغير المتمكنة الجازمة للفعل المضارع واما لا تكون عاملة وتكون معمولة فيها وهذا القسم قد اهمله المصنف رحمه الله عليه وظن انه غير واقع متوهما انه لا يتصور معمول فيه الا ان يكون عاملا لان المعمول فيه اما الفعل المضارع ولا شبهة في ان كل مضارع عامل واما الاسم المتمكن وكل اسم متمكن يصح اضافته فيعمل الجر لا يقال ان ما فيه نون الجمع من الاعداد لا يصح اضافته البتة وهو متمكن حيث تقول عشرون وعشرين لانا نقول هب انه لا يعمل الجر الا انه ينصب الاسم بعده على التمييز فيكون عاملا لا يقال العلم لا يصح اضافته البتة ولا ينصب التمييز ايضا اذ لا ابهام فيه لانا نقول فيه كل علم قابل للتنكير بضرب من التاويل فيصح اضافته اذ ذاك فهذا الذي غره المصنف من اهمال هذا القسم غير انه واقع لان من الاسماء ما يستعمل مضافا البتة من ذلك نحو طرا وقاطبة فانه لا يجر للمضاف اليه ولا ينصب تمييزا وهو معمول فيه فيكون هذا القسم ايضا واقعا قوله والاسماء المتضمنة معنى ان غيرا اي الاسماء المتضمنة

لمعنى ان تجزم الفعل المضارع وقد بنيت لتضمن معنى الحرف نحو
من تضرب اضرب وكذا اخواته الا ايا فانه لم يبن ان تضمن معنى
الحرف لوجهين احدهما ايذانا بان الاصل في الاسماء الاعراب كما انه
ايذانا بان الاصل في الافعال البناء والثاني انهم حملوه على ما هو نظيره
في المعنى وهو جزء وبعض على ما هو ضده وهو كل وهم يحملون
الشئ على ضده كما يحملون الشئ على نظيره قوله
والعامل عندهم ما اوجب كون اخر الكلمة على وجه مخصوص
قد عرفت ان المعرب هو الاسم المتمكن والفعل المضارع وقد عرفت ايضا
ان الاسم هو الاصل في الاعراب وان المضارع قد تطفل عليه فيه
بسبب المضارعة فاعلم ههنا ان تعلق الفعل وما اشبهه من الحروف
والاسماء وغيرها بوجه بالاسم المتمكن سبب لثبوت وصف فيه
كالفاعلية او ما اشبهها والمفعولية او ما جرى مجريها والاضافة
ونحوها وهذه معان معقولة يستدعي نصب علامة يستدل بها عليه
فجعلوا وجوه الاعراب الذي هو الرفع والنصب والجر دلائل عليها
وسموا تلك المعاني مقتضيات الاعراب والاشياء التي تعلقها به سبب

لحدوث هذه المعانى عوامل وكذا مضارعة الفعل المضارع
بالاسماء كما تقدم ذكره ليستدل اجراء حكم الاسم عليه والاعراب وقوعه
حيث وجد أو فرحظا من المضارعة وذلك عند وقوعه بنفسه
موقع الاسم اذ الرفع اقوى وجوه اعراب الاسم نصيبه حيث وجد أو لم يقع نفسه
موقعه لكن معه ما يجعله بتقدير الاسم او ما اشبهه حيث كان النصب
اضعف وجوه اعراب الاسم جزء منه حيث وجد أو قل الخط عن رتبة المضارعة
وذلك عند وجود ما يمنعه من تقدير الاسم او ما اشبهه حيث كان الجزم
مفقودا في الاسم وسموا تلك المضارعة الاسم مقتضية لاعرابه وا
الذي هو به او فرحظا من المضارعة اعنى وقوعه موقع الاسم عامل رفعه
والحرف الذي هو معه في تقدير الاسم او شبهه اعنى ان و اخواته عامل
النصب والحرف الذي حرمه عن تقدير الاسم او شبهه اعنى ان واخواته عامل الجزم
اذا عرفت هذا عرفت معنى قوله والعامل عندهم ما به تكون اخر الكلمة
على وجه مخصوص فان العامل سبب لحدوث المعنى المقتضى لكون
اخر الكلمة على وجه مخصوص قوله والعامل
ظاهر بان هذا غنى عن الشرح قوله

ومما رايت اثر الاول في الثاني وعرفت علية اعلة تاثيره يرمل لك

اذا رايت الغلام في غلام زيد يؤثر في الثاني فيجره وعرفت

علة هذا التاثير هي الاضافة امكنك تعدية هذا الحكم الى كل

ما وجدت فيه تلك العلة وعن بعضهم ان الصواب وعرفت

عليته اي علية الاول اي عرفت ان للاول اثرا في الثاني ولعل

الباب الثاني في العوامل اللفظية القياسية

قدمنا القياسية لاطرادها اذ لا خفاء ان المطرد يستحق التقديم

على غير المطرد لان ما لا يطرد في كلامهم جرى مجرى الشاذ

النادر عن القياس الخارج عن الاصل ولان المطرد بمثابة الكلي

وغير المطرد بمثابة الجزئي والكلي مقدم على الجزئي قوله اذ

الفعل منهما وهو الاصل في العمل وانما كان اصلا لكونه اشد

تاثيرا واكثر فائدة لدلالته على الحدث والزمان والاسم والحرف

انما يعملان بعد تقويتهما به قوله اما الفعل فانه يعمل الرفع

والنصب يشير الى ان عمل الفعل مقصور على الرفع والنصب

لان الرفع علم الفاعلية والنصب علم المفعولية والجر علم الاضافة

انما يقتضي الفاعل والمفعول وما يضاهيهما ولا تقتضي شيئا سوى ذلك فبالجري ان

يكون عمله مقصورا على الرفع والنصب قوله واما الرفع فعام يعني ان عمل الرفع يعم

جميع الافعال لانها مستوية الاقدام في اقتضاء الفاعل والفاعل

هو ما استند اليه عامله مقدما عليه وقد سبق تفسير الاسناد في

صدر الكتاب وانما وجب تقديم الفعل على الفاعل لان الفعل هو اللفظ الدال على ثبوت معنى لشئ

في زمان معين فاذا الاسناد كالجزء الذاتي لمفهوم الفعل والذهن في تصور الاسناد

لا بد ان ينتقل الى المسند اليه والا لكان المعنى الاضافي اعني الاسناد مستقلا بالمفهومية

فاذا من ضرورة الاسناد انتقال الذهن منه الى المسند اليه وذلك هو الفاعل اذا

وجب هذا الترتيب في الذهن وجب في الالفاظ الفاعل لا يكون الا واحدا ولهذا

قال يرفع اسما واحدا وذلك لان وصف الفاعل عند النحويين المسند اليه الفعل مقدما

عليه ولم يشترط ان يكون احدث شيئا به لا له قولهم طاب الخبز ومات زيد فاذا كان

شرطه الاسناد لا الاحداث فليس لك ان تسند مرتين وقولهم ضرب الرجال

والرجال ليس بناقض لان المعنى به الا انه لا يجوز ارتفاع اسمين مختلفين الجهة على انه فاعل

واحد من غير عطف نحو ضرب زيد عمرو وقوله فان لم يكن مظهرا فمضمر اعلم ان الفاعل

على ضربين مظهر نحو ضرب زيد ومضمر وهو اما منفصل نحو ما ضرب الا هو ولا تسند

اليه الا عند تعذر الوصل وهو متصل وهو اما بارز كضربا وضربوا وضربن
وضربت واما مستكن سواء كان لازما كالمنوي في اضرب او غير لازم كالمنوي
في زيد ضرب فو لهم ثم ان الفعل على ضربين متعد وهو ما يصل الى المفعول به
من غير وساطة الحرف نحو ضربت زيدا وهو على ثلثة اضرب متعد الى مفعول واحد
كضربت زيدا او متعد الى مفعولين وهو على نوعين لان المفعول الثاني اما ان يصح
حمله على الاول او لا يصح والاول هو افعال القلوب نحو علمت زيدا قائما
سيجي شرحها والثاني نحو اعطيت زيدا درهما ويجوز الاقتصار ههنا على
احد المفعولين نحو اعطيت زيدا ولا تذكر ما اعطيته او اعطيت درهما ولا
تذكر من اعطيته ويجوز ان تسكت عنهما جميعا نحو فلان يعطي وانما يفعل
ذلك لافادته نوعا من المبالغة والتوكيد ايذانا بانه معط على الاطلاق
واما في افعال القلوب فلا يجوز الاقتصار على احد المفعولين نحو علمت زيدا
او منطلقا لان وضعها على ان تعرف الشيء بصفته فلا يجوز ان تسكت
على احدهما لفقد ما عقد عليه حديثك واما المفعولان معا فقد جاز
حذفهما ومنه قولهم من يسمع يخل تقديره من يسمع حكايته يخلها صادقا
وضرب متعد الى ثلثة مفاعيل وهو فعلان منقولان بالهمزة عن المتعدي
الى مفعولين وهما اعلمت وارايت نحو اعلمت زيدا عمرا فاضلا وقد اجاز
الاخفش اظننت احسبت ازعمت اخلت وقد تضمن اخبر وخبر وحدث

ونبات واثبات معنى اعلمت لتعدى لتعديته قوله وقد يقام المفعول مقام

الفاعل اذا بنى له الفعل فيرفع لاسناده اليه كقولك ضرب زيد واعطى زيد درهما

اعلم ان المفعول به ربما يتوفر العناية بذكره فيبنى له الفعل ويجعل مسندا

اليه ويجعل ذكر الفاعل نسيا منسيا وعلامة البناء للمفعول فى الماضى ان يضم اول متحركاته

وتكسر عين الفعل فى الثلاثى المجرد عن الزيادة والمزيد فيه واللام الاولى

فى الرباعى المجرد عن الزيادة والمزيد فيه والملحق بهما نحو ضرب واستكرم فان

المتحرك الاول هو التاء اذ لا عبرة لهمزة الوصل دحرج تدحرج جلبب تجلبب

اما فى المضارع فان تضم حرف المضارعة وتفتح العين فى الثلاثى المجرد والمزيد

فيه واللام الاولى فى الرباعى المجرد والمزيد فيه والملحق بهما نحو يضرب ويستكرم و

يدحرج يتدحرج يجلبب ويتجلبب فهذا الاسم اعنى اسم ما لم يسم فاعله على لفظ الكوفيين

الفعل مسند اليه مقدم عليه مفعول معنى كما زيد وخطا النحو فقوله يجوز الاسناد

الى المفعولين اى الاسناد الى احد المفعولين المتغائرين ايا ما كان سائغ نحو اعطى

درهما واعطى زيد درهم الا انهم قالوا ان الاسناد الى ما هو فاعل فى المعنى احسن وهو زيد

لانه عاطى اى اخذ واما المفعولين غير المتغائرين فلم يسوغوا الاسناد الا الى الاول نحو علم

قائما ولا نقول علم قائم زيدا وذلك لان المفعول الثانى فى هذا الباب هو الخبر فى الحقيقة

فلا يحسن جعله مخبرا عنه وقد جاز ابن الانبارى الاسناد الى الثانى حيث امن من اللبس نحو

ظن قائم زيدا لانه لا يلتبس ان القيام هو المظنون دون الزيدية ويجوز ظن

زيد ان ظننت زيدا اخاك للالتباس قوله ومنصوب الفعل علي بن المغيرة جبر اعلم انه من المنصوبات الخاصة ببعض الافعال وهو المتعدي لانك تقول ضربت زيدا ولا تقول ذهبت زيدا وانما سمي مفعولا به لانه قد فعل به ذلك الفعل وكذا التمييز فانه ايضا من المنصوبات الخاصة لانه رفع الابهام فلا يجي الا فيما وجد فيه الابهام نحو طاب زيد نفسا لانه يحتمل طيب الاصل والرائحة والعيش وغيرها وكذا انتصب الفرس عرقا والتمييز نازل عن اصل اذ الاصل في طاب زيد نفسا طابت نفسه وكذلك تصبب عرقه فاذيل عنه ابدا انا نضرب من المبالغة والتوكيد لما فيه من سلوك طريق الاجمال والتفصيل على هذا قوله تعالى واشتعل الراس شيبا اي شيب راسي وقد فصحت هذه الجملة لما فيها من الاستعارة التي هي ابلغ من الحقيقة واسناد الاشتعال الى الراس وايقاع الشيب تميزا عنه ايذان لشمول الاشتعال الراس اذ وزان اشتعل شيب راسي واشتعل الراس شيبا وزان اشتعل النار في بيتي واشتعل بيتي نارا والفرق ظاهر ولما فيها من سلوك طريق الاجمال والتفصيل مخبرهما من لطف الاعتبار قوله وكذا الخبر المنصوب فانه من المنصوبات الخاصة بالافعال الناقصة وما جرى مجريها فان قلت كيف جعل الخبر ههنا قسما من معمول العوامل القياسية

وعامله سماعي قلنا انه جعل الجر قسما من معمول الفعل الناصب على الاطلاق

لا من معمول الفعل الناصب القياسي فلا يلزم ما ذكر ثم قوله والعامل

خمسة اعلم ان للمصدر من المنصوبات العامة على معنى ان كل فعل لازما

كان او متعديا مبهما كان او غير مبهم ينصب مصدره او ما هو في معناه

نحو ذهبت ذهابا وضربت ضربا وطاب طيبا لان في الفعل دلالة عليه

فبالحري ان يعمل فيه بنفسه ثم ان المصدر قد يكون مبهما نحو ضربت ضربا فانه يتناول

ضروب الضرب من القليل والكثير وغيره وكذلك يتناول المرة وغيره من المرتين

والمرات وقد يكون محدودا نحو ضربت ضربة وضربتين ويكون نكرة كما ذكرنا و

معرفة نحو ضربت الضرب الذي تعلم ثم ان الفعل الناصب للمصدر اما ان ينصب

المصدر او غير مصدر بما هو في معناه فالاول كما ذكرنا واما الثاني

فاما ان يكون مصدرا او غير مصدر والاول اما ان يكون يلاقيه في

الاشتقاق كقوله تعالى والله انبتكم من الارض نباتا فان نباتا وان لم

يكن مصدرا لانبت لانه يلاقيه في الاشتقاق او يلاقيه في الاشتقاق

نحو قعدت جلوسا واما الثاني فنحو ضربت سوطا لانه اسم اقيم مقام

المصدر لانه لما كان آلة الضرب سمي به مسدده وليس مصدر

ساط يسوط بل ليل نوهم ضربته سوطين او اسواط و او كالة

مصدر الماثنى وجمع وذكر بعضهم ان السوط لا يجوز ان يكون نصبه

لما انه ضرب مخصوص وهو الضرب بالسوط فلا دلالة لضربت عليه

لان العام لا يستلزم الخاص بخلاف العكس نحو سطته ضربا مثلا

الا ان لقائل ان يقول اذا جاز ان ينصب السوط مصدر الضرب

لعدم دلالته عليه فالحرى ان لا ينصب به اسما بعين ما ذكره

وايضا ما ذكره منقوض بضربت ضربة وضربتين فان ضربت

لا يدل على الضربة والضربتين وانما هو الدال على الضرب مطلقا قوله و

فيه هو ظرفا الزمان والمكان انما سمي المفعول فيه ظرفا لانه محل

الافعال تشبيها له بالاوانى التى يحل الاشياء فيها وقد سماه

الكوفيون محل الحلول الافعال فيها ثم ان حكم الزمان كله مبهمة

ومحدودة وحكم المكان المبهم كالجهات الست وغيرها واحد

وهو الانتصاب على الظرفية بالفعل المذكور المتقدم سواء كان لازما

او متعديا نحو سرت حينا وفى الجمعة وامامك اما المحدود من

المكان كالسوق والدار فلا بد له من فى نحو كما عسل الطريق الثعلب

من لدن ذاتا نوا وانما تعدى الفعل اللازم الى جميع ضروب ظروف الزمان
بنفسه ولم يتعد الى جميع ضروب ظروف المكان لان الفعل يدل بصيغته
على الزمان كما يدل على المصدر فكما يتعدى الى جميع ضروب المصادر
فكذلك يتعدى الى جميع ضروب الزمان واما المكان فلم يدل الفعل
بصيغته عليه فصار الفعل اللازم فيه بمنزلة مررت بزيد وعمرو فلم يعمل
فيه الا بواسطة الحروف وانما عمل في المبهم منه بنفسه لانه اشبه
الزمان من وجهين احدهما انه مبهم غير محصى مثله فاذا قلت خلفك
كان هذا مشتملا على جميع ما يقابل ظهرك الى ان ينقطع الارض كما
انك اذا قلت قام زيد يكون مشتملا على كل زمان ماض منذ خلق الله
تعالى العالم الى وقت حديثك واذا قلت يقوم كان مشتملا على كل زمان
مستقبل والثاني ان هذه الظروف لا يتقرر على وجه واحد لان الفوق يصير تحتا
واليمين يصير شمالا كما ان الزمان المستقبل يصير حالا والحال يصير ماضيا
فلما اشبه المبهم من المكان الزمان من الوجهين سلك به مسلكه في الانتصاب قوله
وعند هو لما من الظروف المكانية وقد يستعار للزمان نحو عند الليل وعند النهار وفيه لغات
قلت عند عند عند لا يستعمل الا ظرفا فلا عندي او وسع او قد يدخل عليها من بين حروف الجر

وحدها وقول العامة خرجت وذهبت الى عنده خطاء وكذلك امام وخلف لانك تقول امامك خير من ورائك فالحاصل ان الظروف بعضها لازم للظرفية فيكون منصوبا ابدا نحو عند وسوى من ظروف المكان وذات مرة من الزمان وبعضها يستعمل اسما وظرفا نحو الجهات الست من المكان واليوم والوقت ونحوهما من الزمان قوله ووسط الدار بالسكون قال جار الله العلامة الفرق بين وسط بالسكون وبين وسط بالتحريك ان وسط بالسكون يكون ظرفا وبالتحريك يكون اسما حتى لو قلت ضربته وسط راسه اى محل الاعتماد وسط راسه ولو قلت ضربت وسط راسه اى ضربت جرم راسه لان الوسط الجرم والوسط نونه فى ذلك الجرم وقال الجوهرى يقال جلست وسط القوم بالتسكين وجلست وسط الدار بالتحريك وقال فكل موضع صلح فيه بين فهو وسط بالسكون وان لم يصلح فهو وسط بالتحريك ثم قال وربما تسكن فيه وليس بوجه قوله واما دخلت الدار فتوسع وذلك لان الدار مكان محدود فكان حقه ان يقال دخلت فى الدار الا انهم حذفوا حرف الجر اتساعا واوصلوا الفعل اليه ونصبوه نصب المفعول به وذهب الجرمى الى انه فعل متعد

ونصب الدار بمنزلة بنيت الدار وقد ضعف قوله بان مصدرا يجي على فعول
وهو من مصادر الافعال اللازمة نحو قعد قعودا وجلس جلوسا ولا
لمقابلة لازم اعني خرجت قوله والمفعول له وهو علة الاقدام على
الفاعل ه من المنصوبات العامة لان الافعال تنصبه بتوسط الاقدام و
شرط انتصابه ان يكون مصدرا وفعلا لفاعل الفعل المعلل ومقارنا له في الوجود ومتى فقد
من ذلك فاللام نحو جئتك للسمن لاكرامك الزائر خرجت اليوم لمخاصمتك
امس لان المفعول له انما ينتصب لانه في ضمن الفعل الذي قبله المغني وجه الوجوه على تقدير اللام ولن
يتصف بهذه الصفة الا بعد هذه الشروط ومتى فقد فقد خرج عن الصفة منه لانه اذا
كان غير مصدر لم يكن من جنس الفعل فلا يتصور دخوله فيه واذا كان فعلا لغير من له
الفعل الاول فكذلك لان فعل غيره لا يدخل تحت فعله وكذا اذا
لم يقارن الاول في الوجود لان الفعل الواقع امس لا يتصور دخوله تحت الفعل
الواقع اليوم فلا يجوز الانتصاب لعدم اقتضاء الفعل اياه قوله وخرجت
مخافة الشر اياه هذا للتمثيل يؤذن الفائدة وهي ان المفعول له كما ينصبه
الفعل المتعدي ينصبه غير المتعدي وان المفعول له ليس يجب ان يكون غرضا
لفاعل الفعل المعلل كما هو مذهب بعضهم بل يكفي كونه عذرا له سواء كان

غرضا او غير غرض والا لما جاز خرجت مخافة الشر لان المخافة لا يكون غرضا فان المفعول له كما يجي نكرة يجي معرفة خلافا لابن السراج قوله والمفعول معه هو المنصوب بعد الواو الكائنة بمعنى مع نحو استوى الماء والخشبة وتعديده من المنصوبات العامة انما تستقيم على مذهب الاخفش لان الباب قياسي عنده وعند سيبويه مقصور على السماع وانما عمل فيه غير المتعدي لانه قد قوي بالواو فيتعدى اليه كما تعدى بالهمزة وغيرها من حروف الجر الا ان الواو لا تعمل لانها في الاصل من حروف العطف والعطف لا تعمل والاخفش على ان انتصاب ما بعد الواو انتصاب مع نحو خرجت معه فقد زيفوا قوله بان مع منصوب

على الشرفية والخشبة في قولك استوى

الماء والخشبة ليس بظروف الا ان له

ن يقول انهم اذا اقاموا الواو مقام

مع وكان الواو حرفا لا يتصور

فيه الاعراب اعربوا ما بعدها

اعراب مع كما

انهم وضعوا الا موضع غير

اعربوا ما بعده اعرابه

قوله والخامس من المنصوبات

لعمت الحال وبيان

هيئة الفاعل او المفعول به

حقيقة الحال هي الهيئة التي عليها الشيء عند ملابسة الفعل

به وقوعا منه او عليه نحو جاءني زيد راكبا فالركوب هيئة زيد

عند وقوع المجيء منه وكذا ضربت زيدا قائما

فان القيام هيئة زيد عند وقوع الضرب

عليه ومن هذا تبين ان صاحب الحال هو الفاعل او المفعول به ثم انه اما ان يكون فاعلا او مفعولا به لفظا وذلك عندما يكون العامل فعلا صريحا او ما اشبهه من الصفات العاملة عمله او معنى وذلك عندما يكون العامل معنى فعل نحو ما شانك قائما فذو الحال ههنا ليس بفاعل لفظا الا انه فاعل معنى لان المعنى ما تصنع قائما وكذلك قولك هذا زيد قائما فان زيدا مفعول معنى لا لفظا لان المعنى انبه على زيد واشير اليه قائما فالعامل فيهما من معنى التنبيه ونحو ذا من معنى الاشارة وانما قال وهي جواب كيف لانه موضوع للسؤال عن الحال فالحري ان يكون الحال متحملا في جوابه قوله وحقها ان يكون نكرة كما ان حق ذي الحال ان يكون معرفة وانما وجب ان يتخالفا لانهما لو تطابقا تعريفا وتنكيرا لاشتبها بالصفة عند ما لم يتطابقا اعرابا نزاعا الى عرقهما في الوصفية ووجه اختصاص الحال بالتنكير هو ان الحال جرى مجرى الصفة للفعل ولذلك سماها سيبويه نعتا للفعل اراد بالفعل المصدر الذي يدل عليه فاذا جرى مجرى الوصف للفعل والفعل نكرة لزم تنكيره ولذا اذا وردت الحال عن النكرة فقدمها عليها نحو جاءني راكبا رجل وعليه قول الشاعر شعر لعزة موحشا طلل قديم * عفاها كل اسحم مستديم

اعلم ان نصب الحال عن النكرة بدون التقديم قبيح الا اذا كانت
النكرة موصوفة او مغنية غناء المعرفة او مصدرة بالاستفهام
او مفصولا بينها وبين ذي الحال بالا نقضا للنفي كما في قولك
جاءني رجل من بني تميم فارسا وقوله لا يركنن احد الى الاحجام
متخوفا يوم الوغى لحمام * وقولك هل اتاك رجل راكبا اذا اردت
الاستفهام عن اتيانه مقيدا بالركوب وقولك ما جاءني رجل الا
راكبا وتقول في غيرها جاءني راكبا رجل وقبح جاءني رجل راكبا
ولم يتعرض المصنف لما ذكرنا من القيود تسامحا وتساهلا واطلق
القول بالتقديم في كل نكرة والاستشهاد بقوله لعزة موحشا طلل
قديم * عفاها كل اسحم مستديم انما يصح على مذهب الكوفيين
والاخفش واما على مذهب سيبويه فلو جعلنا موحشا حالا
عن طلل اختلف العامل في الحال وصاحبها لما ان العامل في
الحال هو الظرف وفي صاحبها معنى الابتداء لكونه مبتدأ عنده
والصواب ان يجعل حالا من المستكن في الظرف من ضمير طلل وحينئذ
لا يكون هذا من تنكير ذي الحال وتقديم الحال عليه في شيء اذ الحال متأخرة

من صاحبها هو معرفة واما عند الاخفش فلما كان ارتفاع

طلل بالفاعلية من الظرف صح جعله حالا عنه وحسن تنكيره

وجهين لتقدم الحال عليه وكونه موصوفا بقديم فالحاصل ان تقدم

الحال على ذى الحال قد يكون لازما وقد يكون جائزا فاللازم نحو

جاءنى راكبا رجل والجائز كما فى قوله جاءنى راكبا زيد

وقد يكون ممتنعا وذلك اذا كان صاحبها مجرورا

نحو مررت جالسا بزيد فهذا ممتنع عند جميع النحويين الا

عند ابن كيسان لان الحال صفة فى الاصل والصفة

من التوابع واحسن حال التوابع ان يقع بعد المتبوع

والمجرور لا يتقدم على الجار فكيف يتقدم ما هو تابع

له واجازه ابن كيسان مستشهدا بقوله تعالى وما ارسلناك

الا كافة للناس اذ المعنى وما ارسلناك الا للناس كافة

وذكر الزجاج ان كافة حال من الكاف فى ارسلناك

والتاء فيه للمبالغة والمعنى وما ارسلناك الا لتكف الناس

عن الشرك وارتكاب الكبائر وذكر صاحب

الكشاف ان انتصاب كافة على المصدر اى ما

ارسلناك الا ارسالة كافة للناس اى عامة شاملة

لهم قوله اسم الفاعل كل اسم اشتق لذات من فعل

اى اسم الفاعل اسم اشتق لذات من فعل لا من حيث

هى تلك الذات بل من حيث هو فاعل فى الجملة ويجرى على يفعل

من فعله واحترز بالمشتق عن الفاعل المسند اليه الفعل و

احترز بقوله لذات من فعل عن اسم المفعول فانه مشتق

لذات من وقع عليه الفعل واحترز بقوله ويجرى على يفعل من فعله

عن الصفة المشبهة فانها وان كانت مشتقة لذات من فعل الا انها

لا تجرى على يفعل من فعلها نحو كريم لا يقال الصفة المشبهة

من افعال الطبائع فلا يقال للمتصف بها انه فعل شيئا لانا نقول

لا نعنى بقولنا فعل احدث بل المراد منه انه بحيث يصح ان يسند

المشتق منه بصيغة فعل نحو كرم وانما فسر الجريان بالموازنة ليفعل

بالحركات والسكنات لانهم ربما قالوا صفة جارية للواقعة

بعد شئ صفة او خبرا او حالا فاحتاج الى تفسير الجريان

ههنا ثم ان اسم الفاعل انما يعمل عمل فعله اذا اريد به الحال او الاستقبال
دون الماضي وذلك لان الفعل لما دخل على الاسم في الاعراب
الذي هو مستحقه في الاصل دخل الاسم على الفعل في العمل الذي هو له
في الاصل فيقال زيد ضارب غلامه عمرا الآن اوغدا كما يقال
يضرب والذي بمعنى الماضي فهو مضاف الى ما بعده ابدا نحو هذا ضارب زيد امس ولا
يقال هذا ضارب زيدا عمرا امس لان الافعال دخلت على الاسماء في الاعراب واللام
على الافعال في العمل فلما لم تدخل الماضي اعراب من الاسم لم يعط للاسم اذا كان
بمعناه عمله وقد اجاز ذلك الكسائي مستشهدا بقوله تعالى وكلبهم باسط
ذراعيه بالوصيد واصحابنا ذكروا ان باسطا انما صار باسطا الظاهر لان على الحال
بدليل انك اذا اوقعت المضارع موقعه نحو يبسط يصح وذلك لان الحال
الماضية تحكى على صورة الحاضرة نحو كان زيد يضرب عمرا امس واعلم ان شرط
عمله اعتماده على الاشياء الستة التي اشترطوا للظرف الاعتماد عليها على ما سبق
في صدر الكتاب فلا يقال قائم غلامك خلافا للاخفش والكوفيين قوله اسم المفعول
كل اسم اشتق لذات من وقع عليه الفعل لما كان اسم الفاعل اسما مشتقا من فعل
لذات من قام به الفعل
عمل الفعل المبني للفاعل وكذا اسم المفعول لما كان اسما مشتقا لذات من وقع عليه الفعل عمل

المبنى للمفعول وهو بمنزلة اسم الفاعل في جميع ما ذكرنا من اشتراط
احد الزمانين والاعتماد تقول مررت برجل مضروب غلامه فيكون
غلامه مرفوعا بمضروب كما كان يرتفع بيضرب ومضروب في
التقدير جار على يضرب لان اصله مضرب ثم فتح الميم حتى لا
يلتبس بمفعول الافعال فصار مضربا ثم ضم الراء حتى لا يلتبس بالموضع
فصار مضربا فاشبع ضمة الراء فنشأ منها الواو وانما فعل ذلك
لرفضهم بناء مفعل في ابنيتهم الا مع التاء واما نحو مكرم ومعطى فجار
على يفعل لفظا فتقول زيد مكرم اصحابه ومعطى غلامه درهما كما تقول
يكرم ويعطى قوله والصفة المشبهة وهي ما لا تجري على يفعل من فعله
واعلم ان نحو كريم ليس بجار على يكرم ولا حسن على يحسن وكذا شديد
وصعب وما اشبه ذلك ومرتبة هذه الصفات بعد مرتبة اسماء الفاعلين
ومشبهة بها من حيث انها تثنى وتجمع وتؤنث فاجريت مجراها في العمل
فقيل مررت برجل حسن وجهه كريم اباؤه وشريف حسبه ترفع هذه الاسماء
بالصفة كما ترفع بالفعل وانما قال نحو زيد كريم اباؤه بالجمع دون الواحد
ليكون ارتفاعه بالفاعلية سبيل اللفظ اذ لو احتمل مع الفاعلية للابتداء نحو زيد كريم ابوه

بخلاف الجمع فانه لا يحتمل الابتداء اذ لو كان المسند لقيل كرمون
اباؤه اذ المبتدا على عدة الخبر اذا كان هو فان قيل كيف
عملت هذه الصفات وهي بمعنى الماضي نحو زيد كريم ابوه اذ الكرم
قد وجد قديما وكيف جاز ان يزيد الفرع على الاصل اعني
الفاعل قلنا ان هذه الصفات في حكم اسم الفاعل في انها في
الحال الاتي انك اذا قلت زيد حسن وجهه فالحسن موجود في الحال كما في
اسم الفاعل [illegible] هذا الفعل موجود اقبل زمانك لا يقدح في كونه
حالا كما لا يقدح في الفعل الصريح في قولك زيد يعلم فنونا من العلم
فان علمه قد وجد من قبل وعلى هذا اسم الفاعل نحو زيد قائم غلامه
تريد الحال والقيام قد كان معه لك قبل حالك بزمان ويدل
على انها ليست بمعنى الماضي انك لو قلت زيد حسن ابوه امس
قبيح اليوم لم يجز حتى يدخل كان عليه ليدل على ان الحال
محكية وليست بحاضرة كما في الفعل واسم الفاعل نحو
كان زيد يقوم امس او قائم غلامه ولهذا قالوا ان
هذه الصفات ليست بمعنى الماضي ولا بمعنى المستقبل فلا

زيد حسن مريدا به سيحسن او كان حسنا قد انقطع قوله المصدر هو الاسم الذي اشتق منه الفعل وصدر عنه انما سمى المصدر مصدرا لان الفعل يصدر عنه والمصدر فى الاصل هو الموضع الذى يصدر عنه الابل والدليل على ان المصدر اصل والفعل مشتق منه ان المصدر اسم يستقل بنفسه ليستغنى عن الفعل والفعل لا يقوم بنفسه ويفتقر الى الاسم ولان الفعل يدل بصيغته على شيئين حدث وزمان والمصدر على شيء واحد هو الحدث ولا شبهة ان الواحد قبل الاثنين واصل له ولان المصدر له مثال واحد والفعل له امثلة كما ان الذهب نوع واحد يتخذ منه اشياء مختلفة ولان الفعل يدل على ما يدل عليه المصدر والمصدر لا يدل على مدلوله والفرع لا بد ان يكون فيه الاصل والزيادة واما ما تمسك به الكوفيون من اعلال المصدر باعلال الفعل وصحته بصحته نحو قام قياما وقاوم قواما فذلك لا يدل على اصالة الفعل مطلقا وكون المصدر مشتقا وانما يدل على اصالته فى التصرف ولا كلام فيه كما لا كلام فى انه الاصل فى العمل والمصدر فرع عليه ولهذا قال يعمل عمل الفعل اذا كان منونا نحو عجبت من ضرب زيد عمرا او كل وعمل له رفع ونصب كان للمصدر ذلك وانما قال فاعلا او مفعولا او مضافا اليه ومبتدأ كما تقول من ان ضرب زيد عمرا لان الفعل المصدر بان بمنزلة المصدر فى كونها

نحو اعجبنی ان یخرج زید او من ان یخرج زید و بلغنی خبر ان یخرج زید
وان یخرج خیر له فلما کان بمنزلته فی الاعراب فی هذه المعانی
کان المصدر ایضا بمنزلته فی العمل و فی امتناع تقدیم ما
یعمل فیه علیه فلا تقول اعجبنی زیدا ضربک به کما لا تقول زیدا
ان ضربت قوله ویضاف الی الفاعل ثم اعلم ان المصدر المتعدی
المضاف علی خمسة اضرب احدها ان یضاف الی الفاعل ویذکر المفعول
منصوبا نحو عجبت من دق القصار الثوب فالفاعل مجرور لفظا
ومرفوع معنی ولذا حمل المعطوف علیه والصفة علی الموضع نحو
دق القصار وصاحبه بالرفع او من دق القصار الحاذق والثانی
ان یضاف الی الفاعل ویترک ذکر المفعول نحو عجبت من ضرب زید ای
من ان ضرب زید عمرا والثالث ان یبنی المصدر للمفعول ویضاف
الی المفعول القائم مقام الفاعل نحو عجبت من ضرب زید ای من ان
ضرب زید وعلی هذا مسئلة الکتاب عجبت من دفع الناس بعضهم
والمضاف الیه ههنا مرفوع معنی لانه مفعول ما لم یسم فاعله والرابع
ان یضاف الی المفعول ویترک الفاعل مرفوعا نحو عجبت من ضرب اللص

الجلاد والخامس ان يضاف الى المفعول ويترك ذكر الفاعل نحو قوله تعالى لا

يسئم الانسان من دعاء الخير اى من دعائه الخير فالمضاف اليه فى الوجهين الاخير

منصوب معنى لانه مفعول فيجوز الحمل عليه كما فى الفاعل اما المصدر

اللازم المضاف فضرب واحد وهو ان يضاف الى الفاعل نحو اعجبني ذهاب عمرو

فان قلت انه ايضا يجوز ان يضاف الى الظرف ويترك الفاعل مرفوعا

على العكس او يترك ذكر الفاعل قلنا لا يجوز اضافته الى الظرف الا بعد

التسع فيه فيجري مجرى المفعول به والمصدر اذ ذاك بمنزلة المتعدى ولا

كلام فيه وقد يعمل المصدر معرفا باللام نحو قوله كررت فلم انكل عن الضرب

مسمعا وهو قليل لم يجئ فى التنزيل ولم يذكره المصنف لقلته وندرته

ويترك ذكر احدهما كما فى قوله تعالى او اطعام فى يوم ذى مسغبة يتيما فاطعام

مصدر منون ويتيما منصوب به وفاعله يحذف وحذف للعلم به ولم يضمر

لان المصدر اسم جنس ولا شئ من اسماء الاجناس يحتمل الضمير ومما

يدلك على ذلك انك تقول اعجبني من هذا الامر ظهوره كله كما تقول ان ظهر كله

وانما جاز خلوه عن الفاعل مع امتناع ذلك فى الفعل لان الفعل ابدا خبر ووصف ومجرى

الخبر فى اقتضائه المسند اليه فاذا قدر خلوه عن المسند اليه اخل بحاله فى المصدر فانه اسم

والاسماء كلها لا يليق بها ان يكون مسندا الى شئ وما قوله تعالى وهم من

بعد غلبهم سيغلبون فمن قرأ سيغلبون بالبناء للفاعل فالمصدر

مضاف الى المفعول القائم مقام الفاعل وذكر المفعول متروك وعلى

هذا فالوجه ان يقرأ الم غلبت الروم بالبناء للفاعل وقد قرئ به

ويجعل الضمير المضاف اليه للفارس لا للروم ومجال الكلام في الآية

متسع غير انه يفضي الى الاطناب الممل قوله والمضاف كل اسم اضيف

الى اسم آخر فان الاول يجر الثاني علم ان الاسم غير اصيل في العمل

انما العمل للافعال والحروف وانما عمل المضاف الجر ههنا لان في الكلام

معنى حرف الجر فقوى بذلك على العمل قوله والاضافة على ضربين اعلم

ان المضاف اليه اذا كان معرفة في الاضافة المعنوية تعرف المضاف

نحو غلام زيد لانك اذا قلت غلام كان شائعا في امته غير مختص بواحد

فاذا اضيفت تعرف فصار لواحد بعينه ويكتسي منه تعريفه

وذلك لان قد رالمعنى على قدر اللفظ فكما ينزل المضاف

اليه من المضاف منزلة التنوين الذي لا يتصور فيه الانفصال

كذلك يجب ان يمتزج معنى الثاني بالاول ليكون مرتبة اللفظ على قدر

مرتبة المعنى اما اذا كان نكرة فلا تفيد الاضافة الا التخصيص نحو

راكب فرس لانك اذا قلت راكب كان شائعا فى اجناس ما يركب

عليه فاذا قلت راكب فرس خصصته بالاضافة وزال عنه بعض

الشياع وان لم يتعرف لان المضاف اليه اذا لم يكن معرفة فكيف يكتسب

المضاف منه التعريف قوله وهى فى الغالب بمعنى اللام او بمعنى من انما

قال فى الغالب احترازا من قولهم ثابت الغد وقتلى الطف

فقد قيل ان هذه الاضافة بمعنى فى اى ثابت فى الغد وقتلى فى الطف

لكن الغالب ان تكون بمعنى اللام نحو غلام زيد اى غلام لزيد او من نحو خاتم

فضة اى خاتم من فضة لان الغرض فيها تبيين النوع فانك اذا قلت

خاتم لم يعلم اى نوع هو فاذا اضيفت تبين النوع والفرق بينهما ان التى بمعنى اللام

لا يجوز فيها اطلاق المضاف اليه على المضاف والتى بمعنى من يجوز ذلك قال الشيخ

عبد القاهر رحمه الله انما يقول النحويون فى غلام زيد ان المعنى غلام لزيد ايضا

لمعنى الجر لان اللام مقدرة كيف والمضاف اليه بدل من المضاف منزلة التنوين

فكما لا يجوز ان يفصل بين التنوين والمنون كذلك لا يجوز ان يكون اللام فاصلا

بين المضاف والمضاف اليه فلو كانت اللام مقدرة هنا حتى يكون الجر بها لوجب ان لا يحذف

التنوين كما لا يحذف اذا ظهر اللام واعلم ان النحويين اوردوا

سوالا وهو ان المضاف اليه قائم فيه معنى حرف الجر ولفظها محذو
حن فانجرها من ان تكون في حكم المذكور او في اعداد المضمر اذ كا
كذالك فلم لم يبن لتضمنه معنى الحرف اذ كل اسم يتضمن معنى الحرف فهو مبني ثم اجابوا
عنه بان بناء الاسم لتضمن معنى الحرف من الجائز دون الواجب الا ترى
اعربوا ايا مع تضمنه معنى حرف الجزاء وذكر عبد القاهر الجرجاني ان
في بناء الاسم هنا نقضا للغرض اذ الحرف المتضمن معناه الاسم حرف
عامل عمله الجر والعمل من العامل بمنزلة الحكم من العلة فلم يتم لتضمن
الا بان يجعل الاسم نظيره في كونه علة العمل عند بناءه هذا الحكم فلو
بنيناه لم يتصور ذلك على ما استوفاه في مقتصده اقول ان هذا ان يراد
في السوال المضاف اولى منه في المضاف اليه اذ المتضمن لمعنى الحرف هو المضاف
دون المضاف اليه لانه الذي يعمل الجر بتقويته فلولا انه يتضمن معناه لما
قوي على العمل ولان تضمن غيره للحرف لا يكون موجبا للعلة ولان المعنى من التضمن
ان يكون معنى الاسم مشتملا على معنى ذلك الحرف كما ان اين واخواتها لما كان
معناها يشتمل على معنى حرف الشرط بنيت ولتعقلها اياه عملت الجزم فالمتضمن على
هذا التفسير هنا هو المضاف دون المضاف اليه العمل للمضاف فوجب ان يكون المتضمن لمعنى الحرف

غيره ولانه لو كان المضاف اليه متضمنا لمعنى الحرف لوجب ان يكون عاملا في

نفسه وذلك محال ويدل على ذلك قول الشيخ ولن يتم لنا هذا التضمن الا

بان يعطى الاسم حكمه ونجعله مثله في كونه علة يحدث بها هذا الحكم

ومعلوم ان الاسم الذي اعطيناه حكمه ونجعله مثله في كونه علة يحدث

بها هذا الحكم هو المضاف دون المضاف اليه فالمتضمن للحرف هو ليس الا

المضاف واذا كان المتضمن للحرف هو المضاف فلا يكون بناء المضاف اليه لازما

على ما ذكروا فانقيل فعلى هذا ما ذكرت فالمضاف متضمن لمعنى الحرف فهلا

بنى والجواب ان الاضافة تمنع البناء والاعم والاغلب اذ البناء مما يوجب

مناسبة الحرف والاضافة مما تعارض تلك المناسبة لانها من خصائص الاسم فلا

تكون في الحرف والفعل الا ترى انهم لم يبنوا المضاف من المنادى والمنفي بلا

التى لنفى الجنس مع ان العلة التى اوجبت البناء في مفرديهما قائمة او نقول

ان المضاف اليه لشدة امتزاجه بالمضاف ومعاقبة التنوين ينزل منه

منزلة التنوين التى هى علامة التمكن والاسم لا يبنى مع التنوين فكذا

ما قام مقامه قوله اعلم ان الاضافة اللفظية هى التى لا تفيد تعريفا

ولا تخصيصا وانما تفيد تخفيفا في اللفظ والمعنى كما هو قبل الاضافة و

على

اضمن ف نز

او يكون على قوله

لان العمل المضاف

شه قوله على الكل

على ما قلنا و هو

على ان المتضمن

هو المضاف

دون المضاف اليه

شه قوله هذا التضمن

اشارة الى تضمن

المضاف لمعنى

الحرف ١٢ شه

قوله ونجعله عطف

على قوله يعطى

اما اضافة اسم الفاعل الى مفعوله او الصفة المشبهة الى فاعلها

اما الاول فنحو مررت برجل ضارب زيد الان او غدا ويدل على ان هذه

الاضافة غير حقيقية وانها في تقدير الانفصال انك تصف

النكرة بالمضاف ووقوعه حالا نحو مررت برجل ضارب زيد وجاءني

زيد ضارب عمرو والحال لا يكون الا نكرة واما الثاني فنحو مررت

برجل حسن الوجه لان التقدير فيه الانفصال نحو حسن وجهه الا

انك نقلت ضمير صاحب الوجه الى حسن حتى كان الحسن قد شاع في جميع

اجزاء الموصوف به واذا ارتفع به الضمير لم يمكن ان يرتفع به الوجه

ولما احتيج الى تبيين موضع الحسن اضيفت الصفة اليه ويدلك على

نقل الضمير الى الصفة تذكيرها في هند حائل وشاحها وتأنيثها

في هند حائلة الوشاح قوله والاضافة تعاقب التنوين ونون

التثنية والجمع انما لم يجمعوا بين التنوين والاضافة لما ذكرنا ان المضاف اليه

ينزل عن المضاف بمنزلة التنوين فلم يجمعوا بينهما كراهة اجتماع الزيادتين

على اخر الكلمة قوله ولا بد في المعنوية من تجريد المضاف من حرف التعريف

وانما اشترط ذلك لانه لو لم يتجرد منه لكان معرفة واذا كان معرفة استغنى عن الاضافة المعنوية

التي وضعها للتعريف قوله وتقول في اللفظية الحسن الوجه اعلم
انك تقول مررت برجل حسن الوجه فتضيف به النكرة لان الاضافة
ليست بمحضة فاذا اردت وصف المعرفة به ادخلت عليه
حرف التعريف نحو مررت بزيد الحسن الوجه فيتعرف ولا يفضي
هذا الى تعريف المعرف لا يقال الخفة المطلوبة من الاضافة
اللفظية مفقودة ههنا لان التخفيف في الواحد انما هو لسقوط
التنوين والتنوين لا يتصور مع اللام فيفقد سقوطه بالاضافة لانا نقول
ان التخفيف الحاصل بسقوط التنوين ان كان مفقودا الا انه قد
حصل فيه اخرى لانك اذا قلت مررت بزيد الحسن الوجه كان
التقدير الحسن وجهه فلما اضفت افدت التخفيف من جهتين وهما سقوط
الكناية من المضاف اليه وانتقال الضمة الى الكسرة التي هي اخف
منها لا يقال ان الكناية وان سقطت فقد عوض عنها اللام
لانا نقول ان اللام لا يوازي الكناية لثقلها وخفته في الضارب
زيد وانما جاز هذا لان هناك نونا لسقطه لغا المضاف اليه فيكون
في الاضافة فائدة لفظية كما في قولك هذان ضاربا زيد وضاربو زيد جاءني

مع انك لا تفيد خفة لفظية لانه ليشبه الحسن الوجه من حيث الظاهر اذ الضارب
صفة كالحسن والرجل اسم جنس محلى بلام التعريف كالوجه فاجيز فيه الجر
تشبيها به كما اجيز النصب في الحسن الوجه تشبيها بالضارب الرجل فلا يجوز
الضارب زيد اذ لا تفيد بالاضافة خفة لفظية كما افادتها في المثنى والمجموع
والمضاف اليه ليس باسم جنس فيشبه ذلك بالحسن الوجه واما نحو الضاربك
والضاربي والضاربه فسائغ لما فيه من التخفيف باستبدال الضمير المتصل
من المنفصل اذ الاصل الضارب اياك واياي واياه فلما اضيف حصل التخفيف
حتما وانما لم يجز ان يكون الضمير في مثل هذا ضمير المنصوب كما في الفعل في
قولك ضربك لانهم لما رفضوا فيما يوجد فيه التنوين او النون ان يجمعوا
بينه وبين الضمير المتصل نحو ضاربني وضاربانني وضاربونني كراهة
اجتماع الزيادتين في اخر الكلمة جعلوا ما لا يوجد فيه تبعا له اجراء للباب
على وتيرة الاطراد فاذا قلت الضاربي مثلا فالياء لا يكون الا
ضمير مجرور هذا ما اختاره الزمخشري ومال الامام عبد القاهر رحمه الله
الى انه ضمير منصوب بمنزلة في تضربني قوله والاسم التام انما نصب الاسم الذي
التميز لانه لابهامه يقتضي ما يبينه ويرفع الابهام عنه وانما وجب ان يكون

الاسم عاملا فيه النصب لانه بتمامه قد اشبه ما ينصب المفعول من

اسماء الفاعلين في المصدر الامري اي ان اقود في قولك راقود خلا

قد تم اي امتنع من الاضافة لما فيه من التنوين ومبهم يحتمل الاجناس

المكيلات فنصب خلا لاقتضائه اياه ومشابهته بضارب بالتنوين

في انه ايضا يقتضي مفعولا وهو قد امتنع من الاضافة بالتنوين

كذلك منوان سمنا وقفيزان برا قد تما بنون التثنية وهما يحتملان من

اجناس الموزونات والمكيلات فاشبها ضاربان فنصبا ما بعدهما

كما نصب ضاربان وكذلك عشرون درهما لانه قد تم بنون الجمع وهو يحتمل

من اجناس المعدودات فاشبه ضاربون على هذا لي ملؤه عسلا

ومثله رجلا لان ذلك مبهم كقفيزان ومنوان وقد تم بالاضافة

فاشبه انا معطيه درهما لان اضافة المعطي الى الضمير يمنع من جر درهم

فهذا هو الاسم التام ثم ان الاسم التام قد يكون اولا وقد يكون لازما

فالاول هو التام بالتنوين ونون التثنية لانك تقول في راقود خلا

خل وفي منوان سمنا منوا سمن واما الثاني فهو التام بنون الجمع والاضافة

اذ ليس لك ان تقول في عشرون درهما عشرو درهم لان عشرون اسم مفرد موضوع

المضاعف عشرة وليس يجمع على حد مسلم ومسلمون اذ لو كان

كذلك لكان ان يقع عشرون على ثلثة عشر او يقع ثلثون على ثلثة

ثلاث مرات كما يقع المسلمين على ثلثة انفس فلما اختص عشرون

بعشرة مرتين وثلثون بثلث مرات ثلث عشرة علمنا انه اسم موضوع

مع الواو والنون لهذا العقد المخصوص واذا كان موضوعاً مع الواو

والنون يمتنع ان يوجد بدون النون فلهذا قيل انه لا يمكن

الاضافة لانك لا تقول في صلوه عسلا ملوه عسل لانه مضاف

الى المضمر ويمتنع ان يضاف الشئ مرتين اذا عرفت هذا فاعلم

ان تمثيله التام بالتنوين بقوله ما في السماء موضع كف سحابا

فيه نظر لان الاسم الذي فيه التنوين هنا اعني كف لا ابهام

فيه فيرفع وانما الابهام في قوله موضع مضاف الى كف اذ المقصود

بالتمييز هو الموضع لا الكف نفسها والموضع مضاف الى الكف و

اضافته اليها تمنع من الجر وتوجب النصب كما منع اضافة الملو

قولك ملؤه عسلا فان قلت ان الموضع مجمل لا يتم به المعنى الذي

كان التمييز لاجله من المساحة وانما يحصل ذلك من لفظ او تضيفه

الكف قلنا لذلك لملوا نتم معنى الكيل فيه حتى يضاف الى شئ مخصوص

كما لا نا اولى ماهو موزون ومعروف كالزق وغيره فاذا ايراده في تمثيل

اولى منه في تمثيل التنوين ثم العامل في التمييز هو الاسم التام بالاضافة

لا الاسم الذي فيه التنوين لان اعمال الاسم التام مشروطة باقتضائه

التمييز لابهامه ولا شك ان المقتضي للتمييز هنا هو الموضع مضافا الى

الكف اذ لا ابهام فيه وبدلك على هذا انك اذا جئت بالكف منونا غير مضاف

اليه شئ لفظا او تقديرا نحو ما لفلان كف مثلا لم تقتض التمييز البتة و

انهم شبهوا موضع كف سحابا بضرب زيد عمرا فوجب ان يكون العامل المضاف

المشبه لا المضاف وقال الشيخ عبد القاهر رح ان سحابا ههنا قد انتصب

وجهين احدهما بتمام التنوين والثاني بالاضافة وهذا ايضا عجيب منه لانه

اراد ان العامل في التمييز ههنا هو الاسم التام بالتنوين والاسم التام بالاضافة

ايضا فهذا يؤدي الى اعمال العاملين في معمول واحد هذا مع انه غير معقول

لانعقاد الاجماع بينهم على رفضه الا ترى انه لو ازدحم عاملان على معمول

واحد فالعمل بالاتفاق منهم لواحد منهما لا غير الا انهم اختلفوا في ان العمل لايهما على

للتنوين ههنا يصلح لما بينا ان اعمال الاسم التام لا يكون مقتضيا للتمييز لابهامه وقد اشترطنا فعلم

الشيخ هو الذي غر المصنف من جعله العامل هنا هو الاسم المنون
لان الشيخ كما جوز ههنا النصب وجهين جعل المصنف الاقرب
عاملا على ما هو المذهب الصحيح فان المقتضيين اذا ازدحما على
واحد فالعمل لاقربهما وجد الا ان ذلك خبط يظهر بادنى تأمل
فيما ذكرنا قوله ويقال للثلثة الاول مقادير فان قلت قال
ويقال للثلثة الاول مقادير وقد ذكر اربعة اشياء وهي المساحة
والكيل والوزن والعدد قلنا انه قسم الاسم التام الذي ينتصب عنه
التمييز اربعة اقسام وهي المنون وما فيه نون التثنية ونون الجمع والمضاف
ثم قال ويقال للثلثة الاول مقادير لما فيه التنوين ونون التثنية
ونون الجمع وللاخير مقياس اي المضاف فيما ذكره من المثال وانما
سمي مقياسا لانك اذا قلت لي ملؤه عسلا فقد قست ما
عندك من العسل بملاء هذا الاناء وكذلك مثله رجلا وفي
لي منوان سمنا فقد زنت ما عندك من السمن بالمنوين
ولم نقتسه لبيتي قوله والتمييز رفع الابهام عن المفرد
كهذا اعلم ان المفرد قد يطلق ويراد به ما يقابل الجملة وهذا

قوله الاسم المضاف والاسم المثنى والمجموع من قبيل المغايرة وقد يذكر
ويراد به ما يقابل المضاف وقد يذكر ويراد به ما يقابل المثنى
والمجموع والمراد منه ههنا هو الاول لكونه مذكورا فى مقابلة
الجملة اذا تقرر هذا فاعلم ان المميز رفع الابهام ثم ان الابهام
اما ان يكون فى الاسناد او فى احد طرفيه فالمميز الاول يسمى تمييزا عن
الجملة ويأتى بعد تمام الكلام نحو طاب زيد نفسا فالابهام ههنا فى
اسناد الطيب الى زيد لا فى الطيب على انفراده ولا فى زيد على الانفراد
والمميز الثانى يسمى تمييزا عن المفرد ويأتى بعد تمام الاسم نحو عندى
راقود خلا فالابهام ههنا فى الراقود لا غير فارتفع بقوله خلا

الباب الثالث فى العوامل اللفظية سماعية

قوله وهى على ثلثة اصناف انما قدم الحروف على الافعال والاسماء
لان الحروف هى الاصل فى العوامل السماعية اذ لم يوجد فيها
اطراد بوجه ما بخلاف الاسماء والافعال ثم قدم الافعال على
الاسماء لاصالتها فى العمل لان الاسماء انما تعمل لمشابهة الافعال

او الحروف فهي في العمل متاخرة عنهما سواء كان ذلك بطريق
القياس او غيره ثم قدم من الحروف العاملة ما هو العامل في الاسم على
ما هو العامل في الفعل لكثرة هذا وقلة ذلك ثم قدم من العوامل في
في الاسماء ما هو العامل عملا واحدا على ما هو العامل عملين لتقديم
الواحد على الاثنين ثم قدم من العوامل عملا واحدا الجار على الناصب
لكون الجار عاملا بلا شبهة بخلاف الناصب فانهم اختلفوا في ان
ان الناصب هو هذا الحرف او الفعل وفي قوله عامل في الجملة تجوز و
تساهل اذ المراد عامل في كل واحد من جزئي الجملة لان الجملة من حيث
هي الجملة لا يستطيع ان تكون معمولا فيها اذ الجملة من حيث هي الجملة
حيث ليست باسم ولا فعل فيعمل فيها العامل قوله واما الجار فتسعة
عشر الحروف الجارة موضوعة لافضاء معاني الافعال الى الاسماء
وكلها مشتركة في افادة هذا المعنى الا ان وجوهه تختلف بها فمن
معناها ابتداء الغاية في المكان نحو خرجت من البصرة تريد ان مبدأ
الخروج كان من البصرة وقد تكون من للتبعيض في اخذت من المال اي
بعضها وهذا لا ينفك عن معنى الابتداء لانه يدل على ان الاموال مبدأ

اخذت كما ان قولك خرجت من البصرة يؤذن بان البصرة مبدأ خروجك

الا انها في الاموال افادت البعض ايضا اذا كان ذلك ممكنا ولم

في قولك خرجت من البصرة لانك اذا فارقتها فقد فارقت جميع نواحيها اذ

لا يصح ان يكون الشخص خارجا وغير خارج وقد يكون للبيان في نحو عشرة

من الدراهم لان العشرة قد تكون من الدراهم وغيرها فلما قيل من الدراهم

تبين ما هو المقصود وعلى هذا قوله تعالى فاجتنبوا الرجس من الاوثان قالوا وهذا

اقرب من معنى الابتداء اذ جعل مبدأ اجتناب الرجس هو الاوثان وتكون مزيدة

في المرفوع نحو ما جاءني من احد وفي المنصوب نحو ما رأيت من احد وخطابي حال

الزيادة على القياس من دخولها على المرفوع لان حروف الجر موضوعة لمعنى المفعولية

حيث توصل الافعال الى الاسماء فيكون حال الزيادة تابعة لحال الاصل

قالوا ومن هذه مع انها زائدة لم تخل عن ثبوت معنى الابتداء ولهذا قال

السيرافي اذا قلت ما جاءني من احد معناه ما جاءني احد الى اقصاه ولهذا قالوا

للاستغراق ولعل الصواب ان يقال انها فيما جاءني من احد زائدة محضة زيدت لتوكيد

معنى النفي اذ لا فرق في المعنى بين ما جاءني احد وبين ما جاءني من احد لافادتهما معنى الاستغراق

او الحد اذا اقترنت به حرف النفي وهو منكر فيفيد الاستغراق البتة لان النكرة في موضع النفي تعم

تعم اذلا تقول ما جاءنى احد بل اثنان واما وما جاءنى من رجل
فليست بزيادة محضة حيث افادت الاستغراق الا ترى انك
لو قلته بغير من لم يفد الاستغراق قطعا بل محتملا له اذ صحة قولنا
ما جاءنى رجل بل رجلان يشهد بذلك فمن صرف الكلام الى
الاستغراق وازال عنه احتمال غيره كما ان لام التاكيد صرف
صيغة المضارع الى افادة معنى الحال قطعا بعد ان كانت محتملة لها
ولغيرها ولهذا السر استشهد المصنف فى الزيادة بما جاءنى من احد
دون ما جاءنى من رجل ثم ان زيادة من فى النفى وما جرى مجراها
مستمرة ولا تزاد فى الاثبات عند سيبويه واجاز ذلك ابو الحسن
مستشهدا بقوله تعالى يغفر لكم من ذنوبكم قوله والى الانتهاء الغاية
فى المكان نحو سرت من البصرة الى الكوفة تريد ان منتهى السير هو
الكوفة وقد تكون بمعنى المصاحبة نحو قوله تعالى ولا تأكلوا اموالهم
الى اموالكم وحتى فى معناها الا انها تفارقها من وجوه وهى ان
مجرور حتى اما ان يكون ما ينتهى به المذكور نحو اكلت السمكة حتى
راسها فان الراس به ينتهى السمكة او عنده نحو نمت البارحة حتى الصباح

فان الصبح عنده ينتهي الليلة وهذا معنى قولهم ان مجرور حتى ما
يكون اخر جزء من الشيء او ما يلاقي اخر جزء منه وذلك لان الفعل
المعدى بها الغرض فيه ان ينقضي ما يتعلق به شيئا فشيئا حتى ياتي
غايته عليه كذا ذكره الزمخشري في مفصله ولا يجب ان يكون مجرور الى
كذلك ومن ثم جاز الى نصفها او ثلثها ولم يجز حتى نصفها او ثلثها
وان مجرورها داخل في الحكم ففي مسئلة السمكة قد اكل الرأس فلا يجوز
ان يكون الاكل قد انقطع عند الرأس اذ لو جاز ذلك لجاز دخولها على
ليس باخر جزء من الشيء وما يلاقي اخره وهذا لم يجز على ما مر وان الى تدخل
على المظهر والمضمر جميعا نحو الى زيد واليه وحتى لا تدخل الا على المظهر
فلا يقال حتاه والى حتى لا يلزم بها الجر فتكون عاطفة ومبتدأ ما بعدها
بخلاف الى اما العاطفة فنحو ما جاءني القوم حتى زيد فكذلك النصب
والجر وانها تخالف سائر حروف العطف في ايجاب مجانسة ما بعدها
لما قبلها لكونها موضوعة للغاية والدلالة على احد طرفي الشيء فلا
يتصور ان يكون احد طرفي الشيء من غيره ولهذا قالوا انها انما تأتي
للتعظيم او التحقير نحو مات الناس حتى الانبياء وقدم الحاج حتى المشاة

اذا اخذ من ادناه فالاول غاية وطرف له وان اخذ من اعلاه فالاخر غاية وطرف له واما الابتدائية فنحو قولك خرجت النساء حتى هند خارجة او حتى خرجت هند وعند جاء في مسئلة البسملة الوجوه الثلاثة الجر على كونها جارة والنصب على كونها عاطفة والرفع على كونها ابتدائية والخبر محذوف اي حتى راسها ماكول واما في فهي للظرف ويقال للاشتمال نحو المال في الكيس ونظرت في الكتاب فالمثال الاول من الاعيان والثاني من المعاني واما الباء فهي للالصاق نحو به داء اي التصق به داء وخامره اي خالطه ومنه مررت بزيد وهو وارد على الاتساع والمعنى التصق مروري بمكان يقرب منه زيد ومنه اقسمت بالله فالباء للقسم حقيقتها الصاق فعل القسم بالاسم المقسم به وكثيرا ما يحذف الفعل توخيا للاختصار مع كثرة الاستعمال وترد بها الاختصار حرفا للالتباس اذ لو قلت قسمت بالله لجاز ان يكون مجرا لا مقسما به وقد وقعوا موقعه الواو بعد حذف الفعل لذلك نحو والله لافعلن كذا ولا يجوز اقسمت والله ابعد عنهما النفاق والمخرج وفي المغنى اذ معنى الجمع والالصاق متقاربان ثم تبدل التاء

عن الواو نحو تالله لأكيدن أصنامكم وابدل التاء من الواو كثير في كلامهم
نحو تجاه وتراث وتخمة واصلها وجاه ووراث ووخمة ثم ان
الباء لاصالتها في افادة معنى القسم تستبد عن اختيها بجواز اظهار
الفعل معها وبدخولها على المظهر والمضمر نحو بالله وبه لأعبدنه
وبالحلف على الرجل على سبيل الاستعطاف نحو بحياتك أخبرني فهو استعطاف
للمخاطب وليس بقسم على الحقيقة والواو لكونها فرعا عن الباء لم تدخل
الا على المظهر والتاء لكونها فرعا عن الواو لم تدخل الا على اسم واحد وهو
الله وقد تكون للتعدية نحو ذهبت به اذ المعنى اذهبته فانقلبت
التعدية في وجوهها الاخر قلنا نعم الا انها في سائر الاوجه قد افادت
مع التعدية معنى آخر وههنا لم تفد شيئا سواها فلهذا عد المصنف كونها
للتعدية قسما مفردا وتكون للاستعانة نحو كتبت بالقلم وتسمى اداة وصلة
للفعل مكملة اياه وللمصاحبة نحو دخلت عليه بثياب السفر اي معها لو
والفرق بين الباء ومع ان مع لاثبات المصاحبة ابتداء والباء لاستدامتها وقد تزاد
في المنصوب نحو قوله تعالى ولا تلقوا بايديكم على احد التأويلين وفي المرفوع نحو كفى
بالله وزيادتها في المنصوب أقيس منها في المرفوع كما سبق في اللام فيما للاختصاص
وقال عبد القاهر اصل اللام ان يكون للتمليك نحو المال لزيد

وقد يكون للاستحقاق المجازي نحو الجل للفرس فانه لما اختص به او ما

ملابسة لها اجرى مجرى المملوك وان كان الفرس مما لا يملك له وعلى

هذا جاءني اخ لزيد وابن له وقد تأتي ردف لكم واما رب فهي للتقليل

قال سيبويه ان كم في الخبر نقيض رب والمقصود ان رب للتقليل وكم

للتكثير تقول رب رجل رأيته وانت تريد ان تقلل ذلك هذا اصلها ثم غلب

عليه الاستعمال بمعنى الكثرة بدليل انهم يستعملونها في موضع المدح

وعد المآثر شعر الا رب يوم لك منهن صالح * ولا سيما يوم

بدارة جلجل * وانها تستبد عن سائر حروف الجر باشياء منها انها

يصدر بها الكلام فيقال رب رجل جاءني ولا يقال جاءني رب رجل

وذلك لانها للتقليل والتقليل والنفي من واد واحد والنفي له صدر

الكلام الا ترى انهم يقولون قل رجل يقول ذلك الا زيد بمعنى ما رجل

يقول ذلك الا زيد وانما اختص النفي والشرط والاستفهام بصدر الكلام

لانها معان دخلت الجمل لتغيير معناها فوجب ان يصرف العناية الى

ذكرها اولا لكونها مقصودة في الكلام ومنها اختصاصها بالنكرة وذلك

لانها لما كانت موضوعة للتقليل والنكرة دالة على الشياع والكثرة واختصاصها بالبعض

معنى التقليل فيهما ولهذا حكم بان الضمير في ربه رجلا نكرة وهذا لانه
ما اريد به شئ معين مثل زيد وعمرو بل اريد به شئ ما فلهذا فسر بالنكرة
كما تري فلو كان معينا لكما في قوله لي مثله رجلا لجاز ان تقول ربه رجلا
كما جاز في لي مثلك رجلا ومنها ان فعلها الذي تسلطه
على الاسم يجئ محذوفا في الاكثر ولا يكاد يظهر الا في ضرورة الشعر
ذلك لدلالة الحال عليه لانك اذا قلت رب رجل نفهم كان المعنى رب
رجل ادركته او لقيته والحال تدل عليه فيحذف كما حذف مع الباء في
بسم الله ولا يظن ان لقيتهم هو الفعل المسلطة هي اياه على الاسم لانه
مسند الى ضمير الرجل فلو جعلنا رب مسلطة اياه عليه لزم كون الشئ فاعلا
ومفعولا معا ومنها ان مجرورها يلزمه الصفة اذا كان مظهرا اما
بالجملة كما مر واما بالمفرد نحو رب رجل جواد قالوا وانما يلزم الوصف لتكون
عوضا عن الفعل وقيل انما لزم مجرورها الصفة لتكون عوضا عن الفعل وقيل
انما لزم الوصف لانه اذهب في باب التقليل لان رجلا قائما مثلا اقل من
رجل وحده ومنها ان فعلها يجب ان يكون ماضيا لانك اذا قلت رب رجل كريم لقيته
كنت مخبرا بان الذي لقيته قليل ولا يعلم ان الذي ستلقاه فيما بعد قليل او كثير وما في قوله تعالى

انّ فضل احدهما قد انفصل عن صاحبه اليه وتعداه اليه انما تريد انّ
فضل زيد بدأ من هذا الموضع واما كونها اسمًا ففي نحو جلست من عن يمينه
اي من جانبها واما الكاف فهي للتشبيه ويكون حرفا في نحو قولك الذي كزيد
اخوك ويدل على كونها حرفا وصلهم الذي به ولو كان اسمًا لما جاز ذلك
اذ لا يقال الذي مثل زيد اخوك لان الصلة لا تكون الا جملة فاذا
جئت بالحرف كان متعلقا بالفعل والفعل لا يفارقه فاعله فيكون
جملة ويكون المعنى الذي حصل كزيد اخوك لا يقال التقدير الذي هو
كزيد على حذف شطر الجملة فلا يكون الكاف اذًا حرفا بل اسمًا جاريًا
مجرى مثل لان ذلك قليل غير متسع فلا يحسن ان يقال جاءني الذي قائم
اللهم الا في ضرورة الشعر ولما كان وصلهم الذي بالكاف جائزا مستمرا في
حال السعة علمنا انه حرف جر وقد يكون اسمًا في نحو قوله يضحكن
كالبرد المنهم اي عن مثل البرد المذاب واما مذ ومنذ فانهما
لابتداء الغاية في الزمان نحو ما رأيته منذ يوم الجمعة تريد ان مبدأ
انتفاء الرؤية يوم الجمعة فمنذ حرف اوصلت الفعل الذي قبلها الى
الاسم بعدها وكذلك مذ تقول كنت عندنا مذ الليلة اي استقرت

لبنونتك عندنا منذ الليلة وقد تكونان اسمين فيرفع ما بعدهما و
يكونان على معنيين احدهما ان يراد بهما اول المدة نحو ما رايته منذ
يوم الجمعة اي اول الوقت الذي انقطع فيه الرؤية يوم الجمعة وهو بمنزلة
من الجارة في ان الغرض هي الدلالة على ابتداء الغاية وعلى
هذا لا يحسن النكرة بعدهما لانك لو قلت انت عندنا
مذ وقت ما مثلا لما افدت بكلامك هذا الا ما كفت الضرورة
اذ كل واحد يعلم ان ابتداء الكون كان في وقت ما والثاني ان يراد
بهما جميع المدة نحو ما رايته مذ يومان كانك قلت امد ذلك
يومان واول وقته واخره يومان فلا يجب الاتيان بالمعرفة وانما الو
العدد ولو قلت مذ يوم الجمعة وتريد اول الوقت واخره جاز تاويل
ما رايته مذ اثنتا عشرة ساعة او عشرة ساعات مثلا والفرق بينه
وبين ما اذا كان المراد منه اول الوقت واخره ان الرؤية في هذا الوجه يلتبس
يوم الجمعة بجزء ولم تحصل جزءا منه منفية جميع اجزائه وفي الوجه الاول
اعني الذي يكون المراد منه اول المدة واخرها نشأة الرؤية في قد انقطعت
يوم الجمعة يدل على رايته ثم فارقك فيه كما في المجرور والفرق بين المرفوع والمجرور من حيث الكلام

على جملة واحدة وفى الرفع على جملتين احدهما كما رايته والاخرى مذ يومان لان مذ مبتدا ويومان خبره كان المعنى ما رايته و امد ذلك يومان كما تقول ما رايته وايام البين طويلة وانما لم يسع تخلل العاطف بين الجملتين نحو ما رايته ومذ يومان كما ساغ ذلك مع ما فسرناه به من حيث ان الجملة الثانية كانها جزء من الكلام الذى قبلها لانها تفيد التحديد فى الفعل السابق ذكره اذ لو قلت ما رايته ولم تقل مذ يومان كان نفيا للروية فى عموم الزمان الماضى واذا قلت مذ يومان قيدت فلم يجز دخول العاطف كما فى الشرط والجزاء وغير ذلك وانما قال المصنف رحمه الله يجوز مذ يومين لانه قد تقرر ان الجر بمذ يقتضى اول الوقت كما ذكرناه واذا كان كذلك فللمتوهم ان يتوهم امتناع الجر فى قولهم ما رايته مذ يومان فازال المصنف هذا التوهم وذكر ان الجر هنا غير ممتنع وذلك لانك لو قصدت التا انتفاء الروية معتد بهذا المقدار وانه يوازن لهذه المدة مبتدأ من اوله ومنقطع عند اخره رفعت ولو اردت ان مبداءه اول هذه المدة الى وقتك الذى

سيكلم فيه ولكن لا تقدر الفعل بالمدة ولا تمسحه بها لانك تريد
كأنه لعد ولم تبلغ غايته حرب فقلت ما رأيته مذ يومين يريد
انتفاء الرؤية انما هو في مدة اولها اول يومين من هذا الوقت ولم
يثبته بعد بل هو باق ممتد واما حاشا فهي للتنزيه وهي حرف
جر عند سيبويه ويدل عليه قول الشاعر شعر حاشا ابي
ثوبان ان به ضنا عن الملحاة والشتم ومذهب المبرد رحمه
الله انها فعل ماض بمعنى جانب نحو جاءني القوم حاشا زيد
اي جانب بعضهم زيدا واما خلا وعدا فهما للاستثناء
ويكونان حرفين تارة وفعلين اخرى وما بعدهما مجرور في
الاول ومنصوب على الثاني على المفعولية والفاعل مضمر نحو جاءني القوم
خلا زيدا او عدا زيدا اي عدى بعضهم زيدا ومثله قولهم جاءني
القوم ليس زيدا او لا يكون زيدا اي ليس بعضهم زيدا وانما لم تتصرف في
هذه الافعال لانها لما كانت للاستثناء جرت مجرى الا وهو حرف غير متصرف
ادخلت ما على عدا وخلا نصبا البتة لتمحضهما فعلين اذ ذاك ولكن التأمل الصادق
في موارد هما وموارد استعمالهما يشهد بما التي تصدق ان بها انها لا تخلو من ان
تكون مزيدة او مصدرية مع علم القائل بغيرهما فانها مصدرية فلا بد ان يكون الواقع

الا على الفعل فاذا قلت جاءني القوم ما عدا زيد كان لتقدّ عدا
بمعنى عدا المجى زيدا عدا او انكا مزيدا فهى خل الفسل للمضمر يتصل
الحروف انما يتصل باخره نحو انما وربما واذا ادخلت على الفعل ادى
اوله نحو ماضرب وما يضرب فتوله واما ما ينصب المفرد فسبعة على ما
فى المائة الواو بمعنى مع نحو استوى الماء والخشبة قد سبق ذكر الاختلاف
فى عامل المفعول معه ان ما عليه الاكثرون ان العامل فيه
الفعل المتقدم بواسطة الواو ويعضد ذلك انه لا يجى منصوبا الا
وقد تقدمه فعل او معناه فلو كان الواو بنفسه عاملا لما احتيج
الى الفعل او معناه ولهذا لا ينتصب فى قولهم كل رجل وضيعته لما لم يتصف
ان العمل للفعل لا للواو فان قلت جاز ان يكون الفعل او معناه شرطا
لعمل الواو ويعمل الا عند وجودهما قلنا ان الاصل فى الواو ان لا يعمل
وما يجرى مجراه عامل فان تجعل العمل للفعل الذى له تاثير فيه اولى
من ان تجعل العمل للواو الذى لا تاثير له فيه على ان المصنف جعل
المفعول معه فيما تقدم من معمول الفعل وههنا عد الواو عاملا ولعل
على ما ذكر فى المائة لدفع هذا التناقض وفى حروف النداء يا وايا وهيا وای والهمزة

اعلم ان الثلثة الاول هي لنداء البعيد وما هو بمنزلة من نائم او ساه
والاثنان الاخيران لنداء القريب قيل ان يا قد يستعمل فيهما وقد
اهمل ذكر وا وهي مختصة بالندبة والندبة تشارك النداء صورة
ان لم تكن نداء حقيقة قوله ينصب المنادى اذا كان مضافا
ذكر جار الله العلامة انك اذا قلت يا عبد الله فكانك قلت اريد
او اعني عبد الله وانما قال ذلك لانك اذا قلت يا فقد ناديت
على انك تقصد منادى يتوجه الخطاب اليه ثم اردت ان تبين
ان المعني بهذا الخطاب والنداء من هو فقلت اريد او اعني عبد الله
فنصب المنادى لوقوع الفعل عليه ثم حذف الفعل لكثرة الاستعمال
حذفا لازما سادا يا مع افادته معنى النداء والتنبيه مسده ودفعا
بذلك من الالتباس بالخبر وقال صاحب الكتاب اذا قلت يا عبد الله
فكانك قلت يا اباك اعني وانما قال يا ليدل على النداء واياك
على الخطاب لان الاسم المظهر وان كان يستعمل للغائب الا انه
ههنا ينزل منزلة كاف الخطاب واعني ليدل على ان الناصب
هو الفعل المضمر ثم انهم قد اختلفوا في ان العمل لهذه الحروف

ام للفعل المضمر فذهب الاكثرون الى ان العامل هو الفعل المضمر وذهب الاخرون الى ان العامل هو حرف النداء لنيابة مناب الفعل ويعضده انهم اجازوا الامالة فى حروف النداء انه نائب مناب الفعل وساد مسده لما جاز فيه الامالة اى لا سبيل للحرف اليها ويدل عليها ايضا تعلق لام الجر به فى نحو يا لزيد واللام لا يتعلق الا بالفعل ولهذا زعم بعضهم ان فيه ضمير او مال عبد القاهر رحمه الله الى هذا المذهب قوله او مضارعا له نحو يا خيرا من زيد المشابهته بين هذا و المضاف من ثلاثة اوجه وهى كون الاول عاملا فى الثانى لان من لا تخلو من ان تجعل متصلا بزيد او بخيرا فان كان الاول كان زيد مع الجار فى موضع المفعول به مثله فى مررت بزيد وان كان الثانى كان اظهر لان الثانى قد انجر بالاول كانجرار المضاف اليه بالمضاف وان الثانى من تمام الاول كما ان المضاف اليه من تمام المضاف وان الاول قد تخصص بالثانى تخصص المضاف بالمضاف اليه والوجوه الثلثة

متحققة في قولهم يا ضاربا زيدا او يا مضروبا غلامه و يا
حسنا وجهه الاخر والثاني دون الاول والثالث في قولهم يا ثلثة
وثلثين اسم رجل قوله او نكرة كقول الاعمى يا رجلا خذ
بيدي رجلا ههنا نكرة لانه لا يقصد به واحدا بعينه بل كل من
تاخذه بيده فهو للمنادى قوله واما المنادى المفرد المعرفة فمضموم
قد سبقت الاشارة الى العلة الموجبة لبنائه وهو وقوعه
موقع كاف الخطاب واما المضاف فلم يبن لما ذكرنا ان
المضاف اليه بمنزلة التنوين لمعاقبته اياه والتنوين علم التمكن
فلا يجوز ان يبنى مع ما هو بمنزلة علم التمكن واما النكرة فلم
يبن لانتفاء علة البناء فيه حيث لم تقع موقع كاف الخطاب و
في قوله يا زيد ويا رجل اشارة الى ان المنادى المفرد المعرفة
ضربين احدهما ما كان معرفة قبل النداء نحو يا زيد والثاني ما
تعرف بالنداء نحو يا رجل فانه لم يكن قبل النداء معرفة وانما تعرف
من حيث انك اذا اقبلت على واحد من الجنس وخصصته بالنداء فجرى مجرى ان تعرف
الرجل بلام التعريف قصدا واحدا بعينه ثم اختلف اصحابنا في العلم هل يكون باقيا على علميته

اما لافذهب الاكثرون الى انه نكر وجعل جنسا نحو زيدا من الزيدين كما يقال رجل من الرجال ثم خص بالنداء من بين الجنس والا لكان جمعًا بين التعريفين وهو ممتنع ويدل عليه امتناع قولهم يا الرجل وذهب الاخرون الى ان العلمية باقية بعد النداء واجتماع التعريفين انما يمتنع اذا كانا بعلامة لفظية كحروف النداء واللام ويعضد هذا المذهب انهم جمعوا بين حرف النداء واسم الاشارة نحو يا هذا مع ان اسم الاشارة لا يقبل التنكير والبحث مستقصى في المفتاح قوله ولكن محله النصب لما ثبت ان هذه الحروف ناصبة عرف علة البناء في المفرد المعرفة علم انه وان كان مضموما لفظا لكن حكم على محله بالنصب كما في سائر المبنيات اذ اولتها العوامل ويدل على كونه منصوب المحل جواز النصب في صفته نحو قوله يا عمر الجواد اذ فلو لا ان محل الموصوف النصب لما انتصب الصفة ونظيره ذهب امس الدابر فالوصف مرفوع لوقوعه صفة لما هو مرفوع المحل وان كان مكسور اللفظ وعلى هذا سائر المبنيات فان التوابع التي تصاحبها محمولة على المواضع دون اللفظ الا انهم جوزوا الرفع في وصف

المنادى حملا على اللفظ وان لم يجز ذهب امس الدابر بالجر وهولاء

الطريقين لان الضم لما اطرد فى كل منادى مفرد معرفة اشبه

فى الظاهر ما يرتفع بالفعل نحو جاءنى احمد فاجيز الحمل على لفظه كما فى المعرب

ولم يجز ذلك فى امس لانه ليس كل ما كان ظرفا مثلا كامس يطرد

فيه البناء على الكسر فان قلت كيف جوزوا توصيف المنادى المعرفة

مع حكمهم بانه جار مجرى كاف الخطاب وهلا منعوا ذلك منعهم فى

الضمائر لانها لا توصف بحال البتة قلنا انه وان وقع موقع كاف

الخطاب الا انه لم يجر مجراه فى كل حال ويدل على ذلك انهم قالوا

يا تميم كلهم باعادة الضمير الى تميم بلفظ الغيبة مع انه منادى مضموم

نظرا الى الاصل اذ لم يكن للمنادى من اعلام الخطاب فى الاصل كانت

واياك فالحاصل ان الشئ اذا اشبه بالشئ لم يجر على سننه فى كل

حال ومما يتخرط فى سلك الصفة فى تجويز الرفع والنصب حملا على اللفظ

والموضع التاكيد وعطف البيان وما فيه الالف واللام من

المعطوفات نحو يا تميم اجمعون واجمعين ويا غلام بشر وبشرا و

يا زيد الحادث والحارث وانما جاز ان يعطف ما فيه الالف واللام

على المنادى وان كان لا يجوز يا الحارث لعدم وجوب ان يتحقق في المعطوف
ما يتحقق في المعطوف عليه لبعده عنه الا يرى انه يجوز ان يقال
رب شاة وسخلتها مع امتناع ان يقال رب سخلتها لان الواو وان
تنزل منزلة العامل ولكن ليس الواو بمنزلته في كونه علما للنداء
الذي يفيد التعريف فلا يمتنع ان يجتمع معه الالف واللام ويدل
على انه لم يجر مجرى العامل جواز قولهم ليس زيد خارجا وعمرو
قاعدا مع امتناع قولهم ليس لا عمرو قاعدا واذا قلت يا زيد وعمرو
لم يجز في المعطوف الرفع والنصب بل حكم المعطوف هنا حكم المنادى
بعينه كانك قلت يا زيد يا عمرو وهكذا حكم البدل حيث لا يجوز فيه الرفع
والنصب بل حكمه حكم المنادى بعينه نحو يا زيد زيد لكونه في حكم
تكرير العامل هذا اذا كانت التوابع مفردة وان كانت مضافة فالنصب
لا غير لان التابع تنزل منزلة الجزء من المتبوع فلما لم يكن في المنادى
اذا كان مضافا الا النصب كذلك لا يجوز فيما هو تابع له اذا كان
مضافا الا النصب وذلك نحو يا زيد اخا عمرو ويا خالد نفسه ويا تميم
كلهم او كلكم ويا غلام ابا عبد الله ويا زيد وعبد الله ويا بشر صاحب عمرو وقو

ويا ايها الرجل مثل يا زيد الظريف وانما لم يجز هنا الا الرفع لان ايا

وان كان منادى صورة الا ان المقصود بالنداء هو الرجل وانما جاء وا بأى

ليكون وصلة الى نداء ما فيه الالف واللام لانهم كرهوا الجمع بين التخصيصين

بالنداء ولام التعريف فكان هو الصفة بخلاف يا زيد الظريف وقال صاحب

الكتاب انما صار وصفه لا يجوز فيه الا الرفع لانك لا تستطيع ان

تقول يا اى ولا يا ايها وتسكت لانه مبهم يلزمه التفسير فانك اذا قلت

يا ايها الرجل زال الابهام فكانك قلت يا رجل وضمة اللام هنا

عوض لانا لا نقدر ان نسميها حركة اعراب لان حركة الاعراب هى التى

لها عامل ولا عامل هنا ولا حركة بناء لان الاسم لا يبنى مع الالف

واللام الا الآن فانه يبنى مع الالف واللام قيل ان الالف واللام فيه

وكذلك ان قلنا انها شبيهة بحركة الاعراب كيا زيد كنا قد سوينا بينها و

حركة للموصوف اعنى المنادى المضموم فانهم يسمونه المبنى المشبه بالمعرب

حقها ان تفضل على هذه الحركة فاذا ينبغى ان نقول انها حركة لها منزلة

بين منزلتى الاعراب والبناء الا ان حظها من الاعراب اكثر من

حيث انها جاءت لتدل على ان موصوفها المبنى

المبنى قد اعطى شبهاً من المعرب وفي ان علمنا بمذهب ابى الحسن الاخفش

فى جعله العامل فى الصفة كونها صفة كان ابين لكون الحركة حركة

الاعراب هكذا ذكره عبد القاهر رحمه الله وانما اقحمت حرف التنبيه

اى وبين صفته تعويضاً لاى عما يستوجبه من الاضافة قوله ولا

تدخل يا على ما فيه الالف واللام الا على اسم الله وحده قد سبقت

الاشارة الى العلة الموجبة لامتناع ادخال حرف النداء على ما فيه

الالف واللام وانما جاز ذلك فى اسم الله لان الالف واللام لا يفارقانه

كما لا يفارقان النجم مع انهما عوض من همزة اله فصار كانهما قد

منزلة بعض من الكلمة وانما جاز قطع الهمزة فى النداء ولم يجز فى

غيره لان قطع الهمزة مع اللام فى غير النداء وان كانت عوضاً عن

الهمزة الاصلية الا انها لم يخلع عنها معنى التعريف اصلاً فوصلوا

واما فى النداء فقد تجردت للتعويض مضمحلاً عنها معنى التعريف

لان التعريف الندائى اغنى عن تعريفها فجرت مجرى الهمزة الاصلية

فقطعت قوله فان وصفت المنادى المضموم بابن وهو بين

علمين اعلم ان الابن الموصوف به المنادى المفرد المعرفة اذا وقع بين

علمين كان حقه ان يبنى مع المنادى على الفتح لانهما بمنزلة شئ واحد
كحضرموت وذلك لان الابن لا ينفك عن الاب كما انه لا ينفك
عن كونه ابنا فكان صفة لازمة له والصفة والموصوف من حيث
بمنزلة شئ واحد فاتبعت حركة المنادى حركة الابن ولم يعكس لان
الحركة التى استحقها الابن حالة الانفراد كانت اعرابية وهى النصب
لكونه مضافا وحركة المنادى الضم وهى بنائية اتباع الحركة البنائية
الاعرابية اولى لكون الاعرابية اقوى هكذا ذكره الاكثرون وذكر
بعضهم انه فيه نظر لان الفتحة فى نون ابن فى قولنا يا زيد بن عمرو حركة
الاعراب والحركة فى دال زيد حركة الاتباع الا ترى ان صاحب الكتاب
شبه هذا بابنم وامرئ فكما لا شك ان حركة الهمزة من امرئ حركة الاعراب
كذلك يكون حركة ابن حركة الاعراب لم يوجب جعل الابن مع زيد شيئا
واحدا ان يكون الابن مبنيا لان الاسمين اذا جعلا اسما واحدا لم
يبن منهما الا الاول فاعرى الثانى عن مقارنة اللحن كما فى نحو بعلبك فلو
بنيت المنادى مع الابن على الفتح لكان تحكما على ما عليه الاكثرون
بناءهما على الفتح وذلك لان تصرف البناء فى المبنى للمنادى والابن اى

المنادى حال مقارنته بالابن وانما لم يجز والاتباع فيما لم يقع الابن بين علمين نحو يا زيد ابن اخينا و يا رجل ابن زيد لان القياس ان لا يجوز الاتباع فى كلمتين انما هو فى كلمة واحدة نحو منحدر الجبل الا انهم اجازوا الاتباع ههنا لتنزل الابن منزلة الجزء من الموصوف لا يقال ان كل صفة فهى كالجزء من الموصوف لانا نقول ان من الصفات ما هو اشد امتزاجا واتصالا بالموصوف وذلك اذا كانت اشد اختصاصا فلذلك الاتصال والامتزاج تنزل منزلة الجزء من الموصوف والابن اذا اضيف الى العلم ووصف به العلم كان له من الاختصاص بموصوفه ما لا يكون لغيره اذا لم يكن بين العلمين لان الرجل اذا اريد لنسبة الى ابيه فانما تكون هذه النسبة ان يذكر كل واحد منهما باسم العلم ولا كذلك اذا لم يقع بين علمين الا يرى انه لا يجوز ان يكون ابنا ولا يكون ابن اخ لاحد ومما يدل على شدة اتصال الابن اذا كان واقعا بين علمين بموصوفه اسقطوا التنوين من غير الذى هو صفة زيد بن عمرو وكذلك النصب ولا كذا

اذا لم يقع بين علمين نحو هذا زيد ابن اخينا قوله وان لم يقع بين علمين كان كسائر الاسماء المضافة اى كان الابن كسائر الاوصاف المضافة للمنادى المضموم حيث لم يبن معها الموصوف على الفتح قوله وتلحق المنادى اللام الجارة مفتوحة اللام الجارة تفتح مع المنادى وتكون للاستغاثة او للتعجب نحو يا لزيد للخطب الجليل وقول عمر يا لله للمسلمين وانما فتحت اللام مع المدعو وكسرت مع المدعو اليه فرقا بينهما ولم يعكس لان الفتحة بالمنادى اولى منها بالمدعو اليه لتنزل المنادى على ما سبق منزلة كاف الخطاب واللام الجارة تفتح مع الكاف نحو لك ومع المظهر تكسر نحو لزيد وانما فتحت مع الكاف لان الاصل في الحروف الواردة على حرف واحد ان يبنى على الفتحة التى هى اخت السكون في الخفة لان البناء على السكون ممتنع وقد كسرت اللام الجارة في المظهر فرقا بينها وبين لام الابتداء اذ لو فتحت لقيل ان زيدا لهذا لم يعرف ان الاخبار عن زيد بانه هذا واللام للابتداء او بانه مختص بهذا واللام للاختصاص وهذا الالتباس لما كان زائلا مع المضمر لاختلاف صيغتي المرفوع والمجرور في قولك ان زيدا لك وان يدا لانت اعيد اللام الى الحركة التى استحقها في الاصل وهى

تفتح مع المنادى ايضا لما ذكرنا نحو يا للماء فكانك قد ابصرت ماء فاعجبك
حسنه فتناديه وتقول تعال فانت عجيب الشان لا يعرفك كل واحد
قوله وقولهم يا للبهيتة بالكسرة هذا جواب عن سوال عسى ان يورد
على ما ذكره من ان اللام مع المدعو مفتوحة والعرب تقول يا للبهيتة
بكسر اللام واجاب بان المنادى متروك كما فى قولهم يا بوس لزيد
والمعنى يا للقوم للبهيتة اى احضروها وشاهدوها والبهيتة البهتان
وهذا من امثالهم وفى معناها قولهم يا للعضيهة ويا للافيكة قوله وترخم
المنادى قال النحويون ان الترخيم حذف فى اخره على سبيل الاعتباط
والاعتباط كالابل وغيره من غير علة وهذا ايضا حذف عن اخر
الاسم من غير عارض من اضافة او اعلال او تجاوز الساكنين او غير
ذلك وهو ماخوذ من قولهم امراءة رخيم وهى التى يكون كلامها
محذوف الفضول فيكون موافقا لهذا الحذف للمسمى ترخيما وقيل انها
تكون لينة الكلام خفيفة الصوت ناعمة النغمة ومن هذا قولهم للحجر الملس
رخاما فسمى هذا الحذف ترخيما لانه تخفيف اللفظ وتسهيله وقيل
انما اختص بالنداء لان النداء باب التغير فالتغير يجانس بالتغير ولان النداء

انما يكون الامر مهم فالمنادى يوذن بالترخيم ان ذلك الامر لا يقبل
التوقف بتمام الكلام وله شرائط احدها ان يكون الاسم علما
وذلك لشهرته لئلا يلتبس والثانية ان يكون زائدا على ثلثة
احرف ليبقى بعد الحذف ما هو اقل الاوزان والكوفيون اجازوا
ما كان على ثلثة احرف اذا كان اوسطه متحركا فيقال فى المسمى بعنق
يا عُنُ قالوا لان فى الاسماء ما يشاكله نحو دم ويد وقال اصحابنا
هذه الاسماء قليلة الاستعمال بعيدة من القياس فلا يحسن
يقاس عليها والثالثة ان يكون غير مضاف لانك لو حذفت من المضاف
لوقع الترخيم فى وسط الكلمة لان المضاف والمضاف اليه بمنزلة كلمة
واحدة ولو حذفت من المضاف اليه لكنت رخمت غير المنادى والرابعة
ان لا يكون مندوبا لان الندبة انما يكون بعد المناقب والاوصاف
فوجب ان يذكر على وجه الكمال والخامسة ان لا يكون مستغاثا
ذلك لان المستغيث لا يامن من نوع تعلل من المستغاث بالالتباس
وعدم التفهم وذلك اما حقيقة منه او بطريق التجاهل فتعذر الحذف
والترخيم ولم يتعرض المصنف لذكر الشرائط الثلثة الاخيرة لاشتهارها فيما

بينهم ثم ان للعرب فى الاسم المرخم مذهبين احدهما ان يحذف اخر الاسم ويترك ما قبله على ما كان عليه قبل الحذف من الحركة او السكون والثانى ان يجعل ما بقى بعد الحذف كانه اسم برأسه ولم يحذف منه شئ فيسلك به مسلك سائر الاسماء وذلك نحو يا حا ويا هرق فى يا حارث وهرقل وان شئت قلت يا حا وهر با لضم كيا زيد ويتفق المذهبان لفظا فيما اذا كان ما قبل اخر الاسم مضموما لكن كان التقدير مختلف ذلك نحو يا بلب فى رجل سمى ببلبل ثم ان المرخم لا يخلو اما ان يكون فى اخره زيادتان فى حكم زيادة واحدة بان كانتا قد زيدتا معا او لم يكن كذلك والثانى اما ان يكون قبل اخره مدة زائدة او لم تكن فان لم تكن لم تحذف الا الاخيرة نحو يا حا فى يا حارث بالكسر والضم على اللغتين وان كان مدة فالاسم لا يخلو اما ان يبقى بعد الحذف على ثلثة احرف او لم يبق فان لم يبق لم يحذف ايضا الا الاخيرة نحو يا سعى فى المسمى بسعيد على اللغتين الا ان الحركة مقدرة فى الياء على لغة من يقول يا حار بالضم غير مقدرة

في بعضها الآخر وان بقي تحذف المدة ايضا نحو يا منص بالضم
او منصور على اللغتين وان كان في آخره زيادتان في حكم زيادة
واحدة حذفتا معا نحو يا مرو بالضم والفتح في مروان قوله
الا ما كان في آخره تاء التانيث فانه لا يشترط فيه الزيادة
على الثلثة والعلمية وانما لم يشترط هذان الشرطان لان
العلمية انما اشترطت لان لها تاثيرا في الحذف من حيث
ان العلم كثير الاستعمال بقبل العلمية ومن حيث انه
لا يلتبس اذا كان الحذف وتاء التانيث لم يفتقر الى هذا الشرط
لان تاء التانيث في الكلام في حكم كلمة زائدة فحذفه اهون ولذلك
لم يشترط الزيادة على الثلثة لانه بالترخيم لا يلزم اجحاف في الكلمة لم
يكن قبل الترخيم اذ الاجحاف واقع قبله لان تاء التانيث غير منفصلة
مبني عليها الكلمة قوله يا ثبت قبل او اقبل على اختلاف المعنيين ثبة
اذا كان اسم رجل قالوا ان يقال يا ثبت اقبل واحد الشرطين مفقود
وهو الزيادة على الثلثة واذا كان بمعنى الجماعة قالوا ان اقبل لكون كلا الشرطين مفقودين
فيه جاز فيه الفتح والضم قوله والاولى الاستثناء متصل مشتق من ثنيه عن الامر اذا صرفته

استثناء الا ان الاسم المستثنى مصروف عن المستثنى منه او من تثنيت الحبل اذا وضعت احد طرفيه على طرفه الثاني وعلى هذا سمى استثناء الا انه ضوعف به الخبر وشفع ان كان الاول مثبتا بالنفي وان كان منفيا شفع بالاثبات على ما ترى قوله وهو اخراج الشئ عن حكم دخل فيه غيره لانك اذا قلت جاء ني القوم الا زيدا فقد اخرجت زيدا عن المجئ الداخل فيه غيره ولم يقل من حكم دخل فيه هو وغيره لان ذلك لا يتناول المنقطع من الاستثناء لان الحمار في قولك جاء ني القوم الا حمارا لم يدخل في الحكم الا انه مخرج عن حكم دخل فيه غيره فان قلت فاذا لم يدخل في الحكم فكيف خرج قلنا المراد بالاخراج صرف الحكم عنه والتصريح به والنص عليه قوله والمستثنى ينتصب في الكلام الموجب التام اعلم ان المستثنى بالا لا يخلو من ان يكون في الكلام الموجب او غير الموجب والمعنى بالموجب ما لم يصدر باحد الاشياء الثلثة التي هي النفي والنهي والاستفهام وبغير الموجب ما صدر باحدها وانما كان الاستفهام بمنزلة النفي والنهي لان من الاستغراقية تزاد في النفي والنهي تزاد فيه ايضا نحو قوله تعالى هل من خالق غير الله

الكلام موجباً فلا بد ان يكون المستثنى منه مذكوراً والمستثنى منصوباً
نحو جاء نى القوم الا زيداً وانما ينصب لانه قد شابه المفعول لكونه
فضلة يجئ بعد تمام الكلام وله شبه خاص بالمفعول معه لان
العامل فيهما الفعل بتوسط الحرف وللصحة جعل الحرف ههنا عاملاً
كما جعل الواو ثمه عاملاً وان كان العمل فى الحقيقة للفعل على ما هو
المتصور من مذهب النحويين وان كان غير موجب فلا يخلو من ان
يكون تاماً او غير تام والمعنى بالتام ما كان المستثنى منه مذكوراً فيه
فان كان تاماً فلا يخلو من ان يكون المستثنى مقدماً على المستثنى منه
او لا يكون فان كان مقدماً فالمستثنى منصوب ابداً لامتناع البدل
لان البدل لا يتقدم على المبدل منه نحو ما جاءنى الا زيداً
احد وان لم يكن مقدماً فلا يخلو من ان يكون المستثنى من جنس
المستثنى منه او لا يكون فان لم يكن فالمستثنى منصوب ايضاً
نحو ما جاءنى احد الا حماراً وهى اللغة الحجازية اذ البدل مشروط
فيه عندهم ان يكون من جنس المبدل منه وان كان من جنس
المستثنى منه جاز فى المستثنى النصب على ما ذكرنا والبدل نحو ما

جاءنی احد الا زید والا زید او ما مررت باحد الا زید الا زید

وما رایت احد الا زیدا وههنا لا یجوز الا النصب لکنه

یحتمل البدل والاستثناء والفصیح هو البدل لان الکلام ههنا

لو حملت علی الاستثناء کان الفعل قبل الا غیر مفرغ لما بعدها

اذ الکلام قبله تام لا یفتقر الی شی فاذا اردت الاستثناء نصبت

بعد الا لتمام الکلام واذا حملت علی البدل کان الفعل الواقع قبل

بمنزلة المفرغ لما بعدها اذ المبدل منه فی حکم الساقط وکان

قولک ماجاءنی احد الا زید بمنزلة ماجاءنی الا زید واذا کان

کذلک فالبدل اولی لکونه مقصودا او جزءا منه بخلاف النصب اذ

هو فضلة ولا یکون جزء من الکلام فالحمل علیه اولی وانما لم یجز البدل

فی الموجب نحو جاءنی القوم الا زید لان المبدل یقوم مقام

المبدل منه واذا قام مقامه عمل فیه عامله فصار کانک قلت

جاءنی الا زید فرفعت زیدا بجاءنی فکیف ترفعه به وقد نفیته عنه

وهذا محال لان القصد ان تجعل زیدا خارجا من جملة القوم عاریا

عن المجیء فاذا جعلته فاعل المجیء لکنت قد اسقطت القوم

رًا سا وانتبه وهذا عكس الغرض وان كان الكلام غير تام

يعاقبه الا من حيث العمل لا من حيث المعنى نحو ما جاءنى الا زيد

وما رأيت الا زيدا وما مررت الا بزيد فالفعل الواقع ههنا

قبل الا مفرّغ لما بعدها والا ههنا بمنزلة سائر الحروف التى تغير

المعانى دون الالفاظ نحو هل وبل وغيره ولا يجوز هذا الا فى النفى

لو تقول فى الايجاب جاءنى الا زيد اذ لو ذهبت بقوله لم

تخل من ان تريد اثبات المجئ لزيد ونفيه عنه فان اردت

الاول كنت قد جعلت الا بمنزلة الساقط وذلك لا يجوز لان

الا لا تراد فى الاثبات وان اردت الثانى كنت قد جعلت الا

نافية بمنزلة ما حتى اذا جاءت بعد الفعل كقولك جاءنى الا

زيد جعلته بمنزلة ما جاءنى ثم ترفع زيدا بالفعل المبنى بالا كما

رفعته بالفعل المنفى بما فهذا الحكم على الاوضاع خروج بها عن

طريقها لان الا لم توضع لنفى الافعال وانما وضعت لنفى الحكم

البعض فليس لك ان تستعملها لما لم توضع له قوله وحكم غير كحكم الاسم

الواقع بعد الا اعلم ان غير اصل وضعه فى الاصل للوصف صفة ولا تقع الا للنكرة وان وصفت

لانه موضوع في الاصل على ما ينافي التعريف لانك اذا قلت

مررت بغيرك فكل من عدا المخاطب غيره واذا كان موضوعا

على هذا لم يكن الاضافة معرفة له اللهم الا اذا اضيف الى ما

له ضد واحد فيتعرف اذ ذاك نحو عليك بالحركة غير السكون فتوصف

به النكرة نحو قولك مررت برجل غيرك تريد ان مرورك وقع

على المخاطب وعلى رجل اخر وانك لم تمر بالمخاطب بل باخر او انك

مررت برجل يخالف المخاطب في المذاهب والشمائل وهو في هذا الوجه

خلاف مثلك بخلافه في الوجهين الاولين اذ المراد به فيهما المخالفة

في الذات دون الاوصاف والشمائل فهذا معنى غير وماله في

اصله ثم انهم قد وجدوا بينه وبين الا مشابهة من جهة المعنى

فادخلوا كل واحد منهما على صاحبه اعني انهم استعاروا غيرا

لمعنى الاستثناء واعربوه اعراب الاسم الواقع بعد الا حيث كان

اسما متمكنا واستعاروا الا لمعنى الوصفية واعربوا ما بعدها اعراب

غير حيث كان حرفا فالاول نحو جاءني القوم غير زيد وما جاءني

غير زيد احد وما جاءني احد غير حمار وما جاءني احد غير زيد

وغير زيد بالرفع والنصب فانقلت فلم عمل فيه الفعل غير المتعدى
لغير واسطة حرف ولم يعمل فى الاسم الواقع بعد الا قلنا لان
غير التوغلة فى الابهام اشبه الظروف المكانية التى هى الجهات
الست وما جرى مجراها فعمل فيه غير المتعدى كما عمل فيها
اما الثانى اعنى دخول الا على غير فى الوصفية فنحو قوله تعالى
لو كان فيهما الهة الا الله لفسدتا اى غير الله ولا يجوز استثناء
لان المعنى حينئذ لو كان فيهما الهة مستثنى عنهم الله لفسدتا
فللمشرك ان يقول هب ان الامر كذلك لكن جاز ان يكون فيهما الهة
غير مستثنى عنهم الله فلا يبقى للاية دلالة قاطعة على التوحيد قوله
ومثله سوى اعلم ان سوى فى معنى غير انه يستثنى به والفرق بينهما ان
سوى عندهم ظرف مكانى فى الاصل وحقه ان لا يليه العوامل
لان المعنى المقدر فيه عامل فناصب لان الظرف منصوب
فى كل حال فى كل موضع فلا يجوز ان يكون معمول عاملين فى حالة
واحدة فلهذا كان الاحسن ان يقال مررت برجل سواك
وقبح مررت لسواك لانه فى معنى مكانك مما يدل على ظرفيته ووقوعه

صلة للموصول نحو جاءنى الذى سواك خلافا لغيره والكوفيون اجازوا
استعماله اسما وظرفا فيجعلونه فى السعة مررت بسواك وجاءنى
سواك قوله ولحروف الداخلة على الجملة ثمانية ستة منصوبها
قبل المرفوع واثنان على العكس فالستة تسمى مشبهة بالافعال
وانما سميت مشبهة بالفعل لانها اشبهت الفعل من حيث لزومها
الاسماء وكون اواخرها مبنية على الفتح كالافعال الماضية وانها على
ثلثة احرف فصاعدا كما يكون الفعل كذلك فلما اشبهت الحروف
بالفعل من هذه الوجوه اجريت مجراه فى ان جعل لها مرفوع
ومنصوب وقدم فيه المنصوب على المرفوع فقيل ان زيدا اخوك
كما قيل ضرب زيدا اخوك الا ان تقديم المنصوب هنا لازم وثمه
جائز وانما التزم فيها ذلك لانه ليس للحرف حظ فى العمل وانما هو
محمول على الفعل وفرع عليه فالقياس ان يلزم طريقة واحدة
ولا يجوز فيها الوجهان لئلا تجرى مجرى الفعل نحو ضرب زيد عمرا او
ضرب عمرو زيدا وانما كان تقديم المنصوب فيها اولى لتكون بعد
من المشابهة اذ الاصل فيه ان يلى الفاعل فاذا اخر المرفوع هنا

هٰهنا حصل لمخالفة هذه الحروف للفعل لانحطاطها عن رتبته

فان قلت الخبر اذا كان ظرفا فما الذى يسوغ فيه تقديمه على الاسم

نحو ان فى الدار زيدا قلنا انما جاز ذلك لان الظروف من بين الاشياء

والتنزل من الاشياء منزلة انفسها فاجازوا فيها ما لا يجوز فى

غيرها الا تراهم يفصلون بها بين المضاف والمضاف اليه فى الشعر نحو

قوله هما اخوا فى الحرب من لا اخاله ولا يجوز ان تقدم على ان

نحو فى الدار ان زيدا لانه لم يبلغ من قوة الحرف ان تعمل فى ما

قبله ولم يبلغ ايضا من ضعف الظرف ان تعمل فيه الحرف مقدما

عليه واعلم بان الاسم والخبر فى هذا الباب هو المبتدأ والخبر فى الاصل

وقد عمل الحروف فيهما معا عند اصحابنا البصريين لاقتضاء الحرف

الطرفين على التسوية ولما وجب ان يكون عاملا وجب ان يعمل فيهما

جميعا وارتفاع الخبر عند الكوفيين بما هو مرتفع به قبل دخول

الحرف ولا عمل له فيه والخلاف يظهر فيما اذا قلت انك

وزيد ذاهبان فانه لا يجوز عند البصريين ان يعطف على المحل لانه

يكون اذ ذاك مرفوعا بالابتداء ويفتقر الى خبره

يكون ذا اعرابين خبرا له ولان فيه يكون معمولا لعاملين مختلفين
ولا يخفى استحالة هذا وعند الكوفيين جائز لانه لا عمل للحرف
عندهم في الخبر فلا يفضي الى اعمال عاملين فيه قوله ان وان
للتحقيق اذا قلت ان زيدا قائم فكانك حققت مضمون الجملة وثبت
تقدمها في التصديق وكذا اذا قلت بلغني ان زيدا قائم بالفتح الا
انها نقلت معنى الجملة الى معنى المفرد على ما ستراه وان المكسورة
لا تفيد شيئا سوى توكيد مضمون الجملة ولكونها للابتداء لم
يجامع لامه الا اياها نحو ان زيدا لقائم وان في الدار لزيدا او
ان زيدا لفي الدار جالس وكان القياس ان تدخل عليها نحو
لان زيدا قائم الا انهم كرهوا توالي الحرفين بمعنى واحد فادخلوها
على الخبر والاسم ايضا اذا فصل بينهما بالظرف وعلى ما يتعلق بالخبر
ايضا اذا تقدمه ولا يجوز ان زيدا قائم لفي الدار لان اللام لا يتاخر
عن الاسم والخبر والا لما وقع في صلة ان ولكونها مع ما عملت فيه مرفوع
المحل بالابتداء جاز في المعطوف الرفع حملا على المحل وهو ان زيدا قائم
وعمرو وانما جاز الحمل على المحل بعد مضي الجملة فان لم تمض فالنصب واجب على ما

والنصارى والصابئون من آمن بالله واليوم الآخر
وعمل صالحا فلهم اجرهم عند ربهم ولا خوف
عليهم ولا هم يحزنون فقد ذكر سيبويه ان فى الآية
تقديما وتاخيرا كانه ابتداء والصابئون بعد مضى
الخبر والبيت شاهد له والا فاعلموا انا وانتم بغاة
ما بقينا فى شقاق كانه قال انا بغاة وانتم كذلك وفائدة
التقديم فى الآية هى الايذان بان الصابئين الذين
كانوا ابعد منتزعا فى الشرك واثبت قدما فى
الكفر وما سموا الصابئين الا انهم صبوا عن الاديان
كلها لو آمنوا يصح مع ذلك ايمانهم فضلا عن
غيرهم فقدم ذكرهم ايذانا بهذه النكتة
واما فى البيت فهو للاشعار بان المخاطبين اوغل
فى البغى فعاجل بذكرهم حيث كانوا اشد بغيا
ولو قيل بالنصب نحو الصابئين وايّاكم
لما كان من التقديم والتاخير من شئ لان التقديم

والتاخير فى المزال دون القار هكذا ذكر فى الكشاف قوله وكان للتشبيه كان مركبة من كاف التشبيه وان اذ الاصل فى قولك كان زيد الاسد ان زيدا كالاسد فلما قدمت الكاف فتحت همزة ان لتكون داخلا على المفرد لفظا والمعنى على الكسر بدليل جواز السكوت عليه وانما عدل الكلام عن سمة الاول ليكون الكلام مبنيا من اول الوهلة على التشبيه الا ترى انك اذا قلت كان عمرا الاسد فقد بنيت كلامك على التشبيه بخلاف قولك ان زيدا كالاسد اذ التشبيه انما يكون بعد مضى صدره على الاثبات قوله ولكن للاستدراك اعلم ان لكن يتوسط بين كلامين متغائرين نفيا

واثباتا فيستدرك بها النفي بالاثبات والاثبات بالنفي وذلك نحو
ما جاءني زيد لكن عمرو جاءني وجاءني زيد لكن عمرو لم يجئ وقد ينزل
التغاير المعنوي منزلة اللفظي فيقال فارقني زيد لكن عمرا حاضر وجاءني
زيد لكن عمرا غائب وهي تشارك انّ في جواز العطف عليها مع ما عملت
فيه محلا لما ان معناها لا يغاير معنى الابتداء وفي جواز دخول اللام
على خبرها ايضا عند الكوفيين ومن اصحابنا قوله وليت للتمني ولعل
للترجي وذلك نحو قوله تعالى يا ليتنا نرد وقوله تعالى لعل الساعة قريب
ترجى للعباد والفرق بينهما ان ليت يجوز ان يستعمل فيما يمكن وقوعه
وما لا يمكن نحو ابا ليت الشباب يعود يوما ولعل لا يستعمل الا فيما هو ممكن
اذ المحال لا يترجى وقوعه قوله والفرق بين انّ وانّ انّ المكسورة مع
اسمها وخبرها [illegible] قد ذكرنا ان المفتوحة بمنزلة المكسورة
في العمل وافادة معنى التاكيد ومخالفته لها في انها تقلب الجملة الى حكم
المفرد فتكون معها في تاويل المصدر فلا تستقل حتى يضم اليها اسم او
فعل الا ترى ان التقدير في بلغني ان زيدا منطلق بلغني انطلاقه واما
المكسورة فالجملة معها على استقلالها لفائدتها تقول ان زيدا منطلق

ولسكت كما تسكت على زيد منطلق فالحاصل ان ما كان مظنة
للجملة فالواقع فيه المكسورة كافتتاح الكلام وبعد القول وبعد
الموصول وبعد حتى ونحو ذلك وما كان مظنة للمفرد فالواقع
فيه المفتوحة نحو مكان الفاعل والمفعول والمضاف اليه والمبتدأ
نحو بلغني ان زيدا منطلق وسمعت ان عمرا خارج وعجبت من
طول ان بكرا واقف وحق ان زيدا منطلق الا انها لا تقع مبتدأ بها
في اللفظ لا تقول ان زيدا منطلق حق بل التزموا تقديم الخبر وذلك
لانه لو ابتدء الكلام بان لكان عرضة لدخول ان عليه نحو ان
زيدا قائم حق وهذا لا يجوز لاجتماع حرفين بمعنى واحد فوقا
وتفتح بعد لو ولولا وبعد علمت وبعد اخواته وانما فتحت بعد
لو نحو لو انك جئتني لاكرمتك لان ما بعد لو اذا كان مختصا بالفعل
اقتضى ذلك فاعلا والفاعل لا يكون الا مفردا فالتقدير لو وقع
جئتني اى مجيئك الا ان هذا مما ترك استعماله لطول الكلام
بان وصلتها ولطلبها الفعل يجب في ان الواقعة بعدها ان يكون
خبرها فعلا فلا يجوز الاسم نحو لو ان زيدا اخوك مثلا هكذا ذكره

الزمخشري وقد اعترض عليه بقوله تعالى ولو ان ما في الارض
من شجرة اقلام والبحر يمده وقد اجاب عنه فحول المشائخ بانه انما
جاز من حيث ان قوله والبحر يمده لما التبس بالعطف بقوله ما في
الارض من شجرة اقلام صار خبر الجملة المعطوفة وهو يمده كانه
خبر الجملة المعطوفة عليها لالتباسها بها وحصول الشركة بينهما
بالعطف قال ونظيره قولهم زيدا ضربت عمرا واخاه فان زيدا
انما يصح نصبه مع كون الفعل مشغولا بعمرو وهو اجنبي عنه
من اجل ان عمرا واخاه لما التبسا عطفا صار عمرو لاتصاله به من
سبب زيد فكان الضمير المتصل باخي زيد متصلا بعمرو وانما فتحت بعد
لولا لان ما بعدها مبتدأ محذوف الخبر والمبتدأ لا يكون الا مفردا فاذا
قلت لولا ان زيدا منطلق لكان كذا فكانك قلت لولا انطلاق زيد
موجود لكان كذا فلو كسرت لكان بمنزلة قولك لولا زيد منطلق والجملة لا تكون مبتدأ
كيف والمبتدأ مخبر عنه والجملة لا يصح الاخبار عنها وانما فتحت بعد علمت لانك اذا
قلت علمت انك ذاهب فكانك قلت علمت ذهابك حاصلا الا انه ترك ثاني مفعولي علمت لطول
الكلام بان وصلتها كما حذف مع المصدر لانه مختصر اللفظ وقد ذكر اصحابنا انه اذا قيل علمت

ان زيدا منطلق جرى فى صلتها ذكر المحدث والمحدث عنه فيصير
كانه قيل علمت زيدا منطلقا وهذا الكلام يغلط فيه من ينظر الى ظاهر
فيتوهم انهم جعلوا ان فى حكم اللغو وليس كذلك فغرضهم ان المحدث والمحدث
عنه اذا جرى ذكرهما فى صلتها دل ذلك على ان المقصود الاخبار بعلم
زيد منطلقا واذا كان كذلك علم ان المراد علمت انطلاقه واقعا فلم يحتج
الى ذكره فاذا قلت علمت انطلاقه لم يدل على ذلك اذ لا يكون معه
حديث ومحدث عنه ذكره عبد القاهر وانما كسرت عند دخول اللام فى خبرها
لان علمت تعلق عند دخول لام الابتداء نحو علمت ان زيدا لقائم على ما
سياتى بيانه فاذا دخلت صار علمت معلقا وما بعده من مظان
الجمل فتكسر قوله وتدخل ما الكافة على جميعها فيكفها عن العمل اعلم
ما تدخل على هذه الحروف الستة فتغيرها عن العمل وتهيئها للدخول
على القسمين نحو انما زيد قائم وانما قام زيد وعلى هذا سائر الحروف وقد
ذكر علماء علم المعانى ان انما لقصر الحكم على الشى او لقصر الشى على الحكم
فقولك انما زيد قائم تريد ان زيدا مقصور على القيام وانما تقوم زيد تريد
ان القيام مقصور على زيد منه قوله تعالى قل انما انا بشر مثلكم وقوله تعالى انما

ثابتهم الله واستقصاء الكلام فيه لا يليق بهذا الكتاب واعلم ان
هذه الحروف كما يبطل عملها عند لحوق ما الكافة بها كذلك يبطل عملها
ما خلا ليت ولعل بالتخفيف تشبيها لدخول على القبيلتين الا ان
المكسورة اذا خففت لزمتها اللام فرقا بينها وبين ان النافية واذا دخلت
على الفعل فلتدخل على الافعال الداخلة على المبتدأ والخبر مثل كان
كاد وحسبت اخواتها والمفتوحة اذا خففت تعوض عما ذهب عنها
عند دخولها الفعل احد الحروف الاربعة السين سوف وقد وحرف النفي
فرقا بينها وبين ان الناصبة لانها لا تجامع ان الناصبة لكونها
للاستقبال وهذه الحروف ايضا اما للاستقبال او للحال وذلك نحو
ان زيد لقائم وان كان زيد لقائما وان علمت زيدا لمنطلقا وعلمت ان
زيد منطلق وعلمت ان سيخرج ان سوف يخرج ان لا يخرج وان قد خرج
وما جاءني زيد لكن عمرو حاضر وكان تدياه حقان فهو واللذان
مرفوعهما قبل المنصوب ما ولا المشبهتان بليس ما ولا تحملان على ليس
فيجعل لهما مرفوع ومنصوب على لغة اهل الحجاز لمشابهتهما اياها
من وجهين احدهما النفي والثاني لدخولهما على المبتدأ والخبر ثم ان ما

اذهب فى الشبه بها وذلك لاختصاصها لنفى الحال كليس بخلاف
لا فانها لنفى الاستقبال فلذلك كانت عاملة فى المعرفة والنكرة
جميعا نحو ما زيد منطلقا وما رجل افضل منك ولم تعمل لا الا فى النكرة
نحو لا رجل افضل منك وامتنع لا زيد منطلقا اظهارا لضعفها فى
الشبه وانما خصصت بالنكرة دون المعرفة لانها اولى بالنكرة
منها بالمعرفة لكونها لنفى الجنس فى الاعم والاغلب وذلك لا يتصور
الا فى النكرة فروعى ههنا ذلك المعنى وهو نفى الجنس وان كانت
بمعنى ليس وبنو تميم لا يعملونهما ويرفعون ما بعدهما على الابتداء
والخبر ولغة التنزيل هى الاولى قال الله تعالى ما هذا بشرا وقال
ما هن امهاتهم ويبطل عملهما عند نقض النفى بالا لزوال
مشابهتهما بليس وذلك لان وجه الشبه هو النفى وقد بطلت بالا وذلك
اما ليس فانها تعمل مع الا لكونها فعلا والا لم تبطل الفعلية وكذلك يبطل
عملهما عند تقديم الخبر على الاسم اظهارا لضعفهما وفرعيتهما لانهما قد
اشتبهتا فعلا غير متصرف شبها ضعيفا من جهة المعنى فلم تقويا على العمل
عند عدولهما عن سمتهما الاصلى فان قلت فما بالهم التزموا تقديم المنصوب على

على المرفوع في باب ان اظهارا للفرعية وفي ما ولا تقديم المرفوع لانا قلنا

ان واخواتها لما اشبهن الفعل لفظا ومعنى واستعمالا احببنا

ايقاع المخالفة بينهن وبين الاصل لئلا يشتبهن به بخلاف ما

ولا فانهما لم يشبها تلك المشابهة القوية فأمن فيهما الاشتباه

بالاصل مع قلته ولاوجه اخر واعلم ان النكرة نحو رجل فرس يشتمل

على الجنس كله بطريق البدل فاذا دخلت عليها لا الاستغراقية

نحو لا رجل في الدار فقد اشتمل النفي على كل رجل حتى لا يجوز لا رجل

في الدار بل رجلان هذا معنى قوله ويقال له نفي الجنس وفي قولهم

نفي الجنس نوع من التجوز لانه نفي حكم الجنس لا نفي نفس الجنس الا

ترى انك اذا قلت لا رجل في الدار انك نفيت حكم الرجل وهو

كينونته في الدار لا نفسه ثم ان لا هذه قد استحقت عمل ان في نصب

الاسم ورفع الخبر لكونها في النفي بمنزلة ان في الايجاب وهم يحملون الشي

على ضده كما يحملونه على نظيره طلبا للتناسب والتشاكل وتحقيقا للتقابل ثم ان

الاسم اذا كان مضافا الى النكرة او مضارعا له انتصب انتصابا صحيحا

كما ذكروا ان كان مفردا بني على الفتح وقد سبقت الاشارة الى الوجه لعلة بنائه مفردا وانها معمولها في الفصل

وجود المضاف اليه يمنع من بناء المضاف وكذلك ما يضارعه فلا
ههنا العلة والذي يفصل لك النصب الصحيح من البناء في هذا الباب
انك تقول لا مسلمات في الدار فتفتح التاء لان الحركة ليست حركة الاعراب
فتلحقها اختها التي هي الجر لكن الحركة حركة بناء والنحويون قالوا ان
ليست للاسم وحدها لكنها للاسم مع لا وتقول لا اباً لك صدق
ولا اخوات نسب لك فتكسر لان المضاف معرب وحركته اعرابية و
قال اذا كان الاسم مضافا الى النكرة لان الاضافة في هذا الباب
الى المعرفة ممتنعة لتعرف المضاف ح ولامتناع دخول لا هذه على المعرفة
اللهم الا اذا كانت الاضافة لفظية نحو لا ضارب زيد الآن او غدا
في الدار لان تقديره لا ضارب احد زيد الآن او غدا في الدار اما
خبر لا هذه فمرفوع نحو لا غلام رجل كائن عندنا بالجار اخر لك
ثم انهم اختلفوا في ارتفاعه فبعضهم على انه بالجر كما كان وبعضهم
على ارتفاعه بالخبرية ولا عمل للحرف فيه حجة الاول الا ان
محذوف بهما حذوف فوجبت ترفع الجر كما كان ايضا معنى النفي فيهما
مضمون الجملة فهي ان يكون عامله في طرفيها وحجة الثالث لا فرع ان

في العمل انحطاطاً لرتبة الفرع عن الاصل وايضاً ان مع المنفي مرفوع
المحل بالابتداء فوجب ان يكون الخبر خبر المبتدأ فلا تعمل فيه لا واذا
الخبر لا يعمل فيه العامل اللفظي وجاز لا رجل وامرأة كائنان عندنا
بالرفع عطفاً على المحل قبل مضي الخبر يدل على ان لا عمل للا في الخبر
والا يلزم اعمال عاملين في معمول واحد على ما سبق في ان واعلم
ان اثبات الخبر في هذا الباب هو لغة اهل الحجاز واما بنو تميم فانهم لا
يثبتون الخبر في كلامهم بل يحذفونه حذفاً لازماً كما في قولهم لولا
زيد لكان كذا ويجوز حذفه ايضاً عند الحجازيين ومنه
كلمة الشهادة ومعناها لا اله لنا او في الوجود الا الله قوله فان
كررت لا مع المفرد جاز فيه الرفع نحو قولك لا حول ولا قوة الا بالله انما جاز
الرفع مع التكرير في قولك لا رجل فيها ولا امرأة لانه مبني على السؤال
نحو ابرجل في الدار ام امرأة فتقول لا رجل في الدار ولا امرأة ولا لا تعمل
ههنا وقد ذكر في لا حول ولا قوة الا بالله ستة اوجه احدها لا حول
ولا قوة بفتح الاسمين فتجعل في كل واحد منهما نافية للجنس والثاني لا حول ولا
قوة بفتح الاول ونصب الثاني على ان يكون لا الاولى لنفي الجنس والثانية زائدة مؤكدة لنفي غير عاملة

والاسم بعدها منصوب عطفا على لفظ المنفى لانه مفتوح يشبه المنصوب

لا حول ولا قوة بفتح الاول ورفع الثانى ليكون عطفا على محل المنفى

المنفى والرابع ان يقال لا حول ولا قوة برفع الاسمين لما ذكر والخامس

لا حول ولا قوة رفع الاول على ان لا بمعنى ليس وفتح الثانى على انه لنفى الجنس

والسادس عكس هذا وهو الوجه الثالث بعينه صورة الا انه ليس له

حكما لا لا الثانية فى الوجه الثالث زائدة غير عاملة وفى هذا الوجه

بمعنى ليس وارتفاع الاسم بها فهذه الوجوه الستة التى نصوا عليها

والزيادة عليها محال قوله واما المفرد المعرفة فلا يقع بعدها الا مرفوع

اعلم ان لا موضوعة للنكرة اذ اصلها النفى الشائع وذلك لا

يتاتى مع التعريف فلم يدخلوها على المعرفة فلم يقولوا لا زيد عندك

كما قالوا لا رجل عندك وان جاء شئ منه ففى ضرورة الشعر والذى يكثر

استعماله فى الكلام التكرير نحو لا زيد عندك ولا عمرو وانما جاء هذا مبنيا على

السوال نحو ان يقال ازيد عندك ام عمرو فتقول لا زيد عندى ولا عمرو

والمفرد لا يفتقر الى ذكر الاسم فاذا قيل ازيد عندك كان الجواب لا

اى اصل لذلك وحكم النكرة المفصول بينها وبين لا حكم المعرفة فى الجواب

ايجاب الرفع والتكرير نحو لا فيها رجل ولا امرأة قوله والحروف العاملة

في الفعل المضارع تسعة اعلم ان الاصل في نواصب المضارع هو

ان المصدرية نحو احب ان تقوم اي قيامك انما عملت لمشابهتها لان

الناصبة المشددة لفظا ولان الجملة بعدها في تاويل المفرد في

قولك احب ان تقوم اي قيامك كما ان المعنى ان زيدا تقوم في تاويل

المعنى قيامه اما اخواتها فقد حملت عليها في العمل لانها للاستقبال

كما ان ان للاستقبال وقد حكي عن الخليل ان الحرف الناصب هي ان

فحسب والباقي لا ينصب الفعل الا وهي مضمرة والاكثر على خلافه

قوله ولن لتاكيد النفي في المستقبل تقول لا افعل فاذا اكدت

الفعل قلت لن افعل غدا ولا يجوز لن افعل الآن وعند الخليل

اصلها لا ان خففت الهمزة وسقطت الالف ضرورة الكتابة وحسب

جعله حرفا براسه وقد زيفوا قول الخليل بجواز اما زيدا فلن اضرب

اذ لو كان اصله لا ان لما تقدمه شيء مما في حيزه وهذا لا

يلزمه لان الحروف يتغير احكامها ومعانيها عند التركيب

الا يرى ان لو اذا ركبت مع لا يبطل معنى لو ومعنى لا ويحدث معنى التخصيص

نحو لولا أخي نبي وعلى هذا اكثر الحروف المركبة وعند الفراء اصلها لا

فابدل اللام نونا من الالف قول من قال ان لن تفيد التأبيد ليس بثبت

ولما جاز تحديد الفعل بعده نحو لن افعل الى وقت كذا وقد جاء

بدليل قوله تعالى فلن ابرح الارض حتى يأذن لي ابي قوله وكي

اعلم ان كي قد يكون حرف جر وقد تكون حرفا ناصبا فانكانا الا وفا

منتصب بعدها باضمار ان كما ينتصب بعد اللام او الجارة لا يعمل

وانما حكم بكونها حرف جر استدلالا بقولهم كيمه على حذ قولهم لمه

والاصل كيما على ان يكون كي داخلا على ما الاستفهام وقد حذف

الالف كما حذف مع سائر حروف الجر نحو لم وفيم ان كان الناصب الفعل بها

نفسها من غير اضمار ان انما علم كونها ناصبة بدخول اللام عليها كما

في قوله تعالى لكيلا تأسوا على ما فاتكم ولو كان حرف جر لما دخله الجار قوله

والرابع اذن اعلم ان اذن جواب وجزاء كقولك اذن اكرمك لمن قال

لك انا اتيك فقد اجبته بهذا الكلام وصيرت اكرامك جزاء لاتيانه

وانها لا تعمل الا بعد ان يكون الفعل الذي بعدها مفرغا لها غير معتمد على

شيء قبلها فان اعتمد بطل عملها نحو قولك انا اذن اكرمك والفعل

على المبتداء الواقع قبلها اعني انا فهو اولى به لكونه خبرا عنه فيبطل عمل اذن

لان خبر المبتداء اسم والاسم اذا وقع موقعه الفعل كان مرفوعا وليس

اذن قد وضعت على العمل حتى لا يجوز الغاءها البتة كما كان ان كذلك

لانها قد تقع حيث لا يكون لها عمل كقولك انا اذن فاعل كذا فاذا كان

مما يلغى وقد وقع قبله المبتداء كان المبتداء اولى بالفعل الواقع بعدها

وكذلك اذا قلت ان تكرمني اذن اكرمك لم يجز النصب ووجب الجزم

لان الشرط قبله يقتضي الجواب فلو نصبت لبطل حكم الشرط وذلك فاسد

الشرط بدون الجزاء لا يتصور واذن يصح له معنى من غير نصب اذ تقع حيث

لا يتصور النصب وكذلك اذا قلت والله اذن لا افعل فتلغى اذن ايضا

اذ الفعل بعدها معتمد على اليمين واعمالها يبطل حكم اليمين كما يبطل حكم

الشرط فوجب الغاؤها وكذا اذا اريد به الحال لا يجوز ان تقول لمن يحدثك اظنك اذن

كاذبا بالنصب وانك في حال الظن وان كان الفعل منقطعا عما قبلها

غير معتمد على شيء لان هذا الباب مبني على الاستقبال الا ترى ان

أن وكي ولن لا حظ لها في الحال فالحاصل ان اذن بمنزلة ظننت حيث

تعمل تارة وتلغى اخرى الا ان الاعمال في موضع الالغاء جائز في باب ظننت حيث لا يتقدم عليها

معنى ولا يجوز في اذن حيث لا يبطل المعنى ويفسد العرض على ما تقرر

قوله وان من بينها تدخل على الماضي فتضمر بعدها احرف اعلم ان تصرف

ان اكثر في الكلام من تصرف اخواتها فانها اصل الباب وفرع عليها

لذلك دخلت على الماضي والمضارع فتعمل مع الاظهار والاضمار فان

قلت كيف عد الدخول على الماضي من خواص ان دون اخواتها وقد نا

اذن ايضا تدخل الماضي كما في قول الشاعر اذن لقام بنصري معشر

خشن قلنا لا نسلم ان اذن في البيت داخل على الماضي بل

هي حرف ملغاة توسطت بين الشرط المقدر او القسم وجوابه

ولا تعلق له بما وقع بعده والحاصل ان اذن غير داخل على الماضي

في البيت لا لفظا ولا معنى اما لفظا فظاهر لانها داخل على اللام

المتصل ربها الماضي واما معنى فلانها لا تعلق له بالماضي من

حيث المعنى بل هي ملغاة كانه قيل لو كنت من مازن لقام

بنصري اذن وجواب ثان وهو انه ما جعل الدخول على الماضي

من خواص ان بل مجموع الوصفين اعني

الدخول على الماضي والاضمار ومعلوم ان مجموع الوصفين

من خواص ان وان لم يكن احدهما على الانفراد قوله وهي اعلم
ان حتى حرف جر بمنزلة الى فاذا اصادفنا الفعل بعدها وجب ان
يكون منصوبا باضمار ان اذا قلت سرت حتى ادخلها كانك قلت
سرت حتى ان ادخلها ليكون الفعل في تاويل المصدر مجرورا
بحتى ومما يدل على ان العمل هنا لان المضمرة دون حتى قول
الشاعر شعر راويت عبرا بي الزهق مطلة + حتى المصيف ويغلو
القعدان + فالمصيف مجرور بحتى ويغلو معطوف عليه ومعلوم
النصب فيه لا يحتمل الا باضمار ان لانه بمنزلة حتى المصيف وعلاء
ولو كان حتى في قولك سرت حتى ادخلها هي الناصبة بنفسها
لوجب ان لا يجي ههنا منصوبا بعد الجر لانه لا يكون في موضع واحد
جارا وناصبا والمعطوف يجب ان يكون على اعراب المعطوف عليه فاذا
لم يكن قبل يغلو فعل منصوب وكان قبله اسم مجرور علمت ان حتى فيما نحن فيه
حرف جر باق على اصلها وان النصب باضمار ان قال عبد القاهر ان في
الكلام ههنا مضافا محذوفا وكانه قيل سرت حتى وقت ان ادخلها كقولك اتيتك
خفوق النجم في ان المصدر قد اضيف اليه الزمان وصار بابا تنبيه ان الفعل بعد انما حتى ينتصب اذا

اذا كان مستقبلا نحو سرت حتى ادخلها اى سرت كى ادخلها فالسبب

اعنى السير قد مضى والمسبب اعنى الدخول لم يمض وهو مترقب

بعد او فى حكم المستقبل نحو سرت امس حتى ادخلها يعنى الى ان ادخلها

فالمسبب والسبب قد مضيا جميعا الا ان المسبب فى حكم المستقبل لانه

فى وقت وجود السبب كان مترقبا وانت تحكيه الآن بلفظه واما

اذا كان حالا او فى حكم الحال نحو سرت حتى ادخلها الآن او سرت حتى

ادخلها على حكاية الحال الماضية فلا ساغ للنصب ههنا لامتناع

اضمار ان مع فعل الحال فى لام كى اذا قلت جئتك لتكرمنى فا

منصوب باضمار ان لان اللام الجارة لا تدخل الا على الاسم او

فى الفعل كما ذكرنا فى حتى ولا يمتنع اظهار ان معها نحو جئتك لان تعطينى

حتى بخلاف اخواتها لانها فى الاصل للعطف يعنى حتى والواو

والفاء فلو ظهر بعدها ان يظهر عطف الاسم على الفعل وذلك فى

بخلاف اللام فانها ليست من الحروف العاطفة بل من حروف الجر فلا

باس باظهار ان بعدها واذا دخلت على الفعل الداخلة عليه لا وجب

اظهار ان نحو لئلا تعطينى والاصل لان لا فادغم لئلا يتوالى اللامات فان لم تلفظ

به جدا فتم ولام الجحد هي اللام المزيدة لتاكيد النفي نحو لم يكن لاذ

وانما لم تكن عاملة بنفسها لانها في الاصل من حروف الجر وقد زيد

ههنا لتوكيد النفي فبالحري ان لا تعمل النصب عادة فالاصل التزم اضمار

ان معها لانها جعلت في النفي بازاء السين في الاثبات ولفظ

الفعل ملتزم مع السين فالتزم معها ايضا ولم يظهر ان ولا لفظ

الاسم وفيه بحث يطلب من المفتاح فتم واو بمعنى الى او الا اذا قلت

لالزمنك او تعطيني حتى كان المعنى لالزمنك الى ان تعطيني حتى

او الا ان تعطيني والاكثرون قالوا او بمعنى الى ان وتلك اصح فهذه العبارة

معترض عليها لان والمضمرة بعدها ان لو كانا بمعنى الى لكان التقدير

في قولنا او ان تعطيني الى ان تعطيني وهذا خلف من القول وتركت

هذه العبارة رفعا لهذا الاعتراض وانما كان النصب بان ههنا ولم

تكن بها نفسها لانها في الاصل من حروف العطف فلا تكون عاملة

في الفعل وان قلت انها ليست هنا للعطف لانهم فسروها بالى او الا وحتى

قلنا وشيء من هذه الحروف المفسرة هي بها ليس بعامل في الفعل الضا

فوجب اضمار ان بعدها فتم واو الصرف هي الواو في نحو قولك لا تاكل السمك

وتشرب اللبن وتسمى واو الجمع انما اضمرت بعدها ان لم تعمل بنفسها لانها
لو عملت لكانت لاتخلو من ان تعمل اعتبار الاصلها اولمعناها الذی
عرض لها فی هذا الوضع وکلا الاعتبارین لایوجب لها النصب اما الاول
فلان معناها الموضوعة لاجله هو العطف او الاشتراک وشیء
من حروف العطف لایعمل النصب واما الثانی فلان معناها العارض
هو معنی مع ومعلوم ان مع لاتعمل النصب فی الفعل وانما قلنا انها
بمعنی مع لانک اذا قلت لاتاکل السمک وتشرب اللبن کانک قلت
لاتاکل السمکة مع تشربک اللبن وله ان یاکل السمکة علی حدة وتشرب
اللبن علی حدة ولیس له ان یجمع بینهما فی وقت واحد وان اردت
ان تکفه عن کل واحد منهما فقلت لاتاکل السمکة وتشرب اللبن
بالجزم ای ولاتشرب اللبن والفعل بعدها مع ان المضمرة منصوب
المحل علی انه مفعول معه کما فی قولهم ماصنعت وایاک والسادس
الفاء فی جواب الاشیاء الستة اذا قلت زرنی فاکرمک فالفعل منصوب
باضمار ان وذلک لانهم لما قالوا زرنی ولم یمکنهم عطف الفعل الذی
هو اکرمک علیه اذ لو کان یجب دخوله فیما دخل فیه الاول وهو زرنی

فاكرمك مثلا قصد الى صيغته يتبين ان قصدهم ان يجعلوا الاول
سببا للاكرام فنزلوا قولهم دزنى منزلة المصدر نحو ليكن منك
زيارة فاكرام منى ولما نزل منزلة المصدر وجب اضمار ان بعد
الفاء ليكون عطف الاسم على الاسم فقيل دزنى فاكرمك بمنزلة ليكن
منك زيارة فانى اكرمك اى ليكن منك زيارة فاكرام منى فمعنى اضمار
ان ايذان بان الاول سبب للآخر وكذلك النهى كما فى قوله تعالى
ولا تطغوا فيه فيحل عليكم غضبى اى فان يحل والمعنى لا يكن طغيان
فاحلال غضب منى واما النفى فكقولك ما تاتينا فتحدثنا وله
معنيان احدهما ما تاتينا فكيف تحدثنا بمعنى لو اتيتنا لحدثتنا
والثانى ما تاتينا الا لم تحدثنا اى لم يوجد منك اتيان
ينتسب الى الحديث وانما انحصر معناه فيما ذكرنا لان الكلام
موضوع لانتفاء مجموع الاتيان والحديث وانتفاء المجموع اما
بانتفاء كل واحد من جزئيه وهو المعنى الاول او بانتفاء احد الجزئين
وهو المعنى الثانى وذلك لا يكون الا بانتفاء الحديث دون
الاتيان ولا يمكن عكسه اذ الحديث بدون الاتيان لا يتصور

واما الاستفهام فنحو اين بيتك فازورك والمعنى ليكن منك تعريف
بيتك فزيارة مني واما التمني فنحو ليت لي مالا فانفقه اي ليت لي
مالا فانفاقا مني واما العرض فانه قريب من التمني نحو الا تنزل
بنا فتصيب خيرا كانه قيل الا يكون منك نزول فاصابة خير مني و
مقاربته للتمني هي انك اذا عرضت عليه النزول فقد حثثته
عليه ولكن تحثه الا على ما تودّه وتتمناه وليس هذا باستفهام لانك
تقصد بقولك الا تنزل ان تستفهمه عن ترك النزول وانما تقصد ان
تذكره وتعرضه عليه فقط فالفعل منصوب بعد الفاء في هذه المواضع
ان ثم ان الفعل المنصوب بعد الفاء مع ان المضمرة له اعراب ولا
من الرفع والنصب وينقسم الى ثلثة اقسام قسم جاز فيه الرفع فقط
نحو اتيتني فاحدثك اي ليكن منك اتيان فتحديث مني على ما مر في الفاء
وقسم جاز فيه الرفع والنصب نحو ائتني فتحدثني ان شئت قدرت
افعل اتيانا فحديثا وان شئت قدرت ليكن منك اتيان فحديث وقسم
جاز فيه النصب لا غير نحو ليتك تاتينا فتحدثنا المعنى ليت اتيانا منك
فحديثا منك وانما لزم النصب لاجل ليت وقوله وعلامة صحة الجواب بالفاء ان يكون المعنى

فعلت فعلت اراد ان الجواب بالفاء انما يكون فيما كان الاول سببا للآخر
كما ذكرنا نحو ما تاتينا فتحدثنا اجعل الاتيان سببا للحديث اي ان
تاتينا تحدثنا وهذا معنى قولهم ان فعلت فعلت لا ان يكون ذلك
باضمار شرط ولم الجازمة لم ولما لنفي الماضي واعلم انه انما عملت لم
لاختصاصها بالفعل وانما وجب ان تعمل الجزم لانها اشبهت بان
من حيث انها تدخل على الفعل المضارع فتنقله الى معنى الماضي كما ان
ان تدخل على الفعل فتنقله الى معنى المستقبل سواء كان ماضيا او مضارعا
فلما اشتبها عملت عملها ولما بمنزلة لم في هذا النقل فحملت عليها وقالوا
انما دخلت لم على المضارع ولم تدخل على الماضي لانها لما كانت عاملة
والعمل يظهر في المضارع دون الماضي الزموها المضارع ولم يجوزوا
دخولها على الماضي كما اجازوا ذلك في ان الشرطية لان الاصل في
حروف الشرط ان تدخل على الفعل المستقبل والمستقبل اثقل من
الماضي فعدل عن الاثقل الى الاخف واما لم فالاصل فيها ان تدخل
على الماضي وقد وجب سقوط الاصل فلو جوز دخولها على الماضي الذي هو الاصل
لما جاز دخولها على المضارع الذي هو اثقل وفرع وفي لما توقع واقبال

ولما النفي قد فعل فلما في النفي بمنزلة قد في الاثبات وفي قد
معنى التوقع فكذلك في لما يقال قد ركب الامير لقوم
ينتظرون ذلك فكذلك لما يركب الامير وقيل هي في الاصل لم
اليها ما فازدادت في معناها أن تضمنت معنى التوقع واستطالة
زمان فعلها وذلك انك اذا قلت ندم فلان ولم ينفعه الندم اي
لم ولو قلت فلما كان المعنى على ان لم ينفعه الندم الى وقته فهو كلام
الامر انما عملت لام الامر الجزم لمشابهتها ان في لزومها للمضارع و
معناه من الاخبار الى الامر كما ان ان ينقل الفعل من كونه مجزوما به الى
مشكوكا فيه وانما كسرت من حق الحروف الواردة على هجاء واحد ان تفتح
على ما سبق فرقا بينها وبين لام التاكيد التي تدخل للمضارع نحو ان زيدا
ليضرب ولانها لما كانت عاملة عملا مختصا بالفعل اشبهت اللام
الجارة التي تعمل عملا مختصا بالاسم فكسرت كما كسرت وتسكن عند
واو العطف وفائه نحو فليستجيبوا لي وليؤمنوا بي لانهم شبهوا ولي
وفلي من فليستجيبوا لي بفخذ وكبد ونحوهما مما عينه مكسورة
فسكنوا اللام ههنا كما كانوا قد سكنوا العين ثمه نحو فخذ

نحو لم يكن ونظيره اسكان اول هو مع الواو والفاء تشبيها بعضد

فانه اعضد قوله ولا للنهي انما عملت لا هذه الجزم كما ذكرنا في

الامر ثم النهي قد يكون للفاعل والمفعول الغائبين والحاضرين او المتكلمين

كما ان الامر كذلك نحو لا يضرب زيد ولا يضرب ولا تضرب ولا تضرب

ولا اضرب ولا اضرب ولا نضرب ولا نضرب قوله وان في الشرط

والجزاء ان وضعت للشرط وهي تقتضي جملتين تجعل احدهما شرطا

والاخرى جزاء وانما وجب ان تعمل الجزم لانها لما كانت مقتضية للجملتين

وجب ان تكون عاملة فيهما واختير لها عمل الجزم لطول ما تقتضيه لانه

حذف وتخفيف وهي اعني ان للاستقبال كما ان لو للماضي انما

تعمل لو كما عملت ان لانها كانت للماضي والماضي لا يستحق الاعراب فالحري

ان لا تعمل الحرف الذي وضع لاجله ولا اثر على مثاله فانها تلزم للمضاء

نقضا فان قلت كيف زعمت ان ان للاستقبال وانت تقول ان كنت جئت امس

فاني اعطيتك قلنا انه وان كان ماضيا لفظا الا ان المعنى على الاستقبال لان

المعنى ان تكن جئت امس على معنى ان يصح خبر جيئتك امس نعطك اليوم او يكون

قد خرج ذا كلا على جهة قوله وهما تجزمان ابدا اذا كانا مضارعين

اعلم ان فعلی الشرط والجزاء لم یخلو من ان یکونا مضارعین او ماضیین او الشرط مضارعا والجزاء ماضیا او علی العکس من ذلک اما الاول فنحو ان تسألنی اعطک فالفعلان مجزومان جمیعا لان معنا ان یقتضی الجزئین وهو عامل فوجب ان یکون عاملا فیهما جمیعا لنسبة الی کل واحد منهما علی السویة واما الثانی فلا یظهر فیهما الاعراب نحو ان جئتنی اکرمتک لان الکلمة اذا کانت غیر مستوجبة للاعراب فلا یتغیر عن حالها وان کان العامل یلاصقها الا انهما فی محل الجزم علی معنی انهما وقعا موقعا لو وقع فیه المضارع الذی یستحق الاعراب لکان مجزوما واما الثالث فنحو ان تاتنی اکرمتک فالاول مجزوم لاستحقاقه الاعراب وملاصقته حرف الجزم ایاه واما الثانی فلا یظهر فیه الجزم کما ذکرنا واما القسم الرابع وهو ان یکون الشرط ماضیا والجزاء مضارعا فلا شک ان الاول لا یظهر فیه الاعراب فلا یظهر فیه الجزم واما الثانی ففیه الوجهان الرفع والجزم نحو ان اتیتنی اتیک واتک اما الرفع فلان الجزاء تابع للشرط فلما لم یظهر فیه الجزم حیث کان ماضیا حمل الجزاء علیه فلم یجزم وترک علی احواله وهو الرفع فهو مرفوع لفظا مجزوم معنی بحکم ان نحو ان زید الله لزید فرع

لفظا ودعاء مجزوم معنى لانه بمنزلة ليغفر الله لزيد اما الجزم فعلى
الظاهر لان الشرط والجزاء حقهما ان يكونا مجزومين فلما امتنع
جزم الشرط ترك الجزاء مجزوما وعليه البيت الذي انشده وان اتاه
خليل يوم مسغبة يقول لاغائب مالي ولاحرم ففي يقول جاز
الرفع والجزم والبيت لزهير وروى يوم مسغبة ويوم مسالة وحرم
وحرم والخليل الفقير والحرم المنع اي يقول ليس لمالي منع عنك
قال ابو عبيدة مال حرم اذا كان لايعطى منه شئ قوله يجئ
بالفاء اذا كان جملة اسمية او امرا ونهيا او دعاء او ماضيا صريحا
اعلم ان الجزم في الفعل الثاني في هذا الباب يدل على كونه جزاء فكل
موضع لاتقدر فيه على الجزم تدخله الفاء لان الفاء تاتي لاتباع
بالشئ فلا يكون في ابتداء الكلام فاذا قلت ان تاتني فانت مكرم علم
قولك فانت جواب الشرط وليس بكلام منقطع ولا يقع بعد الفاء فعل
يمكن جزمه الا على اضمار شئ يصرفه عن الجزم نحو قوله تعالى فمن يؤمن
بربه فلا يخاف وهو التقدير فهو لا يخاف فيكون ممتنعا من تقدير الجزم اذ الجملة
الاسمية تمنع فيها الجزم فالحاصل ان الفاء تدخل حيث لا تقدر فيه على الجزم فعلا كان

واما الاسم فظاهر لان الجزم لا تدخله واما فعل الامر فهو موقوف
او مجزوم والساكن لا تقدر على اسكانه مرة اخرى وكذلك النهى لانه
وكذلك الماضى لانه لا يستحق الاعراب واحترز بالصريح عما كان ماضيا
فى تاويل المستقبل نحو ان خرجت خرجت واما اذا قلت ان خرجت
اليوم فقد خرجت امس فقد صرحت بالماضى ولا يبقى لتاويل المستقبل فيه
مجال فهذه الاشياء لما تعذر فيها الجزم دخلتها الفاء لما ذكرنا ثم
ان الناسع ما يعلم انها واقع موقع الفعل المجزوم لما جاء من نحو قولك ان
تاتنى فانا اكرمك واعظم امرك بالجزم حملا على موضع فانا اكرمك والفرق
بين تقدير الجزم فى موضع الماضى الذى لا فاء فيه وبين الذى فيه
الفاء ان الجزم هناك اعنى فى الماضى المجرد من الفاء مقدر فى الفعل
وحده لتنزله منزلة المضارع وفيما دخله الفاء فى موضع الجملة
لان تقدير الجزم فى جزو الجملة الاسمية والامر والنهى مما لا يخفى
استحالته الا ترى انك اذا قلت ان تلقه فاكرمه فلا يتاتى لك
ان تقول اكرم مجزوم فى التقدير لكنك تقدر الجزم فى المجموع فيتناول
على انه لو كان فعل خبر لظهر فيه الجزم نحو ان تلقه يجب عليك الكرامة

وعلى هذا ان تاتني ابوم فقد اتيتك مسّ المعنى ان تفعل تكن لك
جزاء اتيانك لوجب اويقع ذلك مستحقا او ما اشبه ذلك اما في قو
ان خرجت خرجت فلا حاجة لك ان تتاول الفعل على معنى فعل
فظهر لك الفرق فالحاصل ان حق الجزاء اذا كان فعلا يمكن جزمه
لفظا او تقدير الجزم فيه وحده ان يستعمل بغير الفاء والا فلا بد من
الفاء فان قلت اليس من مذهبهم ان اعراب الفعل مجازي على سبيل
التشبيه وهذا المعنى الذي ذكرت يوجب ان يكون الجزم دالا على معنى
فيكون حقيقة ولم يكن مجازا لانه اعني الاعراب لم يكن في الاسم حقيقة
الا لكونه مفيدا معنى لم يكن في نفس صيغة المعرب دليل عليه
كالفاعلية ونحوها قلنا ان الجزم قد ابان ما اريد بالجزم من المعنى
وحفظه عن الالتباس بنحو ان يلتبس ان والمراد بها الجزاء بالتي
هي النافية وليس اعراب الاسم لهذا الغرض لانه يدل على معنى مفرد
ليس هو في الفعل ولا في الاسم وذلك المعنى هو الفرق بين الفاعلية
والمفعولية فليس رفع زيد ونصب عمرو في ضرب زيد عمرا لتعلم به معنى
ضرب او معنى زيد وعمرو كما كان الجزم في ان تخرج اخرج لتعلم به

ان الحرف معناه المجازاة وفي لا يخرج ليعلم به ان معنى النهي ولكنه
لان الفعل له طرفان في اقتضائه فاوجب ان ينفصل احدهما عن الآخر
قوله وينجزم المضارع بان مضمرة في جواب الاشياء الستة التي تجاب
بالفاء الا النفي مطلقا اذا قلت ائتني اكرمك فاكرمك
مجزوم لانه جزاء شرط قد حذف لدلالة الامر عليه اذ المعنى
ان تاتني اكرمك لانك لما امرته بالاتيان ثم اتيت بعده
باكرمك مجزوما علم انه جزاء لاتيانه اليك وعلى هذا الاستفهام نحو
اين بيتك ازرك والمعنى ان اعرف بيتك او ان عرفتني ازرك لانك لما
استفهمته عن بيته ثم جئت بعده بالفعل علم انه جواب يقتضيه
الاستفهام من الاضافة والتعريف وعلى هذا النهي لا تفعل شرا يكن
خيرا لك لانك لما نهيته عن الفعل واتيت بعده بجواب كان المعنى
ان لم تفعل وان تنته عن الفعل يكن خيرا لك فان قلت لا تدن من
الاسد ياكلك بالجزم كان محالا لان عدم الدنو لا يقتضي الاكل و
تدن لا تدل الا عليه لانه نهي فلا يدل على الاثبات فائدة ولهذا امتنع
الاضمار بعد النفي مطلقا لانك اذا قلت ما تاتينا تحدثنا كان معناه ان لم

تاتينا فتحدثنا وهذا خلف من القول ولا ياتى ان يقدر فعلا مثبتا نحو ان تاتينا لان النفى لا يدل عليه ولقائل ان يقول لو كان علة تمنع اضمار ان فى النفى ما ذكروه لوجب ان يجوز لا تفعل يكن خيرا لك باضمار ان لم تفعل وقد ابوا ذلك مطلقا فالاولى ان يضرب عن هذا التعليل صفحا الى غيره بان يقال علة امتناع الاضمار بعد النفى انما هى المنافاة لان النفى اخبار مقطوع به غير مشكوك فيه فلا دلالة له على الشرط الذى هو الشك وعلى خطر ان يكون وان لا يكون بخلاف سائر الاشياء الخمسة فانها تشارك الشرط فى كونها غير ثابتة الوجود وعلى هذا التمنى نحو ليت لى مالا فانفقه لان المعنى ان يكون لى مال فانفقه والعرض نحو الا تنزل بنا تصيب خيرا لانك لما عرضت عليه النزول ثم جئت بالجواب علم انه مبنى على النزول فان قلت اليس قولك الا تنزل يدل على ان لم تنزل فكيف جزمته قلت انه لا يدل على ذلك انما دل عليه ان لو كان الكلام نفيا والعرض لا يكون نفيا ثم من الجزاء ان تعلم ان المضارع الواقع فى هذه المواقع انما ينجزم اذا قصد به الجزاء فان لم تقصد كان مرفوعا اما وصفا لما سبقه نحو قوله تعالى هب

لدنك وليا يرثني اى لبا وارثا او حالا عنه نحو فذرهم خوض يلعبو
اى لاعبين او قطعا واستثنا فانحو الاتذهب به تغلب عليه اى انت
عليه قوله ومن السماعية اسماء تجزم المضارع على معنى ان وهى
اعلم ان هذه الاسماء وضعت موضع ان لضرب من الايجاز والاختصار
وبيانه انك اذا قلت من تضرب اضرب كان حقه ان يقال ان تضرب
زيدا اضرب زيدا وان تضرب عمرا اضرب عمرا وان تضرب خالدا اضرب
خالدا الى ما يمكن حصره ولا تقدر على استيفائه فاتى باسم عام يشتمل
الجميع وترك استعمال ان معه فقيل من تضرب اضرب فدل على كل انسان
فلهذا حكم باسميته وبنى لتضمنه معنى ان وهو منصوب المحل على
المفعولية فيما ذكرنا من المثال كانك قلت اى انسان تضرب اضربه
واذا قلت من يكرمنى اكرمه كان محله مرفوعا بالابتداء على تاويل
اى انسان يكرمنى اكرمه وقال بعضهم الخبر هو الجملة الجزائية وحدها
اعنى اكرمه والجملة الشرطية لا يجوز ان يكون خبرا لكونها فى صلة من
وبعضهم على ان الخبر هو الجملتان جميعا كانك تقول انسان ان يكرمنى
اكرمه وهو اعنى من يختص باولى العلم وعلى هذا ما نحو ما تصنع اصنع اذ

شيئا ما ان تصنع اصنعه لان ما مبهم يقع على كل شئ فلما قصد

الشياع اتى به وجعل نائبا مناب حرف الشرط كما ذكرنا فى من

محله منصوب بالمفعولية واذا قلت ما تكن اخرج كان مرفوع المحل

بالابتداء وهذا يعضد قول من قال ان الخبر مجموع الجملتين اذ

لو كان الخبر هو الجزاء وحده وجب ان يكون فيه ضمير عائد الى

المبتدأ وقد خلا الجزاء ههنا عن العائد وفى الشرط ضمير يعود

اليه وكذلك اى تقول ايهم يأتنى اكرمه والمعنى ان انسان ما

يأتنى اكرمه وهو ههنا مرفوع بالابتداء ولو قلت ايهم تضرب

اضرب كان منصوبا على المفعولية وعلى هذا متى واين ومتى

من الظروف الزمانية واين من الظروف المكانية فاذا قلت

متى تخرج اخرج كان مشتملا على جميع الازمنة واذا قلت اين تذهب

اذهب كان لاستغراق الامكنة وتلحقهما ما المزيدة فتزيدهما

ابهاما نحو متيما تخرج اخرج وانيما تكن اكن وعلى هذا انى وهو بمعنى كيف

الا انها يجازى بها دون كيف نحو انى تكن اكن وهى لاستغراق

الاحوال انها ليست بظرف كما ان كيف كذلك وهل مهما نحو مهما تصنع اصنع وقد ذكر فيه وجهان

احدهما ان يكون الاصل ماما على ان يكون الثانية زائدة مثلها
في ايّاما تدعوا ادعوا فابدل من الالف الاولى ههنا هاء تحسينا
للفظ والثاني ان يكون مه واقعا قبل ما الشرطية بمعنى الكف ثم
جريا مجرى كلمة واحدة وعلى هذا حيثما واذما وهما بمنزلة ان معنى
الا انهما لا يجازى بهما الا مع ما وذلك انهما قد لزمتا الاضافة والاضافة
تنافي معنى المجازات لاقتضائه الابهام والاضافة ينافيه فاذا كففتا
بما صلحتا بمعنى المجازات قوله واى تكون ابدا واحدا من اثنين او جماعة
اعلم ان وضع اى على ان يكون واحدا من اثنين او جماعة ولهذا اذا
اضيف الى المعرفة لم تضف الا الى الاثنين فصاعدا ولكون النكرة
شائعة اضيف اليها واحدة كانت او اثنين او جماعة قوله والذين على
اسميتها قد استدل على اسمية هذه الكلم باربعة اشياء باسناد
الفعل الى ضميرها نحو ايهم ياتيني اكرمه والاضمار يختص بالاسماء
وبدخول حرف الجر عليها نحو بمن تمر امرّ وباضافتها نحو ايّام وبدخول
التنوين نحو ايّا ما تدعوا وهذه الدلائل لا تعم جميع هذه الاسماء بل يختص
ببعضها لان اذما وحيثما لا يدخلها شيء من ذلك والدليل العام

على اسميتها لانها مع افادة معنى المجازاة على معان ينصوص مستقلا بانفسها لولا مقاربة معنى المجازاة اياها بخلاف ان الشرطية فان معناها مقصورة على افادة المجازاة ويدل على اسميتها انها لا يتعرى الاعراب المحلي على ما مر والحروف لا يكون له اعراب بوجه ما فقوله ومنها اسماء تنصب اسما نكرة على انه تميز اعلم ان اسماء الاعداد بتمامها بمنزلة المقادير فافتقرت الى ما يبينها لانك اذا قلت عندي ثلثة مثلا فلم يعلم اى نوع تقصد فوجب ان تاتى بما يبين ويزيل الابهام ثم التبيين قد يكون بالاضافة وقد يكون بالمنصوب فالاضافة في العشرة وما دونها فانها يجب ان تضاف الى اقل امثلة العدد التي هي افعل وافعال وافعلة وفعلة ومنها الجمع المصحح مذكرة ومونثة كمسلمين ومسلمات ولا تقول ثلثة غلمان لانه للكثرة والثلثة الى العشرة من عقود القلة فيجب ان تقول ثلثة غلمة فان لم يكن للاسم مثال قلة جاز ان يضاف الى الكثرة نحو ثلثة شسوع لفقدان اشساع وقد شذ عن هذا الاصل ثلثمائة الى تسعمائة اذ القياس ثلث مئات او مئين لان الثلث تبين بالمائة الا انهم استغنوا بلفظ الواحد عن الجمع

وجاز الرجوع الى القياس فى ضرورة الشعر وفيما دون الثلث نحو
الاضافة لان التلفظ باسم الجنس مفرد او مثنى يفيد الدلالة على الجنس
والعدد جميعا نحو رجل و رجلان بخلاف الجمع فانه لا يدل على عقد
مخصوص من العدد واما التثنى بالمنضو فقد يكون فيما يتون من
الاعداد نحو قول بعضهم ثلثة اثوابا لانهم لما نونوا العدد نصبوا المميز
لامتناع الاضافة كما فى موضع كف سحابا وفيما فيه النون نحو عشرون
وثلثون وقد مر ذكره وفيما ركب من الاعداد نحو خمسة عشر
رجلا وانما نصبت لان فيه تقدير التنوين اذ الاصل خمسة
وعشرة على ما سيجئ فى موضعه وحق المنصوب ان
يكون مفردا لان الغرض الدلالة على الجنس والنكرة المفردة
تكفى فى ذلك فاختاروها لانها اخف واما مائة فانها
تضاف الى ما يبينها كما يضاف باب عشرة الا ان
المبين مفرد نحو مائة درهم وذلك لان مائة
قد تجاذبها شبهان احدهما مع عشرة لانها عشرة عشرات
مرات والثانى مع تسعين من حيث انها جمع كثرة مثلها وكانها

فجعل ما بينهما مجرورا ليكون كعشرة ولم يجمع ليكون كتسعين وقد اعلى الشهور
حقهما ثم قالوا ماتا درهم فاضافوا مئتاها الى المفرد فلم يمتنع الاضافة
وهذا حكم الالف وانما عد الاعداد المركبة من العوامل السماعية
الاسماء المركبة التي تنصب ما بعدها على التميز بنحصر في هذه الاسماء
اعني من احد عشر الى تسعة عشر واذا كانت تنحصر في عدد معلوم
غير متجاوز الى غيرها فبالحري ان تعد من السماعية فان قيل الاعداد
التي فيها النون ايضا من السماعية بعين ما ذكرتم وقد عدها في
القياسية قلنا انه جعل الاسم التام مطلقا من جملة العوامل القياسية
كل اسم مبهم قد امتنع من الاضافة فهو ينصب ما بعده على التميز فصح
تعداده من جملة القياسية واما ان احد انواع الاسم التام المبهم ينحصر في عدد
مخصوص فذلك لا يقدح فيما ذكره على ان الشبهة قائمة بعد اذ يمكن
لك ان تقول الاعداد المركبة داخلة تحت الاسم التام المبهم الممتنع من الاضافة
فبالحري ان تعد من القياسية كالذي فيه نون الجمع قوله والثاني كم للكناية
عن العدد واعلم ان كم اسم موضوع للكناية عن الاعداد وهي للكثرة وتستعمل على
وجهين في الاستفهام والخبر اما الاستفهام فنحو كم رجلا عندك فينصب المميز لانها
بمنزلة عشرين اذ المعنى اعشرون رجلا عندك ام ثلاثون والتنوين مقدر فيها لانها اسم والاسم يستحق التنوين

فانها تبين بالاضافة الى الواحد و الى الجمع نحو كم رجل و كم رجال عندك
بمعنى كثير من الرجال واضافته الى الواحد على القياس لانه عدد كثير
فهو كمائة درهم واما الى الجمع فلانها لما بينت بالاضافة اشبهت باب
عشرة واختصوا التبيين بالنكرة المنصوبة فى الاستفهام و بالاضافة
فى الخبر فرقا بينهما والجر اولى بالخبرية من النصب لما انها نقيضة رب
فتجر ما بعدها حملا على رب جريا على ديدنهم فى حمل الشئ على ما
يقابله وقد يجئ النصب فى الخبرية حيث يتعذر الاضافة عند و ذلك
ما يفصل بينها وبين مميزها نحو كم فى الدار رجلا وبعضهم على ان الجر
بعدها باضمار من وهى منوية ابدا فى التقدير وانما بنيت لانها استفهامية
متضمنة معنى الحرف وخبرية فتشبه الحرف اعنى رب او
لانه الاصل فى البناء ثم انها تقع فى وجهيها مبتدأ و مفعولا و
مضافا اليها نحو كم رجل و رجال عندك بمعنى كثير او عشرة من الرجال
عندك وكم رجل او رجال لقيت اى كثيرا او عشرين و رزق كم رجل
او رجال اطلقت ولا تقع فاعلة الا فى المعنى لاقتضائهما صدر الكلام
فيهما معنى الاستفهام والخبرية بمنزلة الاستفهامية فى هذا المعنى لانهم اجروها مجرى

واحد في الحالين ولانها لما كانت تقابل رب لان رب صدر الكلام كذا

ها ثم ان كم لما كان اسما للمفرد موضوعا للكثرة جاز عود الضمير اليه

مفردا او جمعا حملا على اللفظ مرة وعلى المعنى اخرى نحو كم رجلا لقيته

ولقيتهم قوله والثالث كاي كاي كلمة ركبت من كاف التشبيه واي

جعلت في معنى كم الخبرية نحو كاي رجلا وانما نصب مميزها لانها

بالتنوين فامتنعت عن الاضافة وفيها خمس لغات كاي وكاين وكاء

بوزن كاع وكيء بوزن كيع وكاء بوزن كع فالاكثر ما تستعمل مع من و

كم الخبرية قوله والرابع كذا كناية عن العدد كذا الكوفي وهي مركبة من

كاف التشبيه وذا التي في قولك هذا الا انهما لما ركبتا تغير حكم الكاف

وخلع عنها معنى التشبيه كما في كاي وذا ايضا تغير حكمها ولذلك

استوى فيها الذكر والانثى فلا يقال كذا وكذه كما يقال هذا وهذه ثم

ان ذا لما دخل عليها الكاف صار بمنزلة اسم مضاف فنصب ما بعدها

نحو عندي كذا وكذا درهما فكانه قيل كالعدد درهما وانما قصد

تبين لكونها عبارة عن عدد مبهم فاذا قلت عندي كذا درهما فكانك

قلت عدد ما درهما قوله السماعية العاملة في الاسماء كلمات

تسمى اسماء الافعال او لها روید اعلم ان هذه الاسماء قد نوبها
نضرب من الایجاز حیث نضعوا الاسماء موضع الافعال ولیس ون
بها مسدها نوع من المبالغة والتاکید لا یکون فی لفظ الفعل ماسیاتی
فاذا قلت روید فانه اسم اقیم مقام الفعل واستوی فیه المذکر و
المونث والواحد والاثنان والجمع وهذا نوع من الاختصار ثم ان
مسمیات هذه الاسماء قد تکون امرا وقد تکون اخبارا فالاول قد
تکون متعدیا کروید زیدا او غیر متعد کصه بمعنی اسکت ومه بمعنی اکفف
ولم یورد الامام هذا النوع من حیث انه لا یعمل فی اسم ظاهر وا لمقصود
هنا ذکر العوامل واما اسماء الاخبار فنحو هیهات وهذه الاسماء کثیرة
ونحن نقتصر علی ما ذکره فی الکتاب فمنها روید وهو مصدر ارود
فی الاصل ای امهل صغر تصغیر الترخیم باخذ منه الزوائد وسمی
به الفعل وجعل هذا الحذف والتغییر دلیلا علی انه
خلع عنه معنی المصدریة وبنی کما ان فعل الامر مبنی واما استوی
فیه الواحد والاثنان والجمع فرقا بینها وبین الفعل ولانها فی الاصل
مصدر والمصدر لا یثنی ولا یجمع وقد یستعمل مصدرا مضافا الی

المفعول نحو رويد زيد وقد يستعمل منصوبا منونا على الوصفية للمصدر نحو سرت سيرا رويدا او على الحال ايضا نحو ساروا رويدا اى مرودين واذا لحقته الكاف وهو اسم فعل كان لمجرد الخطاب ولا محل له من الاعراب مثلها فى ذلك و اياك نحو رويدك زيدا واذا كان مصدرا فهو اسم مجرور المحل على انه مضاف اليه ومنها بله وهو اسم لدع نحو بله زيدا اى دعه اتركه وقد يكون مصدرا فيضاف الى المفعول نحو بله زيد اى ترك زيد بمعنى اترك زيدا تركا ومنها دونك وهو اسم لخذ وعليك وهو اسم لالزم وعلى هذا اليك بمعنى تنح وعليك من الظروف المضافة فى الاصل وقد جعل ههنا اسما للفعل لان الظروف تنوب مناب الفعل فى المعنى غنائها فجعلت ههنا اسما لها فعلى هذا دونك ومنها هيهات وهو اسم للبعد نحو هيهات الامر اى بعد وقيل اصله هيهية فقلبت الياء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وجاز فيه الحركات الثلث وقرى بهن ومنها شتان وهو اسم لافترق نحو شتان زيد

وعمرو لان ما لو كانت موصولة لكان فاعل شتان شيئا واحدا وهو
شيئين ولو جعلت مزيدة لاسند شتان الى بين وهو اسم منصوب
لازم الظرفية ولم يستبعده بعضهم عن القياس لكن ما مبهما صالحا
للواحد والكثير ومنها سرعان وهو اسم سرع وقد جاء في المثل سرعان
ذا اهالة فذا فاعل سرعان وانتصب اهالة على التمييز كقولك سرع ذا
اهالة وكرم زيد رجلا وقيل اصله ان اعرابيا اشترى شاة عجفاء
واخذ يسمنها فرأى رغامها يسيل من انفها فظنه ودكا فقال لامه
قد سمنت الشاة فقالت امه ذلك فصار قولها مثلا يضرب لمن
يخبر بكينونة الشيء قبل وقته قوله وفي هذه الثلثة مبالغة ليست في
مسمياتها اراد هيهات وشتان وسرعان وذلك لانا وان كنا
نفسر هيهات ببعد فان فيه زيادة معنى ليست في بعد وهي ان المتكلم
يخبر عن المقصود بانه بعيد لا ان يعلم المتكلم المخاطب ذلك الشيء
بل يظهر اعتقاده فيه واستبعاده له فكانه بمنزلة ان يقول بعد جدا جدا وما
ابعده من جهة المعنى وعلى هذا شتان وسرعان قوله ومن البتما انواع
من الافعال منها افعال الناقصة اعلم ان هذه العوامل داخلة على المبتدأ والخبر كظننت واخواتها

الاترى انك تقول كان زيد اخاك ثم تسقط كان فيكون ما
بقى مبتدأ وخبر الخبر يا خوك ولا ينتقض هذا بنصب زيد فانما
لان المنصوب هناك ليس بلازم بل لو سكت على ما وراء كان
كان ماسد يدا ولو سكت على مرفوع كان لم يكن كلاما سديدا كما اذا
تلفظت بالمبتداء وحده وانما رفعت هذه الافعال للبتداء ونصبت
الخبر لمشابهتها بالافعال المتعدية فى اقتضاء معانيها شيئين و
سميت ناقصة لانها سلبت الدلالة على الحدث وانما تدل على
الزمان فقط لانك اذا قلت كان زيد قائما كان بمنزلة قام زيد
فى انه يدل على قيام زيد فيما مضى واذا سلبت الدلالة على الحدث
عوض الخبر ليكون مع خبره فى قوة الفعل الدال على الحدث
فلم تسكت على مرفوعها فولها والفرق بين كان وصار اعلم ان معنى
صار الانتقال من حال الى حال نحو صار زيد غنيا والطين خزفا
وهذا معنى قوله يدل على وجود معنى الخبر فى زمان ثان مرتب على
زمان سابق لم يوجد فيه ذلك المعنى واما كان فانه يدل على الزمان
الماضى من غير تعرض لزواله فى الحال ولا زواله وقد يستعمل صار

بمعنى ذهب وانتقل نحو صار زيد الى عمرو وهي في هذا المعنى تامة

قوله وكان يجي تامة اعلم ان النحويين قسموا كان على اربعة اوجه ناقصة كما ذكرناه وتامة بمعنى وجد او وقع نحو كان الامر فلا يفتقر الى المنصوب وتتم بالمرفوع ومنه قوله تعالى كيف نكلم من كان في المهد صبيا اي وجد في المهد صبيا وصبيا منصوب على الحال دون الخبر اذ لا تعجب من تكليم من كان في المهد صبيا والثالث التي فيها ضمير الشان نحو كان انت خير من زيد اي كان الشان انت خير من زيد وكان هذه الناقصة بعينها لان ضمير الشان اسمها والجملة خبرها الا انهم افردوها بالذكر عدوها قسما منفردا رغبة في التفهيم والتقريب والرابع ان تكون مزيدة نحو ما حكى من قولهم ان من افضلهم كان زيدا قوله وكذا اصبح واخواته اعلم ان اصبح وامسى واضحى يجي على ثلثة معان احدها ان يقرن مضمون الجملة بالاوقات الخاصة التي هي الصباح والمساء والضحى فيكون لها اسم وخبر نحو اصبح زيد قائما وعلى هذا امسى واضحى والثاني ان يكون بمعنى الدخول في هذه الاوقات جارية مجرى اعتم واظهر فيكون تامة نحو اصبح زيد

اى دخل فى وقت الصباح والثالث ان يكون بمعنى صار من غير ان يختص بها الاوقات المعينة ويكون لها اسم وخبر كما كان لصار نحو اصبح زيد غنيا وامسى عمرو اميرا واما ظل وبات فعلى معنيين اما لاقتران مضمون الجملة بالوقتين الخاصين او كونهما بمعنى صار ولا تكونان تامتين فيظهر من هذا ان المراد بقوله وكذا اخواته وهو امسى واضحى دون ظل وبات وكان ينبغى ان يقول اصبح واختاه او اخواه الا انه تساهل فى العبارة قوله وما زال واخواته نافية اعلم ان ما فى اوله من هذه الافعال بمعنى وهو استمرار الفعل لفاعله فى زمانه وما فى ما عدا ما دام نافية دخلت على ما فيه معنى النفى اعنى زال واخواته فجرى مجرى الايجاب بمنزلة كان فلهذا لم يجز ما زال زيد الا مقيما كما لا يجوز كان زيد الا مقيما لان كلمة الا انما يؤتى بها فى تمام الكلام فى النفى دون الايجاب وعلى هذا ما برح وما فتئ بالهمزة ومعنا الضالين وبرح الا انه لا يستعمل الا مع الحرف النافى وقد يحذف فى اللفظ لكنه فى المعنى مراد نحو قوله تعالى تالله تفتؤ تذكر واما ما دام فمخالفة

لما في ما زال الخ لانها مصدرية وموضع ما في حيزها في تاويل المصدر
والمصدر ساد مسد الزمان كما في اتيك خفوق النجم فاذا قلت
اجلس ما دمت جالسا كان المعنى دوام جلوسك اى مدة دوام
جلوسك ولهذا كان الواجب فيه ان يشفع بكلام قبله لانه ظرف
لابد مما يقع فيه قوله وليس لنفي الحال اعلم انك تقول ليس زيد
منطلقا الان ولا تقول غدا فتنفي انطلاق زيد في الحال فكانه
التقدير ما ينطلق زيد الان وهو فعل غير متصرف على المذهب
الصحيح بدليل لحوق الضمائر وتاء التانيث الساكنة به وقيل
اصله ليس كصيد البعير ولكنه لما لم يتصرف التزم في عينه الاسكان
وليكون دليلا على جموده وكونه غير متصرف تخولیت ولو كان متصرفا
لقيل لاس كهاب وترك على الاصل كصيد ثم ان هذه الافعال كلها
يجوز تقديم اخبارها على اسمائها مطلقا وعليها ايضا الا ما
في اوله ما فانه لا يتقدم الخبر عليه نحو قائما ما زال زيد لان ماله صدر الكلام
فلا يتقدمها شئ مما في حيزها واختلفوا في ليس مذهب المتقدمين
من البصريين انه ملحق بكان في جواز تقديم الخبر عليه ومذهب عامة

عامة الكوفيين انه ملحق بما في اوله ما وهو اختيار اكثر المتاخرين
فلم يجوزوا مطلقا ليس زيد الا قضائه ايضا صدر الكلام ولانه
فعل غير متصرف فبالحري ان لا يعمل فيما تقدمه انحطاطا له
عن رتبة الافعال المتصرفة قوله والنوع الثاني افعال المقاربة اعلم
ان عسى فعل ماض غير متصرف بدليل لحوق الضمائر وتاء التانيث
الساكنة به وانما سلب التصرف من حيث انه يشبه الحرف لان فيه معنى
الطمع فاشبه بذلك لعل ولعل حرف والحرف لا يتصرف فاجرت
عسى مجريها ولهذا اجاز واعساك وعساه كما قالوا لعلك ولعله
لانها تدل على الاستقبال ولفظها لفظ الماضي فاستغني بها
ان يتكلف لها ابنا والمضارع منها ثم ان فاعلها على نوعين احدهما
ان يكون اسما نحو عسى زيد ان يخرج فزيد مرفوع بالفاعلية وان يخرج في
موضع النصب لانه بمنزلة قارب زيد الخروج الا انهم التزموها ان
مع الفعل لكونها لتقرب الفعل المستقبل على سبيل الرجاء والطمع
ليكون ذلك ادل على مقتضاه والطمع اوضح للغرض المقصود منه
لا ان لا يكون الا للاستقبال الثاني ان يكون ان مع صلتها موضع

الرفع نحو عسى ان يخرج زيد فيكون اذ ذاك بمنزلة قرب ان يخرج
اى خروجه الا ان المصدر لم يستعمل لما ذكرنا ان مقصودهم هو
ان لا يتجرد اللفظ عن علم الاستقبال ولم يفتقر فى هذا الوجه الى الخبر
افتقاره فى الوجه الاول لانه لما ذكر ان اولا جرى ذكر الاسم فى صلته
نحو عسى ان يخرج زيد فلا التباس بعده ويجوز اسقاط ان فى
الوجه الاول تشبيها لعسى بكاد كما فى قوله عسى الكرب الذى
امسيت فيه يكون وراءه فرج قريب ولا يجوز اسقاط ان فى هذا الوجه
لان من شرط الفاعل ان يكون اسما والفعل لا يكون فاعلا البتة
ومما يدل على ان ان مع صلته فى الوجه الاول فى محل النصب
على الخبرية دون الرفع على البدلية كما فى قوله وما كان
قيس هلكه هلك واحد ولكنه بنيان قوم تهدما مجيئه منصوبا
صريحا فى قولهم عسى الغوير ابؤسا قوله وكاد ايضا من افعال المقاربة
وهو يرفع الاسم وخبره فعل مضارع بغير ان متاول
باسم فاعل نحو كاد زيد يخرج اى خارجا الا انهم تركوا استعماله
لان كاد وضع للتقريب من الحال فالتزم فيما بعدها ما يدل بصيغته

على الحال اعني المضارع ليكون ادل على مقتضاه وقد

استعمل الاصل المرفوض من قال الشاعر فابت الى فهم وما

كدت آئبا وانما حذف ان مع كاد واثبت مع عسى لان كاد لبلوغ

تقريب الشيء من الحال الا ترى انك اذا قلت كادت الشمس تغرب كان

المعنى قرب غروبها جدا وعسى اذهب في الدلالة على الاستقبال

الا ترى تقول عسى الله ان يدخلني الجنة وان لم يكن هذا اشد

القرب من الحال فلما كان الامر على هذا اخذ علم الاستقبال مع

كاد واثبت مع عسى وقد شبه كاد بعسى من قال وقد كاد من طول

البلى ان يمصحا وفرق بينهما وهو ان كاد لتقريب الشيء من الحال

على سبيل الايجاب والحصول وعسى لتقريبه منه على سبيل الرجاء

والطمع ولذلك جرى التصديق والتكذيب في كاد ولم يجريا

في عسى ولكون كاد ادل على التقريب استعمله العرب لقرب

الشبه من الشيء كما جاء في المثل كاد العروس يكون اميرا فانك

تريد ان قربه من الامارة قد حصل بل تريد اثبات المشابهة

الاكيدة والمناسبة الشديدة بينهما حتى كان هذا ذاك وقوله

يستعمل استعمال كاد واعلم ان ام الباب عسى كاد وقد يجرى
كرب مجرى كاد نحو كرب زيد يفعل كذا وكذا جعل واخذ وطفق
واوشك يستعمل استعمال عسى مذهبها نحو اوشك زيد ان
يجئ واوشك ان يجئ زيد واستعمال كاد ايضا نحو اوشك زيد يجئ
فصل والنوع الثالث فعلا المدح والذم اجمع البصريون
على ان نعم وبئس فعلان ماضيان ووافقهم الكسائي
وذهب الفراء الى انهما اسمان والدليل على صحة المذهب
الاول لحوق الضمائر وتاء التانيث الساكنة بهما والمسئلة طويلة
الذيل والحاصل انهم لما ارادوا المدح العام والذم العام و
استمرارهما فى نفس الممدوح والمذموم ابدا بحيث لا يوجب انتقالهما
وحصولهما فى زمان دون زمان جعلوا نعم وبئس دالين على
هذا المعنى والتزموا فيهما لفظ الماضى لان الماضى ادل على هذا المعنى
من المضارع يشترك فيه الحال والاستقبال وهو على شرف
الزوال والانتقال فلا يصلح للدلالة على الثبوت والاستمرار
واما الماضى فهو ماض ابدا فهو لمعنى الاستمرار اصلح وعلى معنى

البثوت ادل فيهما فعلان ماضيان ولا بد لهما من اسم مرفوع هو فاعلهما ومن اسم اخر هو المخصوص بالمدح والذم فالفاعل اذا كان مظهرا وجب ان يكون اسما معرفا بلام الجنس او مضافا الى ما فيه لام الجنس نحو قولك نعم الرجل زيد لا تريد رجلا دون رجل وانما تقصد الرجل على الاطلاق فاللام للجنس كما ترى وليس للعهد اذ لا تقول نعم الرجل الذي تعلم تريد واحدا معهودا قالوا ولو كان اللام فيه للعهد لجاز وقوع سائر المعارف هنا نحو نعم زيد ونعم انت اونعم هو او هذا او ذاك وذلك لا يقوله احد وكذلك نحو نعم غلام الرجل زيد فانه بمنزلة ما فيه لام الجنس الا ترى ان هذا قد افاد كل غلام رجل كما افاد نعم الرجل كل رجل وكذلك اذا قلت نعم الرجلان زيد وعمرو فقد قصدت كل رجلين ولا تقول نعم الرجل زيد وعمرو وان كان المراد باللام الجنس لانك اردت ان يكون في اللفظ دليل على انك تريد اثنين فكانك قلت رجلان ثم ادخلت عليه اللام فاستغرق الجنس لمجموعهما وكذلك الجمع في قولك نعم الرجال اخوتك

قالوا وانما انزموا ان يكون فاعلهما معرفا بلام الجنس او مضافا

اليه لما انهما موضوعان لغاية المدح وغاية الذم فادخل على

فاعلهما لام الجنس ايذانا بان فى الممدوح والمذموم بهما مثل

ما لجميع الجنس من المناقب والمثالب واما الاسم الواقع بعد

الفاعل فهو المسمى بالمخصوص بالمدح والذم وفى ارتفاعه مذهبان

احدهما ان يكون مبتدأ مقدما عليه خبره كانه قيل زيد نعم

الرجل فزيد مبتدأ ونعم الرجل جملة من الفعل والفاعل فى موضع

الخبر وقد اغنى لام الجنس لاشتمال الاسم الداخل هو عليه على المبتدأ

غناء الضمير العائد اليه ونظير ذلك قول الشاعر شعر اما

القتال فلا قتال لديكم لان القتال فى قوله اما القتال مبتدأ

ولا قتال لديكم جملة واقعة خبرا له بلا ضمير فيه لان اشتمال القتال

الثانى لكونه منفيا بلا التى لنفى الجنس عليه سد مسد العائد اليه

والمذهب الثانى ان يكون خبر مبتدأ محذوف فانك اذا قلت نعم

الرجل كانه قيل من هذا الذى مدحته فتقول زيد اى هو زيد وهذا

على كلامين والاول على كلام واحد قوله ونضمر الفاعل وانما اضمر فاعلهما

قبل الذكر سلوكا بطريق المبالغة والتوكيد لان السامع اذا ابهم
عليه ما لا يعرفه تحرك لطلبه ووجد من نفسه داعية الاستعداد
للتنبيه او البيان الذي ياتيه فكان ذلك بمنزلة اخلاء ذهنه للتفهم
ولا شك ان هذا اوكد وابلغ من ان يبدأ له بالبيان وذلك نعم
رجلا زيد والاصل نعم الرجل رجلا زيد ثم ترك الاول لان النكرة
المنصوبة تدل عليه ورجلا ينصب على التميز كما في عشرون رجلا
والتميز لا يكون الا نكرة وانما اختص هذا الاضمار بباب نعم لانه
مدح والمدح من مواضع التفخيم وكذلك الذم اذ هو ضده وهذا
الاضمار يشعر بالمبالغة والتفخيم قوله ويلحق حبذا بنعم اعلم ان حبذا كلمة مركبة
من فعل وفاعل ومعنى حب صار محبوبا جدا واصله حبب بالضم فاسند الى
الاسم الاشارة وجريا بعد التركيب مجرى نعم في المدح نحو حبذا الرجل
زيد وحبذا المرأة هند ويستوي فيها المذكر والمونث والاثنان
والجمع لانهم سلكوا بها مسلك الامثال والامثال لا يتغير عن حالها
بل يلزم على وتيرة واحدة وقد اختلف فيها اسم ام فعل فذهب
اكثرهم الى ان المغلب عليها الاسمية لان الاسم اقوى من الفعل فلما ازاحا معا كان

هو الاقوى وذهب الآخرون الى ان المغلب عليها الفعلية
به وذهب الآخرون الى انه لا يغلب عليها اسمية ولا فعلية بل
مركبة منهما ولا غلبت لاحدهما تقول حبذا الرجل زيد فحب فعل وذا
فاعله الرجل صفة لذا وزيد هو المخصوص بالمدح فتقول حبذا
رجلا زيد فيكون رجلا تفسيرا لاسم الاشارة الذى هو فى الابهام
نظير الضمير فى نعم رجلا زيد ولكنك تقول حبذا زيد ولا تقول نعم
زيد تفضيلا للظاهر على المضمر وقد ذكروا فى ارتفاع المخصوص هنا
وجوها احدها ان يكون حبذا مبتدأ وزيد خبره وهذا انما يتأتى
على قول من يغلب عليه الاسمية والثانى ان يكون ذا مرفوعا
بحب ارتفاع الفاعل بفعله وزيد بدل منه كانه قيل حب زيد
والثالث ان يكون خبر مبتدأ محذوف كانه قيل لما قيل حبذا من
المحبوب فقيل زيد اى هو زيد والرابع ان يكون زيد مبتدأ وحبذا
خبر مقدم عليه وقد اغنى اسم الاشارة غناء الضمير فمن جعله جملة
وفيمن جعله اسما مفردا فلا اشكال وفيمن جعله فعلا كان متضمنا
لضميره والخامس انه ارتفع زيد بفاعلية حبذا وهذا لا يكون

الا فيمن يغلب عليها الفعلية قوله وساء مثل بئس اى يلحق ساء ببئس كما يلحق حبذا بنعم لاتفاقهما فى المعنى وذلك نحو قوله تعالى سَاءَ مَثَلًا الْقَوْمُ الَّذِينَ كَذَّبُوا فساء فعل جار مجرى بئس وفيه ضمير مبهم كما فى نعم رجلا ومثلا يفسره والقوم هو المخصوص بالذم ولكنه على حذف المضاف والتقدير ساء المثل مثل القوم الذين كذبوا ولا يجوز اجراء الكلام على ظاهره لاشتراط تجانس الفاعل والمخصوص لان المخصوص كالمبين له والمبين لا بد له من ان يجانس المبين قوله والنوع الرابع افعال القلوب انما سميت هذه الافعال بافعال القلوب لانها للشك واليقين وكلاهما من افعال القلوب قوله اذا كانت هذه الاربعة بمعنى معرفة الشئ بصفته ى بمعنى معرفة المبتدء على كونه مخبرا عنه بشئ وذلك نحو علمت اخاك كريما ورأيته جوادا ووجدت زيدا الحفاظ وهذه الافعال تدخل على الجملة من المبتدء والخبر كما ان اذا قصد مضاءها على الشك واليقين كظننت زيدا عالما وعلمت الا ان هذه الافعال تغير المبتدأ والخبر لفظا ومعنى فتنصب كل واحد منهما على المفعولية وبا

الذی کان مبتدأ مفعولا اول والذی کان خبر مفعولا ثانیا و
تعتبر صحة الکلام بان تسقط الفعل فان استقام ما بعده مبتدأ
وخبرا کان الکلام سدیدا والا فلا وحکم الثانی من المفعولین حکم
المبتدأ ثم ان لهذه الافعال خلا حسبت وخلت معانی اخر تتجاوز
علیها مفعولا واحدا اما ظننت فهی اذا کان بمعنی ترجیح احد الاحتمالین
او بمعنی الیقین کما فی قوله تعالی وظنوا انهم ملاقوا ربهم کانت من
افعال القلوب واما اذا کان من الظنة بمعنی التهمة لم تقتض المفعول
الثانی نحو ظننته ای اتهمته واما زعمت اذا کان بمعنی ظننت فهو
من هذا الباب وقد یکون بمعنی القول من غیر حجة فلا تقتضی للمفعول
الثانی نحو قوله تعالی زعم الذین کفروا ان لن یبعثوا وکذلک علمت
قد یکون بمعنی معرفة الذات فلا تقتضی المفعول الثانی نحو علمته ای عرفته
وکذا رایت قد یکون من رویة البصر ووجدت بمعنی الاصابة
فلا تقتضیان الثانی نحو رایته ووجدت الضالة ای اصادفتها قوله ومن
خصائصها امتناع الاقتصار علی احد المفعولین انما لم یجز الاقتصار
فیها لانها داخلة علی المبتدأ والخبر فکما لا یستغنی المبتدأ عن الخبر ولا الخبر عن المبتدأ

كذا لا يستغني احد المفعولين عن صاحبه بخلاف باب اعطيت
فانك تقول فيه اعطيت زيدا ولا تذكر ما اعطيته او اعطيت درهما
ولا تذكر من اعطيته واما المفعولان معا فلك ان تسكت عنهما و
تجعلهما نسيا منسيا نحو قولهم من يسمع يخل كما في قولهم فلان
يعطي ويمنع قوله والغاؤها متوسطة او متأخرة اعلم ان
هذه الافعال ثلاث مراتب الاولى التي لا يجوز فيها الا الاعمال
ولا يجوز فيها الالغاء البتة وذلك اذا كانت متقدمة لان
التقديم من اعلام العناية والالغاء يدل على ضعفها فلا
يجتمعان والثانية التي يحسن فيها الالغاء والاعمال وذلك عند
التوسط نحو زيد ظننت منطلق او زيدا ظننت منطلقا
انما تساويا لان واحدا من المفعولين مقدم والفعل واقع
بينهما فهو متأخر من وجه ومتقدم من وجه والثالثة التي يكون
الالغاء فيها احسن وذلك عند التأخر وذلك لان الفعل لا
حظ له في التقديم بوجه فضعف امره فحسن الغاؤه وانما اختص
الالغاء بهذه الافعال ولم يجز في غيرها من افعال الباب لان المفعولين

والاعمال قول من قال لجواز الالغاء في المرتبة الاولى والمراتب اربع بزيادة مرتبة ضعف الاعمال في تقدير المراتب ١٢

زيد ظننت مقيم كان بمنزلة زيد مقيم في ظني ولو قلت زيدا عطيت درهما وزعمت انك تريد زيد درهم في اعطائي احلت فيها والتعليق بالاستفهام او اللام انما علقت عند الاستفهام لانه يقتضي صدر الكلام وكذا اللام فيجعل لان الفعل غير عامل لفظا فاذا قلت علمت ازيد عندك ام عمرو وعلمت لزيد منطلق كان الجزآن في موضع النصب لان العلم واقع عليهما وقد عدل الى المبتدأ محافظة على اللفظ ولا يكون التعليق في غير هذه الافعال نحو اعطيت لزيد درهم لان ذلك لا يؤدي المعنى ويفسد الكلام وانما سمي هذا تعليقا لان هذه الافعال لما كانت واقعة على الجزئين في الحقيقة كانت معملة من هذه الجملة وهي غير معملة لفظا فكانت معملة من جهة وغير معملة من جهة فتشبهت بالمرأة المعلقة وهي التي ليست بذات بعل ولا مطلقة

الباب الرابع في العوامل المعنوية والله يعلم

الاول الابتداء وهو تعرية الاسم من العوامل اللفظية للاسناد فقد عرفت فيما تقدم ان العامل المعنوي هو الذي لا يكون للسان فيه حظ انما هو معنى يعرف بالقلب وعامل المبتدأ والخبر هكذا عند اصحابنا

رحمهم الله لان رافعهما هو التعري من العوامل اللفظية لاجل الاسناد

وانما قيد بالاسناد ايذانا بان الاسم لو عري من العوامل اللفظية

او لم يسند اليه شيء فلفظ زيد مثلا من غير خبر

لفظا او تقديرا لم يكن مبتدأ بل كان بمنزلة الاصوات

التي حقها ان يتلفظ بها غير معربة لان الاعراب لا يستحق الا بعد

العقد والتركيب وانما وجب ان يعمل هذا المعنى الرفع لان الاسمين اذا

تجردا عن العوامل اللفظية لاجل اسناد الثاني الى الاول استحقا الجر و

بالاسناد عن حكم التعليق واكتسابهما المعنى الموجب للاعراب اصل الاعراب

وشبه الاول بالفاعل لكونه مسندا اليه والثاني به لكونه جزءا ثانيا من

الجملة اوجب لهما الرفع من بين سائر وجوه الاعراب قد عرفت

في ما تقدم ان كل ما يتقوم به المعنى المقتضي للاعراب كان عاملا

اذ العامل عبارة عنه في عرفهم وهذا المعنى الذي نحن بصدده

بهذه المثابة فوجب ان يكون عاملا وذهب الكوفيون على انهما

يترافعان وحجة الفريقين مذكورة في الاصل

قوله وهذا المعنى عامل فيهما يشير الى المذهب الثاني وهو كون هذا

المعنى لاقتضائه الجزئين عاملا فيهما جميعا لا ما ذهب اليه بعضهم
من ان هذا المعنى عامل في المبتداء والمبتداء هو العامل في الخبر
ولا ما ذهب اليه الاخرون من انهما جميعا اعنى المعنى والمبتدأ
جميعا عاملان في الخبر قوله وحق الاول ان يكون معرفة الاصل ان
يكون المبتداء معرفة والخبر نكرة لان وضع الكلام على ان تخبر
عما هو معلوم عندك وعند مخاطبك بما هو غير معلوم عند مخاطبك
ليحصل الفائدة هذا هو القياس ثم انهم يبتدؤن بالنكرة المخصصة
نحو قوله تعالى ولعبد مومن خير من مشرك وانما حسن ذلك
لان الصفة تجعلها قريبة من المعرفة لشهادة تاويل الاية وهو
هذا الجنس من العبيد خير من ذلك وعلى هذا كل موضع يبتدأ
فيه بالنكرة انما يصح بضرب من التاويل كما في الاستفهام والنفي وما
جرى مجريهما نحو ما احد خير منك لان المنفى لعمومه التحقت بالمعرفة
وارجل في الدار ام امرأة لانه متاول بايهما في الدار وعلى هذا في
الدار وقد حسن تقديمه لامنهم الالتباس فيه اعنى التباس الصفة
بالخبر ولهذا التزموا تقديمه قوله وقد يجيئان معرفتين نحو الله الهنا

ومحمد نبينا انما جاز تعريفهما عند ما يكون المخاطب متصورا
لشيئين ولم يعرف النسبة بينهما فافدته بذلك النسبة المجهولة
عنده كما اذا عرف وجود زيد وعرف ان شخصا قد انطلق فقلت
له ان زيد المنطلق اى زيد هو الشخص الذى عرفته بالانطلاق
والمعتبر فى ذلك حصول الفائدة فحيث وجدته استقام الكلام
وقولهم الله الهنا ومحمد نبينا على وجهين احدهما ان تذكر ذلك
تقربا وتعبدا والثانى ان يقال للجاحد الذى يعرف الهية ويجحد
ذلك فتنزله منزلة من تخبره بشئ لا يعرفه واعلم انهما اذا كانا
معرفتين لا يجوز تقديم الخبر على المبتدأ بخلاف ما اذا كان الخبر نكرة
فلو قلت المنطلق زيد وزعمت انك قدمت الخبر لم يجز بل لو
ذهبت تقول ذلك لكان المنطلق مبتدأ وزيد خبره لا يقال
ان زيدا يدل على معنى الشخص فهو متعين للاسناد اليه فيكون مبتدأ
قدم او اخر والمنطلق يدل على المعنى النسبى فهو متعين للخبرية مقدما
كان او متاخرا لانا لا نجعل المنطلق مبتدأ الا على تاويل الشخص الذى
ينطلق ولا نجعل زيدا خبرا الا على تاويل المسمى بهذا الاسم فكل واحد منهما

صالح لان يكون مبتدء وخبرا فانهما تقدم يكون هو المبتدأ كما ذكرنا
هذا مذهب السيرافي وذكر ابو علي انه يجوز تقديم الخبر وان كانا
معرفتين فانك اذا قلت زيد اخوك ومرادك ان تخبر عن من يعرفه
المخاطب باخوته ولا يعرفه بانه مسمّى بزيد كان اخوك مبتدأ وزيد
خبره وان كان مقدما ثم الاختلاف انما هو في موضع الالتباس
اعني فيما اذا كان كل واحد منهما صالحا لان يكون مبتدأ وخبرا
واما في غير موضع الالتباس فالتقديم جائز بالاتفاق نحو قوله
بنونا بنو ابنائنا وبناتنا بنوهنّ ابناء الرجال الاباعد فهنا
لا يلتبس ان المراد هو الاخبار عن ابناء الابناء بانهم بمنزلة
الابناء لا عن الابناء بانهم بمنزلة ابناء الابناء قوله والمعنى
الثاني رافع للفعل المضارع ذهب اكثر الكوفيين
على ان الفعل المضارع انما يرتفع لتعريته عن العوامل الناصبة و
الجازمة وذهب الكسائي الى انه يرتفع بما صدّر به
اوائله من الزوائد الاربع ومذهب اصحابنا ان رافع الفعل
المضارع وقوعه بحيث يصح وقوع الاسماء فيه نحو زيد يكتب مقام

كاتب فيكتب ارتفع لانه وقع موقعا يصح وقوع الاسم فيه اذ لو قلت
زيد كاتب كان اسد كلاما فعامله اذن معنوي وهو المعنى الذي
ذكرناه وانما وجب ان يعمل الرفع لان الفعل لقيامه مقام الاسم
وقع في اقوى احواله من المشابهة بالاسم فعمل اقوى الحركات
وهو الرفع ثم ان من الواجب ان يعلم انه ليس من شرط صحة وقوعه
موقع الاسم كونه في معناه او قريبا منه كما في زيد يكتب بل يكفي
مجرد وقوعه موقع جنس الاسم الا ان يقع موقعا يصح وقوع اسم الفاعل
فيه ولهذا قال لانك تقدر ان تقول في زيد ضارب زيد يضرب او
زيد فوقع الفعل موقع الخبر وهو اسم الفاعل مرة وموقع المبتدأ
اخرى وهو اسم محض ومما يدل على ان وقوعه موقع اسم الفاعل غير
مشروط انك تقول يقوم الزيدان ويقوم الزيدون ولا يصح وقوع
اسم الفاعل هناك نحو قائم الزيدان وقائم الزيدون لكونه غير
معتمد ولكنه ارتفع ههنا المضارع لوقوعه موقع الابتداء والابتداء
عن مظان صحة وقوع الاسم لا يقال فعلى هذا وجب ان لا يرتفع الفعل
في قولهم كاد زيد يقوم اذ الفعل ملتزم في خبر كاد ولا يصح الاسم لانا نقول

ان الاصل ان يقال كاد زيد قائما على ما سبقت اليه الاشارة

مرة فان قلت فعلى هذا اوجب ان يرتفع الماضى فى قولهم زيد ضرب

موقعا يصح وقوع الاسم فيه قلنا هذا مغالطة محضة لان العامل

انما يعمل بعد استحقاق الكلمة الاعراب والماضى لا يستحق الاعراب

فكيف يعمل فيه العامل الا ترى انك تقول من اين جئت فتفتح اين

وان كان قد دخله الجار لانه مبنى غير مستحق للاعراب قوله والمعنى الثانى

عامل الصفة اعلم ان صاحب الكتاب يجعل العامل فى الصفة ما هو

العامل فى الموصوف والاخفش يجعل العامل فيها معنويا فاذا

قلت مررت بالرجل الكريم ورايت الرجل الكريم وجاءنى الرجل الكريم

فالعامل فى الكريم عنده كونه صفة لمجرور او مرفوع او منصوب

وهو معنى يعرف بالقلب وليس للسان فيه حظ كما ان وقوع المضارع

موقع الاسم وتعرى المبتدأ من العوامل اللفظية للاسناد كذلك و

كان ابو على يختار هذا المذهب وحجة سيبويه ان الصفة قد

تنزل منزلة الجزء من الموصوف فالعامل يشتمل عليهما فى المعنى فيكون

عاملا فيهما الا ترى انك اذا حملت اناء فيه ماء كنت حاملا للاناء

اما ان العامل يصل الى الموصوف بلا واسطة ويصل الى الصفة بواسطة الموصوف قوله ويحتج للاول بقولهم يا عمرو الجواد في انه لو كان المؤثر فيهما واحدا لما اختلف حكمهما استدل ابو علي على ما اختاره من مذهب الاخفش بانا قد نجد من الصفات ما اعرابه يخالف حال الموصوف نحو قولك يا زيد العاقل ويا عمرو الجواد فعمرو مضموم وصفة مرتفعة ارتفاعا صحيحا فلو كان العامل في الصفة هو العامل في الموصوف لم تختلف حركاتهما ولما كان احدهما اعرابا والاخر بناء وهذا معنى قوله فان المؤثر لو كان واحدا لما اختلف حكمهما ومن روى يا عمرو الجواد ظانا انه عجز البيت المشهور الذي هو قول الشاعر فما كعب بن مامة وابن سعدى باكرم منك يا عمرو الجوادا فقد سها اذ لا احتجاج للاخفش في النصب اذ يصح ان يقال حينئذ ان العامل قد عمل في محل المنادى النصب حيث كان مبنيا وعمل في وصفه النصب لفظا حيث كان معربا فيكون العامل فيهما واحدا كما في ذهب امس الدابر لا يعود الثاني في الخافقين من العربية وهي اربعة فصول قوله الفصل الاول في المعرفة

والنكرة المعرفة ما وضع على شئ بعينه وهى خمسة الاول المضمر نحو

انا وانت والكاف فى غلامك قالوا الاصل فى الاسماء التنكير و

التعريف طار عليه على ما سبق فى باب ما لا ينصرف والنكرة ما

لم يختص بواحد من جنسه فيكون شائعا فى امته نحو رجل وفرس

وما اشبههما والمعرفة ما وضع ليدل على شئ بعينه وهى خمسة ضرب

الاول المضمر قالوا انه عبارة عن اسم يتضمن الاشارة الى المتكلم او

المخاطب او غيرهما بعد سبق ذكره اما تحقيقا او تقديرا نحو قوله

تعالى اعدلوا هو اقرب للتقوى معناه اعدلوا عدلا فالضمير راجع

الى العدل المقدر ولا فرق بين ضمير المعرفة والنكرة فى انه لا يكون

كل واحد منهما نكرة نحو زيد ضربته فيكون معرفة كزيد لانه لا يكون

فى هذا الكلام الا لزيد وكذا اذا قلت جاءنى رجل فضربته لان رجلا

وان كان نكرة فى اول كلامك الا انك لما ذكرته فقد عرفته بعض

التعريف فصار عبارة عنه بالمجئ من الانبياء التى يقربه عند

السامع تعريفا فاذا اضمرته فقلت ضربته كان ضميره معرفة لمساواته

زيدا فى قولك زيدا ضربته من حيث انه لا يكون لغيره فى الكلام

قالوا واعرف انواع المعارف هو الضمائر لانها بمنزلة وضع اليد
اذ الشئ انما يضمر بعد ما عرف واعرف انواع الضمائر ضمير المتكلم ثم
المخاطب ثم ما هو لغيرهما قوله والثانى العلم الخاص كزيد وعمرو قالوا فى
تعريف العلم انه الذى علق على شئ بعينه غير متناول ما اشبهه
وانما قيد بالقيد الاخير احترازا عن المبهم والمضمر لانك اذا قلت
بعد ذكر زيد مثلا هو لا يمتنع ان يتناول بكرا وخالدا وعمروا اذا لا
انما قيد بقيد الخاص احترازا عما نكر من الاعلام نحو كم من زيد لقيته
ونحو ذلك فان لفظ العلم يطلق على امثاله باعتبار ما كان عليه
والعلم كما يكون للافراد يكون للاجناس نحو اسامة والثعالبة
وغيرهما قوله والثالث ما فيه لام التعريف للجنس اللام وحدها عند
سيبويه للتعريف والهمزة للوصل مجلوبة للابتداء بها الا ترى لا
تثبت فى الدرج وعند الخليل ان حرف التعريف ال كهل وبل و
انما استمر التخفيف بالهمزة لكثرة الاستعمال ثم ان الاسم الداخل
عليه اللام اما ان يكون المراد به الحقيقة مع قطع النظر عن عوارضها
اوفردا من افرادها فان كان الاول كان التعريف لتعريف تلك الحقيقة

ولتعريف الجنس وان كان الثاني كان التعريف لتعريف ذلك المفرد وهو المسمى بتعريف العهد هذا هو الاصل ثم ان الحكم على الحقيقة قد يكون لشئ يمكن ارتباطه لجميع افراده نحو قوله تعالى ان الانسان لفي خسر فيقال ان اللام لاستغراق الجنس وقد يكون لشئ لا يمكن ذلك فيه وكلا يسمى لاستغراق نحو قوله تعالى اخاف ان ياكله الذئب فاللام ههنا للجنس دون العهد والاستغراق والرابع المبهم وهو شيئان قالوا ان المبهم هو ما كان متضمنا للاشارة الى غير المتكلم والمخاطب من دون شرط ان يكون سابقا في الذكر ثم المبهم اما ان يكون بحيث ان يستغني عن الصلة او لا يكون والاول اسماء الاشارة والثاني الموصولات وانما بنيت المبهمات لانها اشبهت الحروف في عدم استقلالها وافتقارها الى الصفة او الصلة لانها اذا اطلقت لم يفهم عنها عين شئ ولا جنسه كالمضمرات فان قلت ان هذه الاسماء اذا كانت مبنية فكيف قالوا في تثنيتها هذان في حال الرفع وهذين في حال الجر والنصب كما قالوا مسلمان ومسلمين وكذا اللذان والذين قلنا عن ذلك جوابان احدهما

لا نسلم ان هذان وهذين تثنية هذا على حد مسلم ومسلمين وانما
ذلك صيغة موضوعة لتثنية هذا كما ان هما لفظ موضوع
لتثنية هو وانقلاب الالف ياء في حالة النصب والجر ليس
للاعراب بل هي صيغة اخرى موضوعة لتثنية هذا في حالة
الجر والنصب كما انهم صاغوا الضمائر في الاحوال الثلث فوضعوا
للمرفوع ضميرا وللمنصوب ضميرا كذلك ههنا ولا شك ان اختلاف
الصيغة لا يكون اعرابا ومما يدل على ان هذان ليس بتثنية هذا
حذف الالف من هذا اذ الالف في التثنية لا يحذف بل تنقلب اما
واوا واما ياء نحو عصوان ورحيان والجواب الثاني ان الاسم اذا
ثني فالتثنية تزيل عنه شبه الحرف وتثبت قدمه في الاسمية
لاختصاصها بالاسمية فيعود معربا وهذا النون بدل من الحركة
والتنوين لانه لما صار معربا بالتثنية استحق الحركة والتنوين
وان كان الواحد لا يستحق ذلك قوله والموصول نحو الذي والتي
التي وما ومن الموصول ما لا بد له في تمامه اسما من جملة
صلة له نحو الذي ابوه قائم زيد وانما تعرفت بصلاتها باللام

ولهذا قيل ان اللام الاولى في الذي زيادة واصلها لذي على وزن عمي
وانما زيدت لتحسين اللفظ نحو ان تقول مررت برجل الذي فعل كذا
فيكون اللفظ مستشكلا اذ لو قلت مررت بالرجل لذي فعل كذا
لم يحسن لذلك لانتظام ويدلك على زيادة اللام هنا ان ما
ومن بمنزلته وليس فيهما اللام نحو جاءني من عرفته فيكون
بمنزلة الذي عرفته قوله فانها لا تتم الا بصلة وهي احد الجمل الاربع
وذلك نحو ما الذي ابوه منطلق زيد والذي ذهب اخوه عمرو والذي
في الدار او امامك خالد والذي ان تكرمه يكرمك بكر والجملة
التي تقع صلة يجب ان تكون من الجمل التي تقع صفة اعني انها من الجملة
التي يتطرق اليها التصديق والتكذيب فلا يصح وقوع الامر والنهي
والاستفهام والتمني وامثالها صلة فلا يقال الذي اضرب زيدا عمرو
اذ لم يكن في اضرب زيدا بيان لمعنى الذي كما يكون اذا قلت الذي ضربته
وكذلك لو قلت جاءني الذي أتضربه لان الاستفهام ليس بشيء معلوم
فيكون مبنيا لمبهم كما كان الخبر وعلى هذا التعجب اذ لو قلت جاءني الذي
ما اكرمه او اكرم به لم يجز لان التعجب مبهم عن البيان اذ الانسان يتعجب

مما يبهم عليه سببه فان اتيت بالقول مع هذه الاشياء جاز لانه
اخبار آخر والذي اقول فيه اضربه ولو اضمرت القول جاز لكن الجيد
اظهاره ثم انه لابد في الجملة الواقعة صلة من ضمير يرجع الى الموصول
كما في الخبر والصفة وغيرهما بل هو هنا اوجب لان الصلة مع الموصول
قد نزلا منزلة اسم واحد فلابد من شيء يصل بينهما ويجوز حذف
العائد للعلم به وهذا متسع في كلامهم نحو اهذا الذي بعث الله
رسولا ونحو ذلك وقل ما تجيء اية في التنزيل من هذا الجنس الا وحذف
العائد قراءة فيه الا في موضعين احدهما قوله تعالى والذي يتخبطه الشيطان
من المس والثاني قوله تعالى واتل عليهم نبأ الذي آتيناه ثم اعلم ان
الذي وضع وصلة الى وصف المعارف بالجمل لان الجمل لا تكون الا نكرات
فلا يجوز ان يوصف المعارف بها لان المعرفة لا توصف بالنكرة ولما
كان كذلك وقد مستهم الحاجة الى ان يصفوا المعارف بالجمل توصلوا
به الى وضعها بالجمل كما توصلوا الى الوصف بالاجناس بذو ولما لم
يمكنهم ان يقولوا مررت برجل فرس مثلا قالوا مررت برجل ذي فرس
ثم ان الجملة التي توصل بها وجب ان يكون معلومة للمخاطب نحو هذا الذي

قلّ مَن البصرة لِمَن بلغه انّ الناسا قدِمُوا من البصرة الا انه لم يعرف عينه فافدته بذلك انه ذات ولو لم يبلغ المخاطب ان الناسا قدموا من البصرة احلت ثم ان الفرق بين الذي وما ومن ان الذي يقع صفا وهما لا يقعان وصفين والفرق بينهما ان من يختص باولي العلم وما باولي العلم وغيرهم قوله والخامس المضاف الى احد هذه الاربعة اضافة معنوية وذلك نحو هذا غلامك وغلام زيد او غلام الرجل او غلام هذا الرجل او غلام من عرفته وقد ذكر في باب الاضافة ان كل نكرة اذا اضيفت الى معرفة اضافة معنوية فا يكتسي من المضاف اليه التعريف الا اسماء ضربت في الابهام بعرف فانكرها وان اضيفت الى المعارف اعني نحو غير ومثل وشبه وقد سبقت اليه الاشارة فيما تقدم والله اعلم الفصل الثاني في المذكر والمونث

قوله المذكر ما ليس فيه تاء التانيث هي الموقوف عليها هاء كرحمة ونحوه احترز بذلك عن التاء في بنت واخت فانها بدل عن الواو ليست للتانيث الا ان ابدالها جعل مختصا بحال التانيث والوقف على بنت واخت بالتاء نحو بنت واخت بعضهم يقف على تاء التانيث

ايضا بالتاء ولا يقلبها هاء نحو ظلمت ومنه قول الشاعر دار لسلمى بعد

حول قد عفت بل جوز تيهاء كظهر الجحفت ثم ان هذه التاء

اعني المنقلبة هاء في الوقف كما يجي للتانيث يجي لشبه التانيث

كمجيئها للفرق بين الجنس والواحد منه كتمر وتمرة ومنها ضربة وقتلة

وللمبالغة في نحو علامة ولتاكيد معنى الجمع كحجارة وللدلالة على النسبة

او التعريب كمهالبة وموازجة وغير ذلك مما يطول تفصيله والشبيها

بالتانيث في كونها فرعا والاصل فرعية التانيث للتذكير قوله و

الفه الالف يجي للتانيث مقصورة او ممدودة كحبلى وبشرى وصحراء

وصفراء والابنية التي فيها الالف المقصورة قد يكون مخصوصة

كفعلى بضم الفاء وسكون العين وفعلى بفتح الفاء والعين وفعلى بضم

الفاء وفتح العين وقد تكون مشتركة كفعلى وفعلى بفتح الفاء وكسرها

سكون العين وان الفهما قد يكون للتانيث كسلمى ومعزى وقد يكون

للالحاق كارطى وعزهى وعلامة كونها للتانيث امتناع الصيغة

يقال رجل عزهى اي زاهد بعيد عن اللهو وبعيد عنه والف للالحاق لانه يقال عزهاة

من الحاق التاء وورود ه غير منصرف في الاستعمال واما امثلة الممدودة

فكثيرة ايضا يوشك عدها سامة قوله وهي وجهين علم التانيث ما ذكر

الحقيقي بازائه

الحيوانات كالمرأة والناقة وغير الحقيقي وهو ما لم يكن كذلك بل يتعلق
بالوضع والاصطلاح كالظلمة والارض وغيرهما ثم ان الحقيقي لاصالته
اقوى من غيره فاوثر معه الحاق العلامة بالفعل المسند اليه نحو جاءت
هند ولم يجز جاء هند الا في ضرورة الشعر واما في غير الحقيقي فقد
جاز طلع الشمس جوازا متسعا وان كان الاحسن طلعت فانه وقع بين
الفعل وبينه فصل جاز في الحقيقي ايضا ترك العلامة نحو حضر مجلس
القاضي اليوم امرأة لان الفاعل اذا بعد عن الفعل ولم يبق له
تلك القوة فيستغنى عن الحاق العلامة لا محالة واستحسن ذلك في
غير الحقيقي نحو قوله تعالى فمن جاءه موعظة من ربه ونحو قوله تعالى ولو
كان بهم خصاصة لانه اذا كان جائزا بغير الفصل من غير قبح فمع
الفصل يحسن ثم ان تانيث البهائم وان كان حقيقيا الا انه دون
تانيث الادميين لان البهائم لا يتميز اعيانها بل يجمعها صورة متحدة
ولا يقصد في تانيثها وتذكيرها ذلك القصد فاشبه التانيث الغير الحقيقي
فاجيز سار الناقة وان لم يجز جاء هند قوله واللفظي على ثلثة اضرب اي التانيث
الغير الحقيقي قد يكون فيه علامة التانيث لفظا كظلمة والبشرى

الصحراء وقد لا يكون ثم انه اذا كان واحد لفظا مقدر فيه التاء نحو ارض ونعل بدليل أريضة ونعيلة وانما قدرت فيه التاء دون غيرها من علامات التانيث لكثرتها ولانها ام العلامات وهذا سمي مونثا سماعيا لانه يحفظ عن العرب ولا يقاس عليه ثم ان الاسم المقدر فيه التاء ان كان ثلاثيا فامره يظهر بشيئين بالاسناد نحو الشمس طلعت وبالتصغير نحو شميسة اذ التاء تظهر فيه فان كان رباعيا فصاعدا اعني ما كان على اربعة احرف سواء كان الجميع اصولا اولم يكن نحو عناق وعقرب فامره لا يظهر الا بالاسناد نحو لدغتني عقرب والتاء لا تظهر في التصغير لتنزل الحرف الرابع منزلة تاء التانيث على ما سبق في باب ما لا ينصرف وقد شذ قديدمة ووريئة حيث اظهرت التاء في الرباعي عكسه عريس وعريب ثم انهم جعلوا الجمع الذي لا يكون بالواو والنون مونثا بوجهين احدهما ان الجمع فرع على التوحيد كما ان التانيث فرع على التذكير والثاني ان الجمع المكسر فرع على جمع الصحيح فاجتمع فيه فرعيتان ولما كان تانيثه لاجل المشابهة كان تانيثه غير حقيقي فجاز في فعلها التذكير وترك العلامات

نحو فعل الرجال و فعلت الرجال ولا فرق بين جمع المذكر و جمع

المونث نحو قوله تعالى اذا جاءك المؤمنات و قوله تعالى و قال نسوة و قال الزمخشري

لنسوة هو اسم مفرد لجمع المراءة و تانيثه غير حقيقي كتانيث اللامة

اسم لجماعة النساء وقيل انما قال و قال نسوة على تاويل جمع من النساء

وقيل حملت على معنى الجماعة و تانيث الجماعة ليس بحقيقي و انما

لم يجعل الجمع بالواو والنون مونثا لانه لم يشابه التانيث الا

بوجه واحد بخلاف جمع المكسر كما عرفت ولانه مخصوص

بالذكور و لم يتغير صيغته مما هو عليه بل الحق باخره الواو والنون

بخلاف جمع التكسير فانه قد استونف له صيغة قوله هذا

اذا كان الفعل مسندا الى الظاهر اعلم ان ترك العلامة في

المونث الغير الحقيقي انما يسوغ عند اسناد الفعل الى ظاهر الاسم

نحو طلع الشمس اما اذا اسند الى ضميرها فلا يجوز الا الحاق العلامة

نحو الشمس طلعت فههنا ان لم يلحق العلامة لم يعرف ان الاسناد

الى ضميرها ام الى اسم اخر يجئ بعده نحو الشمس طلع شعاعها او قرنها

مثلا وقيل انما امتنع الشمس طلع لامتناع قولك الشمس طالع

لامتناع ههنا ان الخبر المفرد حكمه حكم المخبر عنه فى تذكيره وتانيثه

وتثنيته وجمعه من حيث كان الخبر هو المخبر عنه فلما كان حكمه ههنا

هكذا وهذا واقع موقعه تبعه فى ذلك وهكذا اذا اسند الى

ضمير الجمع لغير الالحاق العلامة نحو الرجال جاء المسلمات

هذا اذا اسند الى ضميره المستكن ولك ان تسنده الى الضمير البارز

نحو الرجال جاؤا والمسلمات فعلن قال ابو عثمان العرب تقول الجذوع

انكسرت والاجذاع انكسرن وهكذا الخمس خلون وخمسة عشر خلت

وما ذلك بضربة لازب قوله والناس والانام والرهط والنفر مذكر

الناس اسم جمع وليس بجمع الانسان من لفظه لان الانسان لا يجمع

هكذا واصله اناس قال الجوهرى خففت الهمزة ولم يجعلوا الالف

واللام عوضا عن الهمزة والا لم يجتمعا معا فى قوله ان المنايا يطلعن

على الاناس الامنينا وقال غيره الالف واللام فيه بدل كما فى

اسم الله ولا يقدح اجتماعهما فى ذلك بدليل قوله معاذ

له ان يكون مساويا ثم ان الناس اسم مذكر لانه ليس بجمع له وان حمل من

لفظه بل اسم هو مفرد بمعنى الجمع كذلك الرهط والنفر فانهما لم يستعملا الا مذكرين

تعالى تسعة رهط ولو كان مونثا لقيل تسع رهط واما القوم فهو
ايضا اسم مفرد موضوع للجمع لا انه قد يذكر ويونث بدليل الاثنين
اللتين ورد هما المصنف الا ان تانيثه ليس بمعنى الجمع بل التاء
مقدرة فيه اذ لو كان كذلك لوجب ان يكون الرهط والنفر مثله قال
الجوهري القوم للرجال دون النساء لا واحد له من لفظه قال زهير
وما ادري وسوف اخال ادري * اقوم آل حصن ام نساء وقال الله تعالى
لا يسخر قوم من قوم عسى ان يكونوا خيرا منهم ولا نساء من نساء عسى
ان يكن خيرا منهن وربما دخل فيه النساء على سبيل التبع قوله والقوم
يذكر ويونث لان الجموع التي لا واحد لها من لفظها اذا كانت
للادميين مثل قوم ورهط تذكر وتونث وان صغر لم تدخلها التاء
وانما يلحق التانيث بفعله ويدخل الهاء فيما يكون لغير الادميين مثل الغنم
والابل لان التانيث لازمة هذا ما ذكره الجوهري وما ذكره المصنف
بخلافه حيث فرق بين القوم وبين الباقي والجوهري لم يفرق قوله ونحو
النخل والتمر مما بينه وبين واحده التاء يذكر ويونث اعلم انهم وضعوا
لبعض الاسماء الجنس ثم فصلوا بينه وبين الواحد منه بالتاء كنخل وتمر

وغيرهما فما كان من هذا الجنس يذكر ويؤنث اما التذكير فللحمل على اللفظ
لان اللفظ وان افاد معنى الجمع الا انه واحد صورة وذلك نحو قوله
تعالى اعجاز نخل منقعر واما التانيث فعلى المعنى اذ معناه معنى الجمع
مع انه لا واحد له فاشبه سائر الجموع وذلك نحو قوله تعالى اعجاز نخل
خاوية وقوله تعالى والنخل باسقات وشذ هذا الباب لا يكون له مذكر من
لفظه لالتباس الواحد بالجمع لانك اذا قلت شاة مثلا واردت
الواحد المذكر فقد التبس بالجمع لان الجمع شاء ايضا قال يونس اذا ارادوا
ذلك قالوا هذه شاة ذكر وحمامة ذكر قوله وتانيث العدد من الثلثة
الى العشرة عكس تانيث جميع الاشياء انما انعكس قضية التانيث
والتذكير في الثلثة الى العشرة نحو ثلثة رجال وثلث نسوة لان
رجالا قدمت في الاعتبار على النسوة نظرا الى الافراد وقد انتهيا
التكسير فانث العدد ثم لما انتهى الامر الى اعتبار النسوة واحتيج الى التاء
للفرق ومنع عن زيادة تاء اخرى لامتناع اجتماع علامتي التانيث
لزم حذف التاء هذا في الثلثة الى العشرة واما الواحد والاثنان فقد سلك
فيهما سبيل القياس فقالوا للمذكر واحد واثنان وللمؤنث واحدة

احدى واثنتان وثنتان واما ما فوق العشرة فاحد عشر الى تسعة عشر
فيونث الاسم الاول دون الثانى لان الاسمين اعنى العشرة مع
ما بنى عليها لما تنزلا منزلة اسم احد كره اجتماع علامتى التانيث فيهما
لاجتماعهما فى اسم واحد فتقول احد عشر رجلا واحدى عشرة
امراة تونث احدى ولم تسقط التاء التى سقوطها علامة التانيث
من العشرة لئلا يجتمع علامتا تانيث اعنى اثبات الالف فى احدى
وسقوط التاء من عشرة وفى المذكر تسقط التاء من عشرة لئلا يجتمع
علامتا تذكير فى اسم واحد لان ذلك ممتنع ايضا واثنتا عشرة امراة
واثنا عشر رجلا وثلثة عشر رجلا وثلث عشرة امراة وهكذا الى
تسعة عشر تثبت التاء فى الاسم الاول فى المذكر وتسقطها عن الاسم
الثانى وفى المونث بالعكس وشين العشرة يسكنها اهل الحجاز ويكسرها
بنو تميم واما الملحق باخره الواو والنون من الاعداد نحو عشرون و
ثلثون المذكر والمونث فيه سواء نحو عشرون رجلا وعشرون امراة
قوله والاسمان مبنيان على الفتح قد سبق الاشارة الى العلة الموجبة
لبناء الاسمين فى الاعداد المركبة واما اثنا عشر فانهم اعربوه اعراب الاسم المثنى

نحو هذا اثنا عشر ورأيت اثني عشر ومررت باثني عشر وذلك لانهم

لما جعلوا اخر شطريه اعني عشرة بمنزلة النون من التثنية وعوضه بدلا

انه لا يجوز الجمع بينهما كما لا يجوز الاضافة مع قيام النون فلا تقول

اثناك كذلك لا يجوز اثنا عشرك كما تقول خمسة عشرك واذا

كانت بمنزلة النون لم يكن الاسم مركبا فلا يجوز ان يكون مبنيا الفصل الثالث

في التوابع وهي الكلمات التي لا يمسها الاعراب الا على سبيل التبع

لغيرها وهي خمسة اضرب تاكيد وصفة وبدل وعطف بيان وعطف الحروف قوله

اما التاكيد فيختص بالمعرفة ويكون بالتكرير نحو جاءني زيد زيد وبغيره

نحو جاءني زيد نفسه والرجلان كلاهما والقوم كلهم اجمعون اكتعون

ابتعون ابصعون وفائدة التاكيد التقرير والتحقيق وازالة التجوز والسهو

في كلامهم المجاز نحو مررت بزيد اي بالمكان الذي يقرب منه زيد

قوله تعالى فنادته الملئكة فان ذلك مجاز اذ لم ينادها الا جبرئيل

فاذا قلت مررت بزيد نفسه ازلت التجوز الذي في مررت بزيد

وقوله تعالى فسجد الملئكة كلهم اجمعون فجاء بهما لازالة التجوز

الذي في قوله تعالى فنادته الملئكة وانه يختص بالمعرفة نحو جاءني زيد نفسه ولا

يسوغ فى النكرة لا تقول جاءنى رجل نفسه عند اصحابنا لوجهين
احدهما انهم قالوا ان النكرة شائعة غير ثابت العين كالمعرفة فلا يفتقر
الى تاكيد لان تاكيد ما لا يعرف لا فائدة فيه والثانى ان التاكيد
يدل على التخصيص والتعيين والنكرة تدل على الشيوع والعموم فبينهما
تمانع والكوفيون اجازوا ذلك فيما كان محدودا نحو نمت الليلة كلها
لان الليلة موقتة فيجوز ان يقوم فى بعضها فاذا قيل ليلة كلها
صح المعنى الذى وضع التاكيد لاجله وهو ازالة التجوز وانشد و
قد صرت البكرة يوما اجمعا وهذا شاذ عند البصريين ثم ان التاكيد
يجئ فى الكلام على وجهين تكرير صريح نحو جاءنى زيد زيد هو الذى عبر عنه
المصنف بالتكرير مطلقا وانه جاء فى كل شئ من الاسم والفعل والحرف
والجملة والمفرد وتكرير غير صحيح نحو جاءنى زيد نفسه وهو الذى عبر عنه
المصنف بغير التكرير فانه وان كان تكريرا معنى الا انه ليس به لفظا
ان لفظ النفس والعين مثله تؤكد به الواحد والتثنية والجمع المذكر
والمؤنث ويسند الفعل اليهما اسنادا ممتنعا نحو جاءنى نفسه وعينه وكلا
لا يؤكد به الا المثنى لما سبق فى صدر الكتاب انه مثنى المعنى واحد اللفظ

وكل لا يؤكد به الاجمع اوشئ ذو اجزاء مقصودة نحو قرأت الكتاب
كله ولا يسند اليه الفعل الا نادرا وكذلك اجمعون ولا يسند
الفعل البتة واكتعون في معناه وهو تبع لاجمعون لا يجئ الا على اثره
ولو قلت جاء في القوم اكتعون لم يجز وكذلك ابتعون وابصعون بالصاد
المهملة وروى بالضاد المعجمة قال الازهرى انه تصحيف وعن ابن كيسان
تبدأ بايتهن شئت من هذه الثلثة بعد اجمعون وعن بعضهم
جاء في القوم اكتعون وليس بالاعرف وانما جمع بين كل واجمعين في
قوله تعالى فسجد الملئكة كلهم اجمعون لانه اذا قال كلهم افاد
ذلك الاحاطة بالجنس بانه لم يبق واحد منهم الا وقد سجد الا
انه لو ترك غير مضموم اليه اجمعون لكان لا يدرى اسجدوا في وقت واحد
او في اوقات مختلفة فقرن به اجمعون ليفيد الاجتماع ويدل على انهم
عن اخرهم في حالة واحدة هكذا ذكره ابو العباس رحمه الله قوله
والصفة هي الاسم الدال على بعض احوال الذات ذكر بعضهم ان الصفة
هي ما تذكر بعد الشئ من الدال على بعض احوال ذاته تخصيصا له في
المنكرات نحو جاءني رجل عالم وتوضيحا له في المعارف نحو جاءني الرجل

العالم وقيل هى للتفرقة بين المشتركين فى الاسم نحو مورت برجل طويل ورجل قصير فيفصل بين شخصين مشتركين فى اسم رجل وقد يجي لمجرد الثناء والتعظيم كالاوصاف الجارية على القديم سبحانه وتعالى اولما يضاد ذلك من الذم والتحقير وقد يجي لمجرد التاكيد امس الدابر لا يعود ثم اعلم ان الصفة اما ان يكون بحال الموصوف او بحال ما هو من سببه فالاول نحو مررت برجل عاقل والثاني برجل كثير عدوه فالكثير ليس بحال الرجل وانما هو حال العدو من سببه والغرض بالسبب ان يصله ضمير راجع اليه فاذا عرفت هذا فاعلم ان الشي يوصف بخمسة اشياء الاول ما كان فعلا للموصوف او لشي هو من سببه نحو مررت برجل قائم وامرأة قاعدة فان مثل هذا فعل يزول ويحدث وفى الوصف هنا ضمير عائد الى الموصوف وكذلك مررت برجل قائم اخوه فترفع الاخ باسم الفاعل وهو صفة للرجل فيه الفاعل من سببه وفعل ما هو من سببه بمنزلة فعل نفسه فاذا قلت مررت برجل قائم غلام له لم يجز لان الفاعل ليس من سبب الرجل فلا يكون فعله صفة له والثاني ما كان حلية من الموصوف او من شي هو من سببه نحو

مررت برجل طويل ابوه والثالث ما كان غريزة كالفهم والكرم
والعاقل والفرق بين هذا وبين الاولين هو ان الصفات قد تكون
علاجا وقد تكون حلية فالعلاج ما كان من افعال الجوارح كالاكل
والقيام والقعود وغير ذلك واما الحلية فعلى ضربين احدهما ما
يعرف بالعين كالطول والقصر والحمرة والزرقة والثاني ما لم يكن
للعين فيه نصيب بل كان يعرف بالتجربة والنظر المتعلق بالقلب كالعلم
والجهل والظرافة والكرامة وهذا هو المعنى بالغريزة اصطلاحا
ولا مشاحة فيه والرابع النسبة كهاشمي وبصري والاسم المحض اذا
نسب اليه صار وصفا اذ تقول هاشم وبصرة فلا يصح الوصف به
فاذا نسبت فقلت هاشمي انخرط في سلك الصفات فتقول مررت
برجل هاشمي وامرأة هاشمية وتقول رجل هندي غلامه
فيرفع به الفاعل لانه لما صار صفة بالنسبة جرى مجرى سائر الصفات
في الحاق علامة التانيث والتثنية والجمع وتنزله منزلة حسن وشديد
في مشابهة اسم الفاعل والخامس ما وصف باسم الاجناس توسل
نحو مررت برجل ذي مال وامرأة ذات اسوار فانهم اذا ارادوا ان يصفوا

بالاجناس لم يتأت لهم ان يقولوا رجل مال وامرأة سوار
فاجتلبوا هذه الكلمة فتوصلوا بها الى الوصف بالاجناس فقالوا
رجل ذو مال وامرأة ذات سوار فصح لهم اللفظ والمعنى فصار بمنزلة
صاحب مال وصاحبة سوار الا ان صاحبا لا يلزم هذا المعنى
تقول مررت بزيد صاحبك بمعنى رفيقك وذو موضوع لان يضاف
الى اسماء الاجناس فقط ولا يضاف الى المضمرات والاعلام وذلك
لان الاشياء تتصف بالاجناس ولا تتصف بالاعيان لانك اذا قلت رجل
ذو علم فيكون صفة له وكذا امرأة ذات سوار لان القصد الجنس
فهي تتصف به حتى كانه قيل امرأة متحلية او متزينة واما الذوات
باعيانها فلا يتصور ان تتصف بها الشيء الا ترى ان زيدا لا يكون
صفة لشيء كما يكون العلم ولا يوجب معنى كالوصف بالملابسة كما في
السوار فلهذا لم يجز اضافة ذو الى نحو زيد وعمرو وانما جاز ان يضاف
الى المعرف باللام نحو مررت بالرجل ذي المال لانه كان نكرة في الاصل
وكان اسم جنس فاجيز اضافته اليه مع كونه معرفة لان التعريف
باول احواله فالجنسية موجودة فيه بخلاف المضمر والعلم ثم ان

اعراب هذا الاسم حالة الافراد والتذكير كاعراب ابوه واخوه على ما

في صدر الكتاب واما في المونث فانها تلحق التاء وتكون الاعراب فيه

بالحركة نحو مررت بامرأة ذات مال وكذا الجمع نحو هن نسوة ذوات

مال ومررت بنسوة ذوات مال ورايت نسوة ذوات مال بالكسر في

حال النصب والجر كمسلمات واما في التثنية والجمع فكمسلمات

ومسلمون قوله وكل صفة يتبع موصوفها اعلم ان الصفة

اذا كانت فعلا للموصوف فهي موافقة في جميع الاحوال من التعريف

والتنكير والاعراب والتذكير والتانيث وغيرها لان الصفة لما كانت

هي الموصوف في المعنى نحو زيد الظريف وجب ان يدخلها ما يدخل الموصوف

من التذكير والتانيث والافراد والجمع اذ الشيء الواحد لا يكون واحدا

وجمعا ومذكرا ومونثا وواحدا وجمعا لا يجوز ان يكون معرفة ونكرة

فلا يجوز ان تقول جاء في الرجل ظريف لان الرجل اذا كان يدل على واحد

مخصوص وظريف على الشياع والعموم لم يكن احدهما موافقا لصاحبه

وكان بمنزلة جاء في الرجل الظرفاء هكذا ذكره ابو علي وكذلك حكم

الاعراب فان الصفة لما كانت هي الموصوف وجب ان ينصب على العامل عليهما

جميعا فتوافقه لا محالة فى الاعراب هذا اذا كان الصفة فعلا
للموصوف اما اذا كانت فعلا لسببه فانها توافقه فى الاعراب
والتعريف والتنكير دون ما سواها فلك ان تقول مررت
برجل حسنة جارية وبامراة قائم غلامها وبرجلين ذاهب
غلامهما وبرجال قائم اخوهم وذلك لان الصفة التى هى
فعل لسببه لم تكن هى هو حقيقة فيجوز ان لا تطابقه تذكيرا
وتانيثا وافرادا وجمعا اذ لا يمتنع ان يكون المونث مذكرا ابوه
وغلامها كما يمتنع ان يكون المونث مذكرا نفسها الا ان
هذه الصفة بعد عود الضمير من معمولها الى الموصوف تنزل
منزلة صفة كانت من فعل الموصوف اذ الرجل كما يوصف
بكرم نفسه يوصف بكرم ابيه فاذا قيل برجل كريم ابوه
كانه قيل كريم الاب فيكون الصفة فعلا له بدليل
احتماله ضميره وتانيثها فى امراة كريمة الاب يدل
على ذلك واذا تنزلت الصفة لفعل سبب الشئ منزلة الصفة
لفعل ذلك الشئ وجب ان تطابق الموصوف فى التعريف والتنكير والاعراب

قوله والبدل على اربعة اوجه المقصود من البدل التبيين

والايضاح ودفع الالتباس وهو المقصود من الكلام والاول

كالبساط لذكره وهو في حكم تكرير العامل فاذا قلت مررت بقومك

ثلثهم كان مجرورا بحرف جر آخر حتى كانك قلت مررت بقومك

ثلثهم بدليل مجئ ذلك صريحا في قوله تعالى للذين استضعفوا

لمن آمن منهم وقوله تعالى لجعلنا لمن يكفر بالرحمن لبيوتهم سقفا

من فضة وانما كان البدل في حكم تكرير العامل لان المبدل منه

منزلة للبدل منه فاذا قلت جعلت متاعك بعضه فوق بعض كان

المعنى جعلت بعض متاعك فوق بعض لهذا قالوا انه في حكم تنحية الاول

قال جار الله العلامة قولهم انه في حكم تنحية الاول ايذان منهم باستقلاله

بنفسه ومفارقته التاكيد والصفة في كونهما تتمتين لما يتبعانه لا ان

يعنوا اهدار الاول واطراحه الا تراك تقول زيد رأيت غلامه رجلا

صالحا فلو ذهبت تهدر الاول لم يسد كلامك لا يجوز ان تقول زيد

رجلا صالحا اذ لا ضمير عائد من الخبر الى المبتدأ ثم ان البدل على اربعة اضرب

احدها بدل الكل من الكل نحو رأيت زيدا اخاك اذا لاخ زيد هو وعلى الاول قوله تعالى اهدنا الصراط المستقيم صراط الذين

ضربت زيدا راسه اذ الراس بعض زيد ولابد فيه من ضمير يرجع

من البدل الى المبدل منه والثالث بدل الاشتمال نحو زيد سلب ثوبه

فثوبه بدل من زيد لانه لا تصاله به واشتماله عليه صار له ما هو

جزء منه والرابع بدل الغلط نحو قولك مررت برجل حمار اذا اردت

ان تقول مررت بحمار فسبقك لسانك الى رجل فتداركته بان

اتبعته المقصود ولا يتاتى الا فى بديه الكلام والاحسن ان تستعمل

فيه بل نحو مررت برجل بل حمار فهذه انواع البدل الاربع ووجه

الحصر على ما ذكره بعض المتاخرين هو ان البدل لا يخلو من ان يكون

عين المبدل منه اولا يكون والثانى اما ان يكون بعضه او لم يكن

والثانى اما ان يكون له تلبس ما بالمبدل منه اولم يكن والاول بدل

الكل من الكل والثانى بدل البعض من الكل والثالث بدل الاشتمال

والرابع بدل الغلط وبهذا يندفع اعتراض من يقول ان ههنا قسما

خاصا وهو بدل الكل من البعض نحو نظرت الى القمر فلكه لان هذا من

الاشتمال ثم ان البدل لكونه مقصودا فى الكلام ومستقلا بنفسه كانه ليس

من التوابع الا من جهة الاعراب ولهذا لم يشترط ان يطابق المبدل

منه تعريفا وتنكيرا كما اشترط في الصفة بل لك ان تبدل اي النوعين
شئت من الآخر نحو قوله تعالى الى صراط مستقيم صراط الله وقوله تعالى
بالناصية ناصية كاذبة الا انه لا يحسن ابدال النكرة من المعرفة
الا ان تكون موصوفة لتحصل وتصلح تبيينا وايضاحا قوله وعطف
البيان هو اسم غير صفة اعلم ان عطف البيان اسم اريد لايضا
والتبيين والكشف عن المراد كشف الصفة نحو جاءني ابو عبد الله زيد
ليعلم المخاطب انك تريد من جملة من يكنى ابا عبد الله الرجل الذي
تعرف بزيد او تقول جاءني زيد ابو عبد الله اذا كانت الكنية اشهر
فيعلم المخاطب انك تريد ممن سمي بزيد هو الذي تكنى ابا عبد الله
والفرق بينه وبين الصفة ان الصفة مشتقة غالبا من معنى موجود
في الموصوف وانه لا يكون مشتقا وان عطف البيان يدل على المقصود
لو افرد عن متبوعه والصفة لا تدل اذ لو افرد الطويل من الموصوف
في قولك جاءني رجل طويل ولم يقدر جريه عليه لم يدل عليه وانما
يدل على شيء ما من صفة الطول على الاجمال وان العطف والمعطوف عليه كلا
بمنزلة اسم واحد لافادة خصوص بل هما اسمان كان احدهما علم السامع

اعرف من الآخر واما الصفة والموصوف فهما اسما اجريا مجرى واحد لافادة الخصوص والفرق بينه وبين البدل ان البدل هو المقصود بالكلام وورود الاول كالساقط لذكره وليس كذلك عطف البيان اذ المعتمد بالحديث هو الاول وورود الثاني لاجل ان يوضح امره وان البدل في حكم تكرير العامل بخلاف عطف البيان ويوضح ذلك قول المرار ابن الاتارك البكري بشر عليه الطير ترقبه وقوعا فبشر عطف البيان من البكري ويمتنع ان يكون بدلا والا لكان التارك داخلا عليه في التقدير نحو التارك بشر وهذا لا يجوز كالضارب زيد وقد ذكر ذلك في باب الاضافة قوله والعطف بالحروف وحروف العطف الواو لمطلق الجمع اعلم ان الواو والفاء وثم وحتى من حروف العطف تشترك كلها في جميع المعطوف والمعطوف عليه في حكم واحد الا انها بعد اشتراكها في هذا المعنى تفترق قالوا والجمع المطلق وهي الاصل في الحروف العاطفة لدلالتها على محض الاشتراك بخلاف اخواتها فانها تدل مع الاشتراك على معنى آخر فيكون هي الاصل والدلائل على انها تفيد الجمع المطلق من غير ترتيب وتعقيب كثيرة

اويليق استقصاؤها بهذا الكتاب وما عزى الى الشارح من ان الواو تفيد الترتيب فهو افتراء عليه فانه ارفع شانا واعلى رتبة وكعبا فى علم العربية من ان يخفى عليه مثل هذا واما الفاء وثم فانهما تفيدان الترتيب الا ان الفاء يوجبه من غير مهلة وتراخ وثم يوجبه مع التراخى ومن ثم لم يجز ضربت زيدا يوم الجمعة فعمرا بعد شهر وجاز ثم عمرا بعد شهر واما قوله تعالى وكم من قرية اهلكناها فجاءها بأسنا بياتا وقوله تعالى وانى لغفار لمن تاب وامن وعمل صالحا ثم اهتدى فمتأول فانه لما اهلكناها حكم بان البأس قد جاء وثبات الاهتداء ودوامه عليها واما حتى فهي موضوعة لانتهاء الغاية وقد ذكر فى حروف الجر ولهذا لم يذكر المصنف ههنا قوله لاحد الشيئين او الاشياء او يجي على ثلثة اوجه احدها للشك نحو ضربت زيدا او عمرا اذا لم تحقق ضربك زيدا فاعتراك الشك جوزت به ان يكون ضربت عمرا واذا تيقنت وادعيت انك ضربت احدا منهما وقد تقع فى الاستفهام نحو ازيد عندك او عمرو وبنى على انك تستفهم عن احدهما والثانى للتخيير نحو اضرب زيدا او عمرا

يضرب احدهما لا بعينه ولم يخبران يضربهما فليس في ذلك شك وانما هو تخيير اذ لم يكن هناك شيء موجود تشك فيه كما يكون في الخبر والثالث للاباحة نحو جالس الحسن او ابن سيرين والفرق بين هذا وبين التخيير انه لو جالسهما معا لم يكن عاصيا كما انه لو جالس احدهما بخلاف التخيير فان الامتثال لا يكون الا بالاقدام على احدهما بمنزلة او في هذه المعاني نحو جاءني اما زيد واما عمرو واضرب اما زيدا واما عمروا وجالس اما الحسن واما ابن سيرين والجمهور على انها ايضا من جملة حروف العطف والشيخ ابو علي لم يعدها منها لوقوعها قبل المعطوف عليه ولدخول العاطف عليها واختاره المصنف حيث لم يذكرها وجعل حروف العطف تسعة قوله وام للاستفهام متصلة اعلم ان ام يجيء على ضربين احدهما ان تكون متصلة ولا تكون ذلك الا في الاستفهام نحو ازيد عندك ام عمرو والمعنى ايهما عندك وكذلك اضربت زيدا ام عمروا فالحاصل انها اذا وقعت بين مفردين فهي متصلة واذا كانت متصلة صح ان يقال ايهما والاتصال ان يكون معادلة لهمزة الاستفهام وقرينة لها حتى يكونا جميعا اسما بمعنى اي والفصل بينهما

وبين او انك مع ام تعلم وجود احدهما عنده فتطالبه بالتبيين و
مع او لا تعلم وجود احدهما عنده ولهذا كان الجواب مع ام بذكر احدهما
نحو زيدا ان كان عنده زيد او عمرا ان كان عنده عمرو والجواب مع او
بلا او نعم والثاني ان تكون منقطعة وتكون في الاستفهام والخبر
اما الاول فنحو قولك ازيد عندك ام عندك عمرو كانك لما استفهمت
عن وجود زيد عنده ثم بدا لك من هذا السوال شك فاضربت عنه
واستانفت سوالا اخر فقلت ام عندك عمرو والمعنى بل اعندك
عمرو فام المنقطعة في معنى بل مع الهمزة ولا بد معها من اعادة الخبر
فرقا بينها وبين المتصلة واما الثاني فكقولك انها لابل ام شاء
كانك رايت شيئا من بعيد فظننت انه ابل فاخبرت بانه ابل
على حسب اعتقادك ثم اعترضك شك وجوزت له ان يكون
شاء فاخبرت عن الاخبار اخذا في السوال عن كونه شاء فقلت ام
شاء اي بل اهي شاء قوله ولا للنفي بعد الاثبات اعلم ان الاولى
لكن تشترك في ان المعطوف بها يغاير المعطوف عليه اما لا فهي للنفي بعد
الاثبات نحو جاءني زيد لا عمرو وقيل لا عمرو على المجيء صدق من زيد لا من

عمرو ولا يجيء الا بعد الاثبات او النفي ما جاءني زيد لا عمرو

واما بل فهي للاضراب وهو الاعراض عن الشيء بعد الاقبال عليه فاذا

قلت ضربت زيدا بل عمرا كنت قاصدا للاخبار بضرب زيد ثم ظهر لك

انك غلطت في ذلك فتضرب عنه الى عمرو ولهذا قالوا وبل نقيضة

لا لان لا تنفي عن الثاني ما وجب للاول وبل تثبت للثاني ما وجب

للاول وتنفيه عنه وقد يقع بعد المنفي كما تقع بعد الموجب نحو

ما جاءني زيد بل عمرو فابطلت نفي المجيء عن زيد واخبرت ان

الذي لم يجئ عمرو دون زيد ونقل عن عبد القاهر رحمه الله انه

هذا المحل وجهين احدهما ان يكون التقدير ما جاءني زيد بل ما

جاءني عمرو فكانك قصدت ان تثبت نفي المجيء لزيد ثم استدركت

واثبته لعمرو والثاني ان يكون المعنى ما جاءني زيد بل جاءني عمرو

فيكون نفي المجيء ثابتا لزيد واثباته لعمرو ويكون الاستدراك في

الفعل وحده دون الفعل وحرف النفي معا واما لكن فهي للاستدراك

بعد النفي خاصة نحو ما جاءني زيد لكن عمرو فهي اخص من بل لاختصاصها

بالاستدراك بعد النفي دون الايجاب لا تقول ضربت زيدا لكن عمرا

فى عطف المفرد على المفرد واما عطف الجملة على جملة فهى نظيرة بل فى رجوع
الاستدراك بها فى الايجاب ايضا نحو جاءنى زيد لكن عمرو لم يجئ والفرق
بين الاستدراك والاضراب مذكور فى المتن الفصل الرابع فى الاعراب
الاصلى وغير الاصلى الكلام مداره على ثلثة معان انما جعل الرفع
علما للفاعلية والنصب علما للمفعولية والجر علما للاضافة لان الفاعل قوى
من المفعول لكونه غير مستغنى عنه والمفعول فضلة يتم الكلام بدونه
فاختص بالرفع الذى هو قوى لانه من الشفتين يحتاج فى النطق به الى
تحريك عضوين واختص المفعول الذى هو ضعيف بالنصب الذى هو اخف
اضعف لكونه من اقصى الحلق والمضاف اليه وهو بينهما لكونه تارة
فاعلا فى المعنى وتارة مفعولا فيه بالجر الذى هو المتوسط بين الرفع
النصب لكونه من وسط الحنك سلوكا لطريق التوافق التناسب
او نقال ان الفاعل اقل من المفعول لكونه واحدا ليس الا وكون
المفعول واحدا فصاعدا الى سبعة فاختص الاقل بالاثقل والاكثر
بالاخف انتهاجا لمنهج التوازن والتعادل قوله والملحق بالفاعل
خمسة اتفق جمهور النحويين على ان الفاعل اصل والمبتدأ فرع عليه

خلافا للامن فضال لنا ما روى عن على عليه السلم قال الفاعل رفع
ما اشبه به والمفعول نصب وما يقوم مقامه والمضاف اليه خفض و
ما جرى مجراه وايضا ان الفعل يتقدم على الاسم في باب الاسناد لما
فتكون الجملة الفعلية متقدمة على الاسمية فيكون الفاعل مقدما
على المبتدأ وايضا ان الفاعل ابدا وفي الغالب ثاني اثنين لانه لا يحتاج
الا الى شيء واحد هو الفعل والمبتداء ابدا او في الغالب ثالث ثلثة
لافتقاره الى الخبر والى العائد منه اليه ولا شك في تقدم الاثنين على
الثلاثية وقد ذكرنا في ما سبق مشابهة هذه الملحقات بالفاعل
فلا نعيدها قوله المفعول خمسة انما سمى المصدر مفعولا مطلقا
لانه مفعول على الاطلاق لانك اذا قلت ضربت ضربا كانك قلت
اوجدت ضربا واحدثته فيكون مفعولا على الاطلاق بخلاف ما اذا قلت ضربت
زيدا فانك لست بفاعل زيد على الاطلاق وانما اوقعت به فعلا وعلى
هذا سائر المفاعيل وانما الحق الحال والتميز والمستثنى المنصوب بالمفعول
لمجيئهن فضلة في الكلام مثله وللحال مشابهة خاص بالظرف لكونها
مفعولا فيها وللمستثنى بالمفعول معه لان العامل فيه بتوسط الحرف

قوله والجر الاصل للمضاف اليه اما بالحروف وبالاضافة المعنوية

وانما كان الجر في كفى بالله وفي ولا تلقوا بايديكم غير اصيل لان المجرور

لفظا مرفوع او منصوب معنى اذ المعنى كفى الله ولا تلقوا ايديكم

على احد التاويلين وكذلك المضاف اليه في الاضافة اللفظية لا

فاعل او مفعول على ما سبق قوله واعراب الفعل غير حقيقي اذ ليس

فيه فاعلية ومفعولية ولا اضافة وقد ذكرنا فيما سبق ان حق الاعراب

للاسم في اصله لان وضع الاعراب على ان يتميز بين المعاني المختلفة

ومحل توارد المعاني هو الاسم دون الفعل والحرف اذ الافعال

والحروف تدل بصيغتها على معانيها فوجب ان يكون الاعراب

للاسم لا غير واما الفعل فاعرابه غير اصيل وانما هو لسبب المضارعة

التي سبق ذكرها في صدر الكتاب قوله وقد يقع الاعراب صريح

وغير صريح اعلم ان اختلاف الصيغة لا يكون اعرابا وانما هو اختلاف

الاخر باختلاف العوامل فاذا قلت هو فعل كذا فلفظ هو مبني الا

انه كناية عن اسم مرفوع فقط ولهذا سمي ضمير مرفوع وكذا اذا قلت

اياك ضربت فلفظ اياك مبني الا انه كناية عن اسم منصوب ولما

كانت هذه الاسماء نابت مناب الاسماء الظاهرة ومست الحاجة

فيها الى تميز ما كان كناية عن مرفوع او منصوب او

مجرور ولم يمكن اعرابها لعلة اوجبت بناؤها صيغ لكل واحد

من هذه الاحوال صيغة ليكونوا لم يبطلوا بناؤها وتحصل لهم

العرض المقصود من التميز بين هذه الاحوال فكان اختلاف الصيغة

فيها كالدلالة على ما يدل عليه الاعراب نوع اعراب الا انها

لما لم يوجد فيها اختلاف الاخر باختلاف العوامل لم يحكم باعرابها

صريحا فقيل انه اعراب غير صريح قوله وهي على ضربين متصل وهو ما

لا ينفك عن اتصاله بشئ فان قلت كيف عرف المتصل بالاتصال

وهل هو الا تعريف الشئ بنفسه قلت عرف المتصل المصطلح عليه

بالاتصال اللغوي العرفي وهذا غير ذلك فلا يلزم ما ذكرت

ثم ان الضمير المتصل اما ان يكون مرفوعا او منصوبا او مجرورا

المرفوع فقد يكون بارزا وهو ما لفظ به نحو ضربت وضربا وضربوا

ومستكنا وهو ما نوي فيه نحو زيد ضرب اي ضرب هو ثم

للمستكن اما ان يكون لازما اي لا يسند الفعل الا اليه وذلك في

وهی افعل وتفعل وافعل وتفعل اذا كان للمخاطب المذكر دون الغائب المونث فهذه الافعال ابدا مسندة الى ما استكن فيه من انا ونحن وانت او غير لازم وهو ما يسند الفعل اليه تارة والى غيره اخرى كالمنوی فی فعل الواحد الغائب نحو زيد فعل وهند فعلت فانه كما يسند اليه يسند الى المظهر والبارز من الضمائر نحو ضرب زيد وما ضرب الا هو ومنه المستكن فی الصفات نحو زيد ضارب لانك تسنده الى المظهر ايضا نحو زيد ضارب غلامه والى البارز اذا جرى على غير ما هو له نحو هند زيد ضاربة هی الصفة جارية على زيد لكونها خبرا له وهی لهند فابرزت ضميرها وذلك لازم فی الصفات بخلاف الفعل نحو زيد ضربته لانحطاط رتبة الصفات عن رتبة واما ضمير المنصوب والمجرور فلا يكونان الا بارزين لان الاستتار من خواص المرفوع لانه يضمر اذ الفعل يدل عليه لكونه كالجزء منه بخلاف المنصوب والمجرور فانهما لا يضمران بل يحذفان لكونهما فضلة ثم الكلام بين وبينهما واما المنفصل فهو جار مجرى المظهر فی استقلاله وان يتلفظ به وحده ويكون

مرفوعا نحو هو فعل كذا ومنصوبا نحو اياك اكرمت لا مجرورا البتة

اذ لا يمكن انفصال المجرور عن الجار بخلاف المرفوع والمنصوب الا

ترى انه يجوز فى كل واحد منهما ان يفصل بينه وبين عامله ما ضرب

الا زيد وما ضربت الا زيدا وان يصدر به الكلام نحو هو فعل كذا

واياك اكرمت بخلاف المجرور اذ لا يصح ما مررت بالا زيد

قوله وعدد الفاظ المتصلة والمنفصلة سبعة واربعون

لفظا انا موضوع ليكون كناية عن المتكلم والوقف عليه بالالف تارة

وبالهاء اخرى نحو انه وقد الحق الالف حال الدرج اجرا للوصل

مجرى الوصف نحو قوله انا اسيف العشيرة فاعرفونى اما نحن فهو

جمع انا على غير لفظ الواحد كما قالوا المرأة والنساء والحقة

والمخاض وكذا قيل لتثنية نحن وانما لم يثن ولم يجمع على لفظه

لان المتكلم لا يقترن اليه متكلم اخر وانما يقترن اليه غائب او مخاطب

الا ترى انك اذا فصلت فى قولك نحن فعلنا قلت انا وزيد فعلنا

وانت وانا فعلنا ولم يمكن ان تقول انا وانا فعلنا فلهذا استوى

للتثنية لفظ يدل على الاثنين فما فوقه وبنى نحن على الضم لانه

يبني عن المعنيين فتقوى ومثله قط وقبل واما انت فهو ضمير الخطاب
والاسم بالاتفاق منهم أن والتاء للخطاب ولا محل لها من الاعراب
بخلافها في ضربت وانما حركوا التاء لئلا يجتمع ساكنان وقالوا انتَ
انتِ ولم يقولوا انتُ بالضم لانهم وضعوا انا الاول لمرتبة الحاضر وهو المتكلم
وحركوا فيه النون لاظهار المخرج اذ لو سكنت لكانت غنة في الخيشوم اذا
خفيت فاثروا الفتحة لخفتها ثم زادوا التاء للخطاب فقالوا انتُ ولو فعلوا
مثل هذا في ضربت لزمهم حذف التاء من المتكلم وهو من الفساد قوله
وانما اختص الفتحة بالمذكر والكسرة بالمؤنث تقديما لجانب المذكر
على جانب المؤنث والفتح خير من الكسر لخفته ثم قالوا في التثنية انتما وفي
الجمع انتم وفي الغائب هما وهم وكان القياس انتا وانتو لان علم التثنية
هو الالف وعلم الجمع هو الواو الا انهم عدلوا عن القياس لانهم لو قالوا
انتا لالتبس بالوقف فيمن يقول انتا قال الشاعر في حيا الاله فكيف
انتا ولانهم لو قالوا انت انتا انتو لزمهم ان يقولوا هو هوا هو وافكان
يفضي الى اجتماع المعتلين في آخر غير المتمكن فلم يفعلوا بل لما كان كذلك ابدلوا
من الواو وهو ميما فقالوا هما هم لان الميم من مخرج الواو واجلد على الحركة ثم

التزموا الميم في جميع الباب وقالوا في الجمع انتم والاصل انتمو ابدليل
مراجعة في الضرورة والاختيار ووجوبه في مثل انلزمكموها وانتموه
وانما حذف الواو تخفيفا حيث امن الالتباس لم يحذف الالف في
التثنية لالتباس التثنية بالجمع ولم يعكس لان الجمع اثقل من التثنية
فالتخفيف به اولى وانما ضم ماقبل الميم في هما وهمو وانتما وانتمو
من المذكر والمونث لان الميم شفوية فجعلوا حركة ماقبلها من
جنسها وهو الضم الشفوي اتباعا ولانهم جعلوا حركة ماقبل حرف التثنية
من جنسها في المظهر مضطرين فيه نحو زيدان فجعلوا ههنا حركة
الميم الشفوية من جنسها واشتركوا بين المذكر والمونث في التثنية
ولم يشركوا في الجمع جريا على منوال المظهر وقالوا في جمع المونث هن و
انتن ولم يجمعوا ههنا بالالف والتاء ايقاعا للمخالفة بين الفرع
والاصل اعني المظهر والمضمر وخصوا النون لانها علم الجمع في ضربنا و
يضربن وشددت لان الاصل همن انتمن فقلبت الميم نونا وادغم
واما المنفصل المنصوب فهو اياء عند جمهور اصحابنا وما يتصل به من
الكاف ونحوها لواحق للدلالة على احوال المرجوع اليه لا محل لهذه اللواحق

من الاعراب وهی نظیر الثانی انت وعند الخلیل انها مجرورة المحل باضافة

ایا الیها لانه اسم مبهم فلخص امره بالاضافة واستدل بما حکاه من

العرب حتی اذا بلغ الرجل الستین فایاه وایا الشواب حیث اضاف

ایا الی الاسم المظهر ای الی الشواب واما الضمائر المتصلة فما کان للمرفوع

منها هو التاء فی ضربت وهی مضمومة للمتکلم ومفتوحة للمخاطب المذکر و

مکسورة للمخاطب المونث وقد استوثر المتکلم باقوی الحرکات وانما فتحت

فی خطاب المذکر وکسرت فی خطاب المونث لما ذکرنا فی المنفصل

وقالوا ضربت وضربنا لانهم قالوا فی المنفصل انا نحن ثم جمیع ما ذکرنا

فی انتما وانتم وانتن جار فی ضربتما وضربتم وضربتن ثم ضمیر الغائب

الواحد لا یکون الا مستکنا نحو زید ضرب ای هو وهند ضربت

ای هی ولم یبرزوا لان الفعل یدل علیه واما فی التثنیة والجمع

فتقول ضربا ضربوا وضربتا وضربن ولم یزید والمیم فرقا بین

المستکن والبارز اذ تقول ضربا بتثنیة المستکن فی زید ضرب

وضربتما للبارز فی ضربت ولم یسووا بین المذکر والمونث اذا

امکنهم الفرق هنا باقحام التاء نحو ضربتا ولم یمکنهم ههنا او

قد دخلت هنالك لتا للخطاب فزيادته مرة ثانية تفضي الى اجتماع التائين وهو ممتنع جدا قالوا في الجمع ضربن بنون واحد بخلاف ضربتن لان احدى النونين هنالك بدل من الميم ولا ميم هنا فيبدل منها النون فهذا حكم الضمائر اللاحقة بالماضي واما اللاحقة بالمضارع فضمير الواحد الغائب المستكن في نحو زيد يضرب وكذا ضمير الغائبة نحو هند تضرب وكذا ضمير المخاطب الواحد والمتكلم الواحد والجمع نحو انت تفعل وانا افعل ونحن نفعل وتتميز هذه الافعال بالزوائد التي اعتقبت في صدرها وتقول في الغائبين يضربان ويضربون كما قالوا ضربا وضربوا الا ان للمضارع لما كان معربا عوضوا عن حركة الاعرابية النون فتقول في الغائبين تضربان ولم يلحقوا في اخره التاء لان التاء في اوله تغني عن ذلك وفي الجمع تقول يضربن كما قالوا في الماضي ضربن وتقول في تثنية المخاطب وجمعه تضربان وتضربون ولا تزيد الميم لما ذكرنا من الفرق بين البارز والمستكن وتقول في مونث المخاطب تضربين وتلحق الياء باخره علما لضمير المونث لان التاء في اوله علامة للخطاب تمنع من زيادة تاء اخر فخاو

بالياء لانها علم للمونث ايضا فی هذی وتقول فی التثنية تضربان ولم
يفرق بينهما وبين المذكر كما لا يفرق فی الماضی ضرورة وتقول فی
الجمع تضربن كما قالوا يضربن فی الغائب وفی المتكلم لا يبرز الضمير
لان حرف المضارعة فی اوله تغنی عن ابرازه ويؤمن الالتباس
وحكم الامر حكم المخاطب المضارع الا فی اتصال نون الاعراب
لانه مبنی او مجزوم وهذه النون تسقط فی الجزم واما المتصل
المنصوب فهو الكاف فی اكرمك والياء فی اكرمنی والهاء فی اكرمه
ولفظ المجرور كاللفظ المنصوب على ما تقدم قوله الا ان الياء
المتكلم فی المنصوب له نون عماد اعلم ان ياء المتكلم اذا كان ضميرا منصوبا
يعمد بنون قبلها نحو ضربنی وتضربنی صيانة للفعل من اخی الجر
اعنی الكسر فلا يكون فی بنائه كسر كما لم يكن فی اعرابه جر وحمل
على الفعل ان واخواتها فی ذلك فقيل اننی وكذا اخواتها وجاز
حذفها للتضعيف مع كثرة الاستعمال عما عدا ليت نحو انی
وكانی ولكنی ولعلی ولا يقال ليتی الا فی ضرورة الشعر واما
اذا كان ضمير مجرور فلا يعمد نحو غلامی وفی لی لان الاسم الجر

لم يجب صونهما عن الكسرة الا فى من وعن وقد وقط لانهما لما كانا مبنية على السكون عمل الياء معها ابقاء على سكونها وتفاديا من ان تزيله الكسرة فى قوله وما للمتكلم اذا كان معه غيره و يكون ما قبله ساكنا فى المرفوع وانما سكن اخر الفعل مع ضمير الفاعل لما سبقت اليه الاشارة من التحرز من توالى اربع حركات فيما هو فى حكم كلمة واحدة نحو ضربنا وعلى هذا دعونا ورمينا فلم تقلب الواو والياء الفا لسكونهما ولم يفعل هذا مع ضمير المفعول نحو ضربنا واكرمنا ودعانا ورمانا لان المنصوب ليس كالجزء من الفعل بل هو فى حكم الانفصال وان اتصل بالفعل لفظا خاتمة الكتاب وكما نضير المعمول بضمير العامل من اعلم ان اضمار الجار من قبيل الشواذ ولا يكون الا نادرا لما تبين ان الجار مع المجرور بمنزلة الجزء من الكلمة فمنه اضمار رب بعد الواو نحو قوله و قاتم الاعماق خاوى المخترق وقوله ومهمة مغبرة ارجاؤه كان لون ارضه سماؤه اى رب مهمة مسود الجوانب خالى الطريق والكوفيون على ان الا مجرور بالواو لتنزلها منزلة رب والبصريون على ان رب مضمر اضمارا لعبدها لكثرة الاستعمال وبعد الفاء كقوله فمثلك حبلى قد طرقت ومرضع

فالهيتها عن ذي تمائم محول اقرب من اتى مثلك سيا الكلام بدل عليه
ومرضع بمعنى ذات ارضاع ولهذا لم يؤنثه ومعنى الهيتها شغلتها و
عن ذي تمائم محول اي عن صبي ذي تمائم وهي جمع تميمة وهي العوذ
ومحول اي اتى عليه الحول ونعد بل نحو قوله بل بلد ذي صعد واصباب
اي بل رب بلد وهنا بمعنى المفازة والاصباب جمع صبب وهو ضد الصعد
قوله ومن ذلك في قولهم الناس مجزيون باعمالهم ذكر سيبويه في اعراب
هذا المثل اربعة اوجه احدها وهو اجودها ان يقال ان خيرا فخير بنصب الاول
ورفع الثاني على معنى ان كان عمله خيرا فجزاؤه خير باضمار كان مع اسمها لان لا حرف
الشرط عليها وحذف المبتدأ من الثاني لان لا يلي حرف الجزاء عليه فتضابها في
الا جملة اسمية والثاني ان ينصبهما معا على الاول واسم كان المضمر والخبر محذوف
والثاني خبر مبتدأ محذوف والتقدير ان كان في عمله خير فجزاؤه خير فهذا الوجه دون
الوجه الاول لقلة حذف خبر كان والثالث ان تنصبهما جميعا نحو ان خيرا فخيرا فالاول على
ما ذكرنا في الوجه الاول والثاني على انه مفعول به والتقدير ان كان عمله خيرا فهو يجزى
خيرا والرابع ان يرفع الاول على ما ذكرنا في الوجه الثاني وينصب الثاني على ما ذكرنا
في الوجه الثالث قوله وهذا السماع لا ينفع مع آخر العامل السماع ... اضمر فلا بد من قرينة

دليل احدهما دليل الاخر

فی اللفظ تدل علیه مثل ما تری فی اضماران مع الفا التی تدل علیہ
وفی اضمار الجازم من الاشیاء الخمسة وفی اضمار رب من الحروف
وفی اضمار کما من حروف الشرط وقد حکم علی قولهم الله لافعلن باشدّ
اذ لا شئ فی اللفظ یدل علیه قوله والقیاسیة لا یضمر الا بدلیل الحال
اعلم ان الفعل یضمر ویترک معموله بحاله وذلک حیث یکون علیه
دلیل من الحال والمقال فالاول نحو قولك وقد رأیت من تهیأ
للسفر مکة ای یرید مکة فاضمرته اذ الحال یدل علی ذلك وهکذا
اذا سمعت المستهلین قد کبروا فقلت الهلال باضمار ابصروا
وقوله للمتهی والمستهلین معناه لاجل المتهیئ والمستهلین او فی
حقه لا ان یکون للمتهی والمخاطب ولهذا کان المضمر یرید وابصروا
علی الغیبة دون ترید وابصرتم واما الثانی فنحو قوله تعالی بل ملة
ابراهیم حنیفا فملة منصوب باضمار وقد اضمر لدلالة ما سبق
من الکلام علیه وهو قوله کونوا هودا او نصاری لانك لما اضربت
عن قولهم کونوا هودا ونصبت الاسم بعده دل ذلك انك ترید
نتبع ومنه قولك لمن یقول بك من فعل زید باضمار فعل زید

رفعه بالفاعلية اولى من رفعه مبتداء وذلك لان جواب من فعل
زيد لا زيد فعل لمطابقة الجواب السؤال كما ان جواب من
ضربت زيدا باضمار ضربت زيدا لا زيد بالرفع قوله وقرب من هذا
الاضمار على شريطة التفسير الاضمار مع شريطة التفسير من قبيل القسم
الثاني وهو ما يكون الدليل عليه من الالفاظ الا ان الدليل على اضمار
الفعل في قوله تعالى بل ملة ابراهيم حنيفا مقدما عليه وهو قوله
تعالى كونوا هودا او نصارى وفيما يضمر على شريطة التفسير متأخر عنه فهذا معنى قوله
الا انه يعقبه وفي الاول ما سبق ثم ان الاسم قد يكون مرفوعا بفعل
مضمر يفسره الظاهر وقد يكون منصوبا ايضا اما المرفوع فنحو قولهم
هل زيد خرج فارتفاع زيد بفعل مضمر يفسره الظاهر اي هل خرج زيد
خرج الا انه اضمر استغناء بتفسيره عنه وليس ارتفاعه بالابتداء لان
هل يقتضي الفعل فلا يليه الاسم الا نادرا وهكذا
حكم الاسم الواقع بعد لو وان واذا وهلا والا ونحو ذلك لما فيهن من
اقتضاء الفعل واما المنصوب فنحو قولك عبد الله ضربته فعبد الله منصوب باضمار
فعل يفسره الظاهر المغني ضربت عبد الله ضربته لان انتصابه بالفعل المؤخر عنه لا يكون لكونه مشغولا عنه بضميره

اضمار الفعل قبله ثم ان المضمر اما ان يكون عين المظهر هو ما ذكرنا
فعلا في معناه نحو زيدا امررت به اي جزته ولا يصح اضمار مررت لانه
لا ينصب المفعول او فعلا هو لازم معناه نحو زيدا ضربت غلامه لان معناه
اهنت زيدا ضربت غلامه لان الاهانة من لوازم ضرب الغلام وهذا
باب للاطناب وفيه مجال لكنه يفضي الى الملال فاقتصرت على هذا
القدر فليس الري من التشاف

تمت

برناظران انصاف گزین روشن باد که چون مجلد حدیقه کون و مکان و شیرازه بند اوراق زمان
این چمن دور از خزان دامن گل نو رسیده خطبه این کتاب را از خار و خس اغلاط لفظی
و معنوی محفوظ داشته بنا بر علیه طی کشیده در تحریر غلط نامه اش بوقوع آمد لیکن مهتمم طبع این
کتاب را خلش خار عیبی که علی الرغم رسم مروجه چاپه خانه ها در غلط نامه بعمل آمد ناچار بر
می آمد که باعلان سببان پردازد و بنجوای **والعذر عند کرام الناس مقبول**
زبان به استعذار گشاید و آن اینکه تحریر عبارت کتاب را در غلط نامه که عیب جویان را دست
آویزی قوی و طعنه زنی بدست آمده بر سهو کاتب حمل نشاید کرد منشاء آن اینست که اگرچه در تالیف
نسخ متعدده عند النقل و التصحیح مساعی موفوره بعمل آمد لیکن بسبب قلت تداول این کتاب نسخه
مافوق آن در صحت متصور نباشد مصحح این کتاب را قبل از اتمام بهم نرسید لهذا نظر بر ناقص ماندن
کتاب عبارتی و مبادی به تحریر عبارت مذکوره بعمل آمد و اغلاط هندسه را در بعض مواقع بنظر
سهو کاتب و مهتمم کرده بعنوان خطا مست پر چشم مستعد گذارند و خود به تصحیح آن پردازند فقط

صحت نامه اغلاط نسخه ضوء شرح مصباح

صفحه	سطر	غلط	صحیح
٤	٣	صبیةً خا	صبیة خا
×	٩	إنَّ	أنْ
٦	١٠	غیرُ	غیرَ
×	١٤	اضافة	الاضافة
٧	٤	تعرفَ	قد تعرف
٨	١	وسرنا	سرنا
٩	١	مضمون الاسم	الاسم
١٠	٧	انّه	انّهما
×	١١	فُضل	فَضل
×	١٢	المتکلم	المتکلم متصل
١١	٤	البدلیة	من شیء البدلیة
×	×	یستغنی	یستغنی
×	٨	ضمها	ضمهما
×	١٠	کلٌّ	لفظة کل
×	١٢	مشتملاً	مشتملٌ
١٢	٥	نحو	ونحو
×	٨	اللاتی	التی
×	١٢	لتعریف	التعریف
١٣	٩	اذ المعنی المفرد	اذ المعنی المفرد
×	٩	والمضاف مضاف شیء	ومضاف المضاف
×	١٠	معربة	مُعربة
×	١٣	عبد الله	عبد الله علماً
١٤	٦	اذا	اذ
١٥	١٣	قوله فی کلمة اذ خلت	وانما خلت

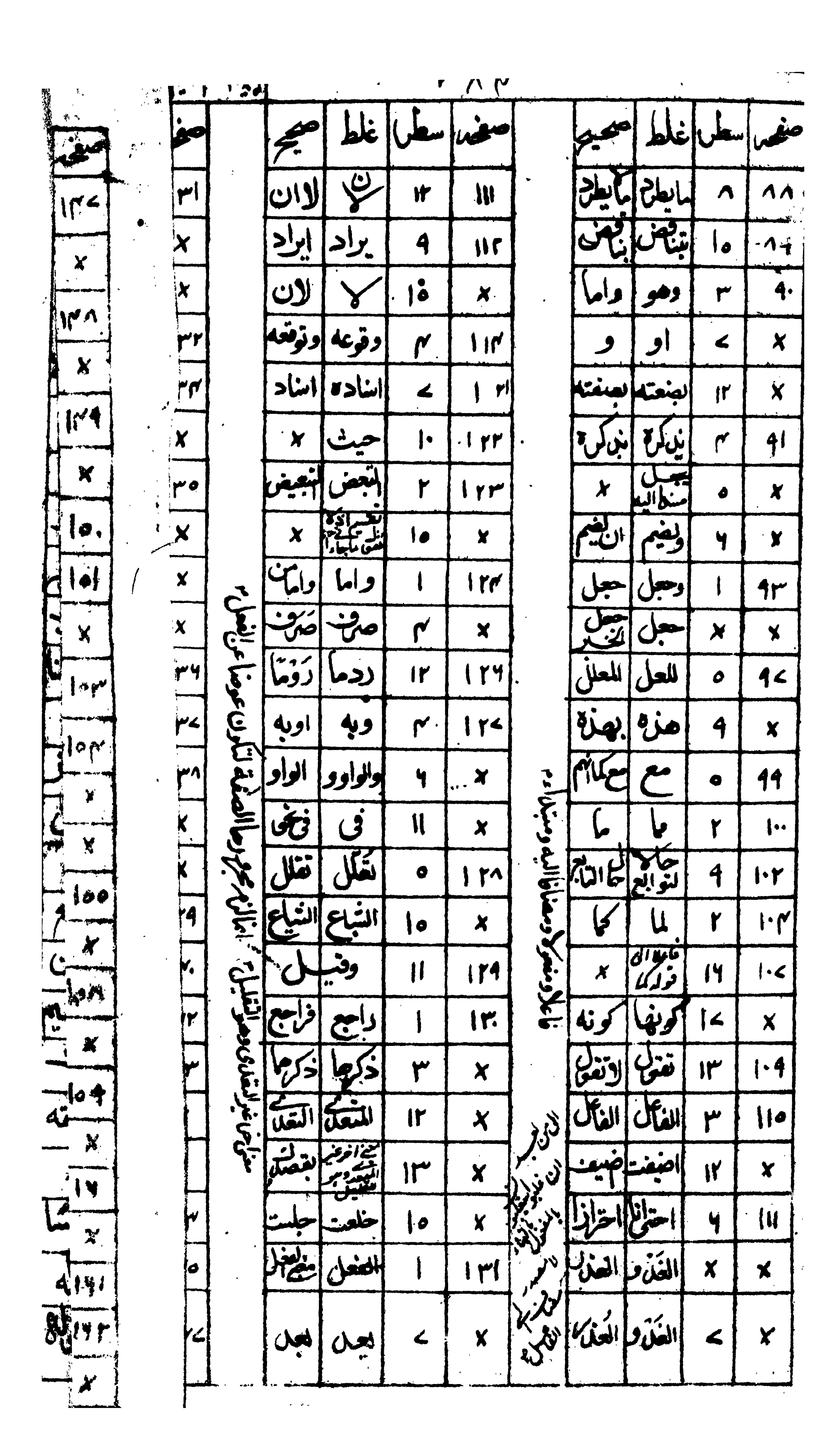
صفحه	سطر	غلط	صحیح
صفحه ١٦	سطر ٨	غلط اللفظ	صحیح اللفظ
×	١٣	فله	قلة
١٧	٤	یقترن	ان تقترن
×	٩	کاسماء	کالاسم
×	١٠	لیکونُ	لیکونَ
١٩	٤	قد	قد تمّا
×	٧	لسکوت	السکوت
٢٠	٨	معنایهما	معناها
×	٩	انهما	انها
×	١٢	ایرادُ	فی ایراد
×	×	نوعین عین	نوعین
×	١٥	ومن علامته	قوله ومن علامته
٢١	٤	بالشُحة	بالشحه
٢٣	٨	رویة	رؤته
×	١٥	وضع	وضع للتعریف
٢٤	٦	بدخولهما	فدخولهما
×	٩	دخولهما	دخولها
٢٥	٦	بیتصل	تتصل
×	٨	بیتصل	تتصل
×	١١	هاتَ	هاتِ
٢٦	٩	اختص	اختصت
٢٧	٢	افعل	فعل
×	٤	غیر	کل
×	×	مضاد علة	مضار عنه

صفحه	سطر	غلط	صحیح
×	٥	وهو	هو
×	١٣	اذا	اذ
×	١٤	الان	سلان
٢٨	٥	اذا	اذ
×	٧	لموافقها	لموافقتها
×	٩	الاستتباع	الاستبشاع
×	١٠	العاطفة	×
×	١٣	یکن	یمکن
٢٩	١	یکسرُ حرف	یکسرِ حرف
×	١٢	جهة	جهة اللفظ
×	١٣	فی نحو	نحو
×	١٤	مدرجُ	مدرج
٣١	٧	لذاا	لذا
٣٢	٧	مبنی	بنی
×	٩	یکون	اینکون
٣٣	١٠	الاتری	حتی
٣٤	١	واوقع	واقع و
×	١١	والاسناد	فالاسناد
×	١٥	الجر	الخبر
٣٥	٧	غلام زید	×
٣٧	١	وَشیٌ	وشیءٍ
×	١٥	التقدیریا	التقدیر اوتیك
٣٨	١	اذا	اذ
×	١٣	بحکم	بحکم

غلط	صحیح	صفحه	سطر	غلط	صحیح
فقولنا	ففولنا	٥٣	٥	يلزِم	يلزَم
بين نحو	نحو	٥٦	١١	اختيهما	اختيها
او	اذ	×	١٤	الكثرة	الكسرة
ان	أنّ	٥٧	٧	ان	جاءني
يجمع	تجمع	×	١١	راو	راووا
بتوسط	متوسط	×	١٥	يستقل	×
الواوو	الواو	٥٨	٥	هذه	هذا
مقيدة	مفيدة	×	٧	ففعلوها	ففعلوا
لانخرافها	لانخراطها	٦٠	٦	من	من ليست
شبهتي	شبهي	×	١٥	قول	قول
في	فيه	٦١	١	بنفسها	بانفسها
المصدرة	الملصق بان	×	١٥	التنوين قوله غير المنصرف	هو ما لا يدخله الجمع المتوني
وراها	ورائها	٦٢	٧	لمشابهة	لمشابعة
اعلمته	اعلمت	×	١٥	اثر	اثروا
رجل	رجلٌ	٦٩	٩	لجمع	الجموع
التعين	التعلق	٧٠	١١	فصرفت	فصرف
لثانية	الثانية	٧١	١٤	جاوزته	جاوزنه
التبيه	التشبه	×	١٥	بين	وبين
هذا	في هذا	٧٢	٦	فانه	فانه صفة
مستغيلم	مستفهم	×	١١	اينكون لازما لا يكون	ان يكون لازما
الكلمة	الكلم وانما هي	×	١٢	لزومه	على لزومه
ردو	ردوا	٧٣	١	قوله	×
ايتم	ابتم	٧٥	٦	وعل	وعَل
مضافا	مضافة	×	٧	مقام	×
اباه	اباءه	×	١٥	واعتبارها فنظيت له لعجمة [illegible]	واعتبارهما

صفحه	سطر	غلط	صحیح
٧٦	١	تنزل	لتنزل
×	٦	قدم	قدّم
×	١٣	لانه	فانه
٧٧	١٠	انزلي	انزل لي
×	١٢	أنزل	إنزل
٧٨	٥	من الجملة	للجملة
٨١	١٣	اخرِج	اخرج
×	١٤	اخرج	اخرُج
٨٢	٥	ياء المتكلم	ياء المتكلم
×	٨	ايفاء	ابقاء
×	١٢	عارضا وبين هو يكون هو	عارضا وبين هو
×	١٥	بنحو	نحو
٨٣	٢	اذا	اذ
×	٨	فانما بين	فانما
×	١٠	اذا	اذ
×	١٤	هذا كان	هذا
٨٤	٨	البنا	البناء
×	١٢	ينقسم	ينقسم
×	١٣	معمولة	معمولا
×	١٥	للتمكن	المتمكنة
٨٥	١٠	فيه كل	كل
٨٦	٥	وعلى	اوعلى
×	١١	غيرها	غيرهما
٨٧	٢	بالاسم	بالاسم
×	١١	في تقديم الاسم	على

[illegible marginal notes]



صفحه	سطر	غلط	صحيح
۸۸	۸	مایطراد	مایطرد
۸۹	۱۰	تبناقض	بناقض
۹۰	۳	وهو	واما
x	۷	او	و
x	۱۲	لصنعته	بصنعته
۹۱	۴	بن کرة	بن کرة
x	۵	یحصل منه الیه	x
x	۶	ولنضیم	ان نضیم
۹۳	۱	وحعل	حعل
x	x	حعل	جعل الخبر
۹۷	۵	للعل	للعلل
x	۹	هزه	بهزة
۹۹	۵	مع	مع کلامهم
۱۰۰	۲	ما	ما
۱۰۲	۹	حالا لتوابع	حال التابع
۱۰۴	۲	لما	کما
۱۰۷	۱۶	فاعلا فوائدا	x
x	۱۷	کونها	کونه
۱۰۹	۱۳	تقول	لا تقول
۱۱۵	۳	الفاعل	الفاعل
x	۱۲	اضیفت	ضیف
۱۱۱	۶	احتی	احترازا
x	x	الغذ و	العذب
x	۷	الغذو	العذب

صفحه	سطر	غلط	صحيح
۱۱۱	۱۲	لا ن	لان
۱۱۲	۹	یراد	ایراد
x	۱۵	لا	لان
۱۱۴	۴	وقوعه	وتوقعه
۱۲۱	۷	اسناده	اسناد
۱۲۲	۱۰	حیث	x
۱۲۳	۲	التبعض	التبعیض
x	۱۵	[illegible]	x
۱۲۴	۱	واما	واما ان
x	۴	صرف	صرف
۱۲۶	۱۲	ردما	رَوْمًا
۱۲۷	۴	وبه	اوبه
x	۶	والواو	الواو
x	۱۱	فی	فی نحو
۱۲۸	۵	تعکل	تقلل
x	۱۵	الشباع	الشیاع
۱۲۹	۱۱	وقیل	وقیل
۱۳۰	۱	راجع	فراجع
x	۳	ذکرها	ذکرها
x	۱۲	المتعلق	التعلق
x	۱۳	[illegible]	لتفصل
x	۱۰	خلعت	جلست
۱۳۱	۱	الفعل	[illegible]
x	۷	لعل	لعل

سطر	غلط	صحیح		صفحه	سطر	غلط	صحیح		صفحه	سطر	غلط	صحیح
۹	نکسر	تکسر		۱۶۳	۱۰	اذا	اذ		۱۷۹	۹	الی انکما	[illegible]
۱۵	الحرکة	الحرکة التی		×	۱۲	مخالفته	مخالفة		۱۸۰	۴	فی لا	فلا
۷	للعصبة	للعصبیة		۱۶۴	۸	نحوان	نحو ان		×	۱۲	وماقوله	قوله
۱۰	تجاوز	تجاوز		۱۶۵	۷	احبنی	احبنی		۱۸۴	۱۰	بینهما	بینهما
۲	یتما	لیتما		×	۱۵	لایجد	ولا یجد		۱۸۵	۲	کما	لما
۱۴	فیعذر	یعذر		۱۶۶	۱	صلتها	صلتها		۱۸۶	۳	اعطلت	عطلت
۷	کان	×		×	۶	عملت	عملت		۱۸۷	۱۳	ویقصر	یقصر
۷	تقبل العلة	تقبل		۱۶۷	۸	ان	ان		۱۸۸	۷	مابعدهما	مابعدها
۹	والعلة	×		×	۱۰	عملت	عملت		۱۸۹	۱	اذا	اذ
۶	للنصوب	المنصوب		۱۶۸	۱۱	مثناتهما	مثنا بهتهما		۱۹۰	۱	النهی	لا النهی
۵	اذا	اذ		۱۶۹	۱۲	دفع	رفع		×	۵	اذا	اذ
۷	اذا	اذ		۱۷۰	۱۳	علی	علی ان		×	۶	تاتینی	تاتنی
۹	مقصود او جزء	مقصود الی الکلام جزء		×	×	الا ان	ان		×	۷	الی	ان الی
۲	یعاقبه	تعاقبه		۱۷۱	۲	اذا	اذ		×	۱۰	لا	نحو لا
۱۱	المبنی	المنفی		×	۱۵	الاولی	لا الاولی		×	۱۴	فالوا	قالوا
۲	فیجوزونه	یجوزون		۱۷۲	۱۵	اصل	الاصل		۱۹۱	۲	تاتینا	تاتنا
۱۳	عمر وزید	عمرا زیدا		۱۷۳	۵	تقوم	یقول		×	۹	[illegible]	[illegible]
۷	الحرف	الحرف		×	۱۲	الجلیل	الخلیل		×	۱۰	فانفعه	نفعه
۹	بان	ان		۱۷۴	۳	تجنبه	[illegible]		×	۲	نصیب	نصب
۵	تقل بها	قل بها		۱۷۵	۱۰	اذا	اذ		×	۱۳	[illegible]	[illegible]
۶	تقلت	نقلت		۱۷۷	۱	[illegible]	[illegible]		۱۹۲	۱	لحوض	حوضهم
۱	[illegible]	[illegible]	[illegible]	×	۶	[illegible]	[illegible]	[illegible]	×	۲	استثنا	استثناء
۳	اذا	اذ		×	۱۵	[illegible]	[illegible]	[illegible]	×	۷	استیفا	استیفاء
۱۱	اخا	اذ		۱۷۹	۱	به	[illegible]		×	۸	ستوان	استوان

صفحه	سطر	غلط	صحیح
١٩٣	٧	یاتینی	یاتنی
x	١٢	تلحقها	تلحقهما
x	١٤	یجاذی	یجادی
١٩٤	٥	للا	الا
x	١٢	یاتینی	یاتنی
x	١٣	او	و
١٩٥	٣	مقتضو	مقتضی
x	٦	بتمامها	ذاتیهما
x	٧	لابهام	الابهام
x	٩	اقل مثاله	امثلة
١٩٦	٨	اذا	اذ
١٩٧	٦	نعل	نقل
x	١٥	عشرة اذ	عشر واذ
x	١٦	البناء	للبناء
١٩٨	٩	لانها	لانهما
x	١٢	او	و
١٩٩	٢	لكثرته	للكثرة
x	٨	كناية عن العرق وكذا	كذا الثانية عن العرق
٢٠٠	١	افعاء	اسما
x	٣	نوع	النوع
x	٤	الفعل	اهمل
x	١٣	یبنی	بنی
٢٠١	٢	او	و
x	١٣	لبعد	للبعد

صفحه	سطر	غلط	صحیح
٢٠٢	٣	لكن	لكون
x	٤	منها	ومنها
٢٠٤	٩	اوردوها	اوردها
٥	٤	الاقران	اقران
x	٨	اوله	اولها
x	١٥	دام	مادام
٢٠٧	١٤	والطمع	و
٢٠٩	٩	وفرق	وفرق اخر
٢١٠	١٣	المضارع	المضارع الثانی
٢١١	١	فیهما	فیها
x	٦	نعلم	تعلم
x	١٢	عمرو	عمرو
٢١٣	١١	الاسم	اسم
٢١٤	١٤	وفیمن	فیمن
٢١٧	١٦	لانتفیة	لانتفائه
٢١٨	١٠	الجملة	الجهة
٢١٩	٣	او	و
x	٥	معربة	مُعربة
x	٨	التعلیق	التعنیق
x	٩	خبرا	جزء
x	١٢	اذا	اذ
x	١٥	الثلثة	الثلثة
٢٢٣	١	فانها	فانهما
x	٩	وهو	هی

صفحه	سطر	غلط	صحیح
٢٢٣	١٢	ولكونه	لكونه
٢٢٤	١٣	العامل	العوامل
٢٢٥	١	الماء	والماء
x	٩	حكمها	حكمها
٢٢٧	٩	الغالیة	الغالیة
٢٣٠	٧	مالدی	الذی
٢٣٣	٦	وشبها	تشبیها
x	٨	لا الفه	الالف
٢٣٥	٦	ما لتصغیر	بالتصغیر
x	١١	غریب	عریب
٢٣٧	١٢	الامنتا	الامینا
x	١٥	فانها	فانهما
٢٣٩	٣	إعجاز	اعجاز
٢٤٠	١٢	الحق	مالحق
٢٤٢	٢	عیر	عین
x	١١	صحیح	صریح
٢٤٣	٧	من	وهومن
٢٤٥	١	كالفهم	كالفهم
٢٤٦	٣	ذا	ذات
٢٤٧	٧	موافقة	توافقه
x	١٠	اذا	اذ
٢٥٠	١٣	خاصا	خامسا
x	x	فلكة	فلكه
٢٥١	٢	قوله	وقوله

صحیح	غلط	سطر	صفحه	صحیح	غلط	سطر	صفحه
هو	وهو	۱۵	۲۶۳	یقدّ	یقرّ	۱۳	۲۵۱
المرجحه	المرجحهٔ	۲	۲۶۴	ترقبه	ترقیه	۶	۲۵۲
اشرکوا	اشترکوا	۹	x	جمع	جمیع	۱۱	x
مضمضمة	مضمضه	۵	۲۶۵	قالوا	قالواو	۱۲	x
اذ	اذا	۱۴	x	بانه	فانه	۸	۲۵۳
الغابن والغابن	الغابنین	۸	۲۶۶	واو	واوه	۱۰	x
معربا	مغربا	۹	x	للتخییر	للخبیر	۱۵	x
الغابن	الغابنین	۱۰	x	امرته	مرته	x	x
				بینها	بینهما	۱۵	۲۵۴
				بالغبین	بالتبین	۱	
				الخبر	الجنس	۴	x
				الثلثة	الثلاثة	۸	۲۵۸
				مثله	مثلة	۱۴	x
				الی والجر	والجر	۱	۲۵۹
				اذ	اذا	۳	x
				اذ	اذا	۸	x
				فاعرابه	واعرابه	۱۰	x
				تفعل	تفعل	۱	۲۶۱
				رتبة الاصل	رتبه و	۱۱	x
				واما ضمیر	اما ضمیر و		
				استتار الا	ستتار	۱۲	x
				لمجیئهما	لمجیها	۱۴	x
				زید ب	زید	۵	۲۶۲
				سبقت	اسبق	۴	x
				استو بعض	استق بعض	۱۴	x

[illegible]

قطعهٔ تاریخ تصنیف رساله [illegible] موجد مخلص

ضوء مصباح را که اغا جان — طبع کرده به طرز تازه و نو
سنگ طبعش ز بیستونی تو — که درو کوه کن نده خسرو
تنگ در برکشید قالب طبع — بت این سنگ الصد تگ و دو
کوه طور است قالب طبعش — که ز ضو تافت بر برش پرتو
بوده الوعلی مصحح ان — که زکمال عبید برده گرو
بره شرح وصف آن علام — حق جبل جبان شوم پیرو
که بهر کام از دوات و قلم — پای چوبین فرو رود در گو
از ازل داشت نسبت روشن — نام والای ان جناب بضو
گر به عیانه نقد جان طلبند — تو بخرید انشا دل و جان شو
که بهر نحو یابی این نسخه — صرفه نیست حرف من بشنو
پیش این قوت روح طالب علم — نان و حلوا بود بخر دو جو
در حروفش راستی دو دست — یاوه گوئی حاسد بجز و
که شب مه بود سواد و بیاض — در شب ماه سگ کند عو عو
گفت تاریخ طبع آن موجد — و جدا فزود لوز طبع به ضو